2012

التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع

التعليم للجميع

ملخص

الشباب والمهارات

تسخير التعليم لمقتضيات العمل

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

الشـــباب والمهـــارات
تسخير التعليم لمقتضيات العمل

ملخص

منشورات
اليونسكو

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

هذا التقرير مطبوع مستقل تولت اليونسكو إصداره باسم المجتمع الدولي. وهو نتاج عمل تعاوني شارك فيه الفريق المعني بإعداد التقرير وعدد كبير من الأشخاص الآخرين والوكالات والمؤسسات والحكومات.

وإن التسميات المستخدمة في هذا المطبوع وطريقة عرض المواد فيه لا تعبر ضمنا عن أي رأي لليونسكو بشان الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو رسم حدودها أو تخومها.

ويتحمل الفريق المعني بإعداد *التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع* مسؤولية اختيار وطريقة عرض المواد الواردة في هذا المصنف كما يتحمل المسؤولية عن الآراء المذكورة فيه والتي لا تعأبر بالضرورة عن وجهات نظر اليونسكو ولا تُلزم المنظمة بشيء. ويتحمل مدير التقرير المسؤولية العامة عن وجهات النظر والآراء الواردة في التقرير.

فريق *التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع*

المديرة: بولين روز

كوامي أكيامبونغ، مانوس أنتونينيس، مادلين باري، نيكول بيلا، ستيوارت كاميرون، إيرين شميري، ديدريك دي جونغ، ماركوس ديلبراتو، هانس بوتنين آيدي، جوانا هارما، أندرو جونستون، لينا كريشيفسكي، فرانسوا لوكليرك، أيليز لوغو، ليلى لوبيز، ألاسدير ماك وليام، باتريك مونجورووديس، كارين مور، كلودين موكيزوا، جوديث راندرياناتوافينا، كيت ريدمان، ماريا روجنوف-بتي، ماريسول سانجينيز، مارتينا سيميتي، أسماء الزبيري...

التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع مطبوع سنوي مستقل يصدر بفضل تسهيلات اليونسكو ودعمها.

التقارير العالمية السابقة لرصد التعليم للجميع

2011، الأزمة الخفية: النزاعات المسلحة والتعليم
2010، السبيل الى إنصاف المحرومين
2009، أهمية الحوكمة في تحقيق المساواة في التعليم
2008، التعليم للجميع بحلول عام 2015، هل سنحقق هذا الهدف؟
2007، إرساء أسس متينة من خلال الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة
2006، القرائية من أجل الحياة
2005، التعليم للجميع: ضرورة ضمان الجودة
4/2003، قضايا الجنسين والتعليم للجميع: قفزة نحو المساواة
2002، التعليم للجميع: هل يسير العالم على الطريق الصحيح؟

للمزيد من المعلومات عن التقرير،
يرجى الاتصال بـ :
EFA Global Monitoring Report team
c/o UNESCO, 7, place de Fontenoy
75352 Paris 07 SP, France
عنوان البريد الإلكتروني: efareport@unesco.org
الهاتف: +33 1 45 68 07 41
العنوان على الإنترنت: www.efareport.unesco.org

سيجري، في الطبعة المتاحة على الإنترنت،(www.efareport.org)، تصويب أي خطأ أو سهو يرد في نص هذا المطبوع

© اليونسكو 2012
جميع الحقوق محفوظة

صدر في عام 2012
عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
7, Place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP, France

التصميم الطباعي: FHI 360
لإخراج: FHI 360
التنضيد الطباعي: اليونسكو
طباعة اليونسكو

طبع في اليونسكو
ED-2012/WS/13

صورة الغلاف
© UNESCO/Sarah Wilkins

توطئة

ما كان بالإمكان أن يصدر هذا التقرير العاشر في سلسلة *التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع*، في توقيت أفضل. فالهدف الثالث من أهداف التعليم للجميع يتعلق بضمان توافر فرص لجميع الشباب من أجل أن يكتسبوا المهارات، وما انفكت ضرورة التوصل إلى تحقيق هذا الهدف تشتد إلحاحاً منذ عام 2000.

لقد أصبح انكماش الاقتصاد العالمي يؤثر في مستويات البطالة حتى أصبح واحد من كل ثمانية أشخاص من الشباب في العالم يبحث عن عمل. ولا تفتأ الأعداد الكبيرة للشباب تتزايد، وبات رفاههم وازدهارهم يعتمدان أكثر من أي وقت مضى على المهارات التي يمكن أن يوفرها التعليم والتدريب. وهذا في حين أن الإخفاق في تلبية هذه الاحتياجات يشكل هدراً للطاقات البشرية وللقوة الاقتصادية. فمهارات الشباب لم تتسم قط بهذا القدر من الأهمية الحيوية.

ويذكّرنا هذا *التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع* بأن التعليم لا يعني فقط تأمين التحاق جميع الأطفال بالمدارس، وإنما هو يعني أيضاً إعداد النشء والشباب للحياة من خلال تزويدهم بالفرص اللازمة للحصول على عمل لائق، وكسب العيش، والإسهام في حياة مجتمعاتهم المحلية والمجتمع بوجه عام، وتحقيق طاقاتهم في عالم الواقع. كما أنه يعني، على الصعيد الدعم، مساعدة البلدان في تنمية ما تحتاج إليه من قوى عاملة كي تتمكن من النمو في سياق الاقتصاد العالمي.

ولقد تم إحراز تقدم لا يُنكر في سبيل تحقيق الأهداف الستة للتعليم للجميع- تضَمّن التوسع في توفير الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، وتحقيق تحسينات في التكافؤ بين الجنسين في مرحلة التعليم الابتدائي. ومع ذلك وقبل حلول الأجل المحدد لتحقيق الأهداف بثلاث سنوات، وهو عام 2015، ما زال العالم يعاني من تخلّف في العمل في هذا الصدد. فالتقدم نحو تحقيق بعض الأهداف يجري بصورة متعثرة. وقد اتسم عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس بالركود لأول مرة منذ عام 00. وما زال الأمر يتطلب التقدم بوتيرة أسرع في مجال محو أمية الكبار وفي تحسين نوعية التعليم.

وثمة تطورات حدثت مؤخراً تضفي المزيد من الإلحاح على ضرورة تأمين الانتفاع المتكافئ بفرص الالتحاق ببرامج تنمية المهارات. ويحتاج الشباب، في ظل النمو السريع الجاري في أعدادهم في المناطق الحضرية، ولاسيما في البلدان المنخفضة الدخل، إلى مهارات تعينهم على الخروج من قبضة الفقر. أما في المناطق الريفية، فإنهم يحتاجون إلى آليات جديدة تساعدهم على التكيف من أجل التعامل مع تغير المناخ وتَناقُص مساحات المزارع، ومن أجل الاستفادة من فرص العمل خارج المزارع. و يبيّن هذا التقرير أيضاً أن زهاء 200 مليون شاب وشابة يحتاجون إلى فرصة ثانية لاكتساب المهارات الأساسية للقراءة والكتابة والحساب، وهي مهارات لازمة بصورة جوهرية لتعلّم مهارات أخرى. وفي كل هذه المجالات تواجه النساء والفئات الفقيرة أشد المحن.

إن علينا أن ننظر إلى الأعداد المتزايدة من الشباب العاطلين عن العمل أو الذين يعانون الفقر، وكأنهم يشكلون دعوة إلى العمل- من أجل تلبية احتياجاتهم بحلول عام 2015 والاحتفاظ بزخم العمل لاحقاً. فإن بإمكاننا أن نحقق تعميم التعليم في المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي بحلول عام 2030، وهو أمر يجب أن نحققه.

ولعل التزام الجهات المانحة بالتعليم أخذ يتناقص، وهو أمر يستثير القلق العميق. ولئن كانت ميزانيات الحكومات تتعرض اليوم لضغوط، فإننا يجب أن لا نعرّض المكاسب التي حققناها منذ عام 2000 للخطر بالتقليل من التزامنا الآن. فثمة شواهد في هذا التقرير تبين أن الأموال التي تُنفق على التعليم تعود بفوائد تزيد قيمتها على قيمة هذه الأموال بمقدار ما يتراوح بين عشر مرات وخمس عشرة مرة على صعيد النمو الاقتصادي خلال فترة حياة الفرد. وقد آن الأوان للاستثمار في بناء المستقبل.

إن علينا أن نفكر بصورة خلاقة وأن نستخدم كل الموارد المتاحة تحت تصرفنا. ويجب أن تستمر الحكومات والجهات المانحة في إيلاء الأولوية للتعليم. وينبغي أن تهتم البلدان بمواردها الخاصة التي يمكن أن تزوّد ملايين الأطفال والشباب بمهارات تفيدهم في الحياة. وأياً كان مصدر التمويل، يجب أن تحظى احتياجات الفئات المحرومة بمرتبة عالية من الأولوية في أي استراتيجية تعنى بهذا المجال.

إن الشباب في شتى أنحاء العالم يتمتعون بطاقات كبرى، وهو أمر يجب العمل على تنميته. وآمل أن يصبح هذا التقرير حافزاً لبذل جهود متجددة في مختلف أنحاء المعمورة من أجل تعليم الأطفال والشباب كي يقبلوا على العالم بثقة ويتابعوا طموحاتهم ويعيشوا الحياة التي يختارونها.

إيرينا بوكوفا
المديرة العامة لليونسكو

مقدمة

في الوقت الذي لم تبق فيه إلا ثلاث سنوات قبل حلول الأجل الذي حُدد في داكار، بالسنغال، لتحقيق أهداف التعليم للجميع، تقضي الضرورة على نحو عاجل وأساسي بأن يتم الوفاء بالالتزامات الجماعية التي تعهد بها 164 بلداً في عام 2000. كما ينبغي استخلاص الدروس من أجل الاستفادة منها في تحديد الأهداف الدولية للتعليم في المستقبل ومن أجل تصميم آليات لضمان وفاء جميع الشركاء بوعودهم.

فالتقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لهذا العام يبين، مع الأسف، أن وتيرة التقدم نحو تحقيق عدة أهداف من أهداف التعليم للجميع تتباطأ، وأن معظم هذه الأهداف قد لا يتم تحقيقها في الأجل المحدد لها. وعلى الرغم من كآبة آفاق الصورة العامة، فإن التقدم المحرز في بعض البلدان الأشد فقراً يدل على ما يمكن تحقيقه حين يتوافر الالتزام من جانب الحكومات الوطنية والجهات المانحة، ويشمل ذلك إلحاق مزيد من الأطفال بالتعليم قبل المدرسي، وتمكين المزيد من التلاميذ من إتمام التعليم الابتدائي والانتقال إلى التعليم الثانوي.

وينقسم *التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع* لعام 2012 إلى قسمين، يعرض أولهما لمحة خاطفة عن التقدم المحرز في العمل من أجل تحقيق الأهداف الستة للتعليم للجميع وفي مجال الإنفاق على التعليم لتمويل تحقيق هذه الأهداف. ويعنى القسم الثاني بالهدف الثالث من أهداف التعليم للجميع، ويولي عناية خاصة للمهارات التي يحتاج إليها الشباب.

أبرز معالم الوضع

- الهدف 1: *كانت التحسينات في مجال الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة بطيئة للغاية*. ففي عام 2010، كان زهاء 28% من الأطفال دون سن الخامسة من العمر يعانون من التقزم، وكان أقل من نصف مجموع الأطفال في العالم يتلقون تعليماً قبل مدرسي.
- الهدف 2: *يتسم التقدم في سبيل تحقيق تعميم التعليم الابتدائي بالتباطؤ*. فقد ظل عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في العالم ساكناً في مستواه وكان يبلغ 61 مليون نسمة في عام 2010. ومن المحتمل ألا يلتحق 47 في المائة منهم بالتعليم أبداً.
- الهدف 3: *يفتقر الكثير من الشباب إلى المهارات الأساسية*. ففي 123 بلداً من البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط يوجد حوالي 200 مليون نسمة ممن تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة ولم يتموا حتى التعليم الابتدائي، أي ما يعادل خمس عدد الشباب في هذه البلدان.
- الهدف 4: *ما زال محو أمية الكبار هدفاً بعيد المنال*. فلم ينخفض عدد الأميين الكبار في الفترة بين عامي 1990 و2010 سوى بنسبة 27%. وكان عدد الأميين الكبار في عام 2010 يبلغ قرابة 775 مليون نسمة كان ثلثاهما من النساء.
- الهدف 5: *تتخذ أوجه التفاوت بين الجنسين أشكالاً متنوعة*. ففي عام 2010 كان لا يزال هناك سبعة عشر بلداً يشتمل الملتحقون فيها بالتعليم الابتدائي على ما يقل عن تسع فتيات مقابل كل عشرة صبيان. وفي أكثر من نصف عدد البلدان الستة والتسعين التي لم تحقق التكافؤ بين الجنسين في التعليم الثانوي، كان عدد الصبيان أقل من عدد الفتيات.
- الهدف 6: *ما زال التفاوت في نتائج التعلم في العالم واقعاً صارخاً*. فقد يبلغ عدد الأطفال الذين يعجزون عن القراءة أو الكتابة عند وصولهم إلى الصف الرابع 250 مليون نسمة.

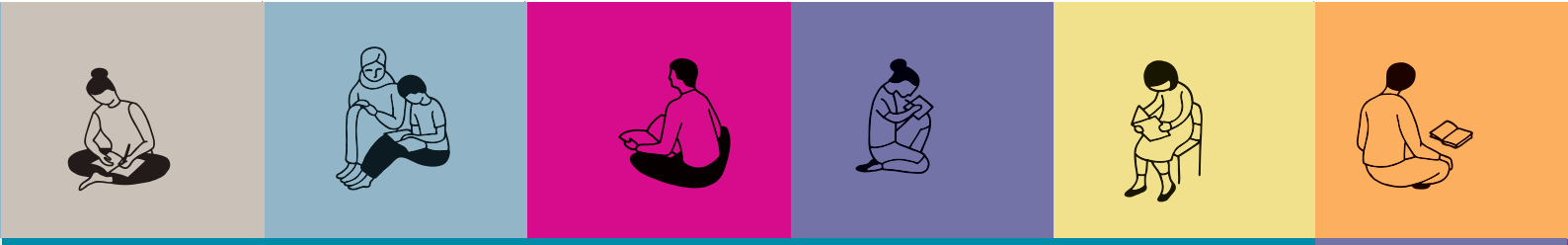

الجزء الأول
رصد أهداف التعليم للجميع

الأهداف الستة للتعليم للجميع

التوسع في توفير الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة

تمثل مرحلة الطفولة المبكرة فترة حاسمة لإرساء أسس النجاح في التعليم وفي مراحل ما بعد التعليم، ولذلك ينبغي أن تندرج الرعاية والتربية في هذه المرحلة من مراحل الطفولة في صميم عملية التعليم للجميع وفي جداول العمل الخاصة بالجهود الإنمائية بوجه أعم.

فالأطفال الذين يعانون الجوع أو سوء التغذية أو المرض لا يكونون في وضع ييسر اكتسابهم للمهارات اللازمة لهم في التعلم والعمل في فترات لاحقة من العمر. وعلى الرغم من وجود إشارات تدل على حدوث تحسّن في صحة الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة، فإن هذا التحسن يجري في بعض البلدان انطلاقاً من مستويات صحية متدنية للغاية، كما أنه لا يتم بالسرعة الكافية لتحقيق الأهداف الدولية في آجالها. فقد تسارع التراجع في المعدل السنوي لوفيات الأطفال إذ انخفض من 1.9% في الفترة 1990– 2000 إلى 2.5% في الفترة 2000–2010. وتشير تقديرات حديثة إلى أن ما يزيد بقليل على نصف الانخفاض في وفيات الأطفال يمكن أن يعزى إلى ارتفاع في المستوى التعليمي للنساء اللواتي هن في سن الإنجاب.

بلغ عدد الأطفال الذين كانوا دون الخامسة من العمر ويعانون من التقزم بدرجة معتدلة أو شديدة 171 مليون طفل في العالم في عام 2010

وإذا كان من المشجع أن عدد الأطفال الذين يبقون على قيد الحياة من بين كل 100 طفل يزيد اليوم بمقدار 3 أطفال على عددهم في عام 1990، فلا يزال هناك 28 بلداً، يقع 25 بلداً منها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يتوفى فيها 10 أطفال من بين كل 100 طفل قبل أن يبلغوا سن الخامسة من العمر.

ويُعد سوء التغذية أحد العوامل الهامة التي تودي بحياة الأطفال، كما أنه يعيق نموهم الذهني ويحد من قدرتهم على التعلم. ويشكل التقزم أو قصر القامة بالنسبة إلى العمر أوضح دلائل سوء التغذية. وقد بلغ عدد الأطفال الذين كانوا دون الخامسة من العمر ويعانون من التقزم بدرجة معتدلة أو شديدة 171 مليون طفل في العالم في عام 2010. وإذا ما استمرت الاتجاهات الراهنة على حالها، فإن عدد الأطفال الذين يعانون من التقزم سيظل مرتفعاً بحلول عام 2015، وسيتمثل في 157 مليون طفل، أو ما يقارب طفلاً واحداً من بين كل أربعة أطفال دون سن الخامسة.

وتزيد معاناة أطفال المناطق الريفية وأطفال الأسر الفقيرة على معاناة غيرهم من الأطفال لأن التغذية لا تقتصر على مجرد مسألة توافر الغذاء بصورة عامة، وإنما هي أيضاً مسألة القدرة على الحصول عليه، ووجود رعاية صحية جيدة، وتوافر الماء وخدمات الإصحاح، وهي أمور كثيراً ما يكون الفقراء محرومين منها. ففي نيبال مثلاً، كانت نسبة التقزم تبلغ 26% في صفوف أطفال الأسر الأغنى و56% في صفوف أطفال الأسر الأفقر؛ وكانت النسبتان المناظرتان لذلك في المناطق الحضرية هما 27% و42%. وفي ظل استمرار عدم استقرار أسعار المواد الغذائية، وتغير المناخ، ونشوب النزاعات، يُعد تحسين التغذية في أنحاء عديدة من العالم أمراً صعباً.

بيد أن تنوع التجارب في بلدان عديدة يبين أن بإمكان الالتزام السياسي أن يحقق تحسيناً ملحوظاً في التغذية. فقد تمكنت البرازيل في أقل من فترة عقدين من الزمن من القضاء على الفجوة الموجودة في مجال التغذية بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية وذلك من خلال الربط بين تحسين تعليم الأمهات وتيسير الانتفاع بالخدمات الصحية للأمهات والأطفال وتوفير الماء وخدمات الإصحاح وتقديم تحويلات نقدية اجتماعية لفئات محددة. و خلال الفترة ذاتها، بقيت معدلات سوء التغذية في بلدان أخرى، ولا سيما في المناطق الريفية في هذه البلدان – من أمثال الدول المتعددة القوميات، المتمثلة في بوليفيا وبيرو وغواتيمالا – أعلى من المستويات المتوقعة بالنسبة إلى مستوى الدخل فيها.

وتشكل البرامج الجيدة للتعليم قبل المدرسي عنصراً أساسياً أيضاً لإعداد الأطفال الصغار لارتياد المدارس. وثمة شواهد من مناطق مختلفة مثل أستراليا وأوروغواي وتركيا وموزمبيق والهند، تدل على فوائد التعليم قبل الابتدائي في الأجلين القصير والمتوسط. وتشمل هذه الفوائد تشكيلة من الأمور تبدأ بتمكين التلميذ من الشروع بشكل جيد في اكتساب مهارات القراءة والكتابة والحساب، وتصل إلى تحسين قدرته على الانتباه وتحسين جهوده ومبادراته، وهي أمور تفضي إلى تحقيق تعليم أفضل ونتائج أفضل على صعيد العمالة.

وتشير شواهد حديثة تستند إلى الاستقصاء الذي أجري في عام 2009 في إطار البرنامج الخاص ببلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمعني بالتقييم الدولي للطلاب (PISA) إلى أن أداء التلاميذ الذين يبلغون من العمر 15 سنة وانتفعوا بالتعليم قبل الابتدائي لمدة سنة واحدة على الأقل كان يفوق، في ثمانية وخمسين بلداً من مجموع خمسة وستين بلداً، أداء التلاميذ الذين لم ينتفعوا بهذا التعليم، وذلك حتى بعد مراعاة ظروفهم الاجتماعية– الاقتصادية. وكان متوسط فائدة هذا التعليم بعد حساب اعتبارات الظروف الاجتماعية الاقتصادية، في

كل من أستراليا وألمانيا والبرازيل، يعادل فائدة سنة واحدة من التعليم المدرسي.

وخلال الفترة منذ عام 1999، ازداد عدد الأطفال الملتحقين بالتعليم قبل المدرسي بمقدار النصف تقريباً. غير أن هذا يعني أن أكثر من طفل واحد من بين كل طفلين ما زال لا ينتفع بهذا التعليم، وتصل هذه النسبة إلى خمسة من بين كل ستة أطفال في البلدان الأشد فقراً. والفئات التي يُفترض أن تستفيد أكثر من غيرها من هذا التعليم هي الفئات الأقل استفادة منه في الواقع. ففي نيجيريا، يحصل اثنان تقريباً من كل ثلاثة من أطفال أسر الـ 20% الأغنى من بين السكان على هذا النوع من التعليم، بالمقارنة مع أقل من واحد من كل عشرة من أطفال أسر الـ 20% الأفقر من بين السكان (الشكل 1).

ويُعتبر النقص في الاستثمار سبباً رئيسياً لانخفاض مستوى انتشار التعليم قبل المدرسي. فيحظى هذا التعليم في معظم البلدان بأقل من نسبة 10% من ميزانية التعليم، وتنخفض هذه النسبة بوجه خاص في البلدان الفقيرة. فتنفق نيبال والنيجر أقل من 0.1% من الناتج القومي الإجمالي على التعليم قبل المدرسي، وتنفق السنغال ومدغشقر أقل من 0.02%.

ومن نتائج انخفاض مستوى الاستثمار الحكومي في هذا التعليم أن نصيب القيد في المؤسسات الخاصة بالتعليم قبل المدرسي يبلغ في المتوسط 33%. وفي الجمهورية العربية السورية، التي تبلغ فيها نسبة القيد الإجمالية في التعليم قبل الابتدائي 10%، كان نصيب المؤسسات الخاصة في توفير هذا التعليم هو 72%؛ وهذا دليل على وجود طلب لا يلبيه القطاع العام.

ويبدو أن من غير المحتمل أن يؤدي توفير التعليم قبل المدرسي في مؤسسات خاصة مقابل رسوم إلى زيادة انتفاع أفقر الأسر بهذا التعليم، إذ إن احتمالات التحاق أطفال هذه الأسر بهذا التعليم منخفضة إلى أقصى حد. هذا في حين أن الالتحاق بالتعليم قبل المدرسي في المناطق الريفية يبلغ أعلى مستوياته في صفوف أسر الـ 20% الأغنى من بين السكان في ولاية بندرا براديش في الهند، إذ يلتحق ثلث أطفال هذه الأسر تقريباً بهذا التعليم. ويكاد جميع أطفال الأسر الأفقر الملتحقين بالتعليم قبل المدرسي أن يحصلوا عليه عن طريق جهات حكومية.

ويمكن أن يؤثر مكان إقامة الأطفال أيضاً في تحديد نوعية توفير التعليم. ففي المناطق الريفية في بيرو وجمهورية تنزانيا المتحدة والصين، تزيد احتمالات الأطفال الذين يتمكنون من الانتفاع بالتعليم قبل المدرسي في أن يجدوا أنفسهم في صفوف دراسية مكتظة بالأطفال ويقل فيها عدد المعلمين المؤهلين وتقل فيها موارد التعلم.

فلكي يجني الأطفال ثمار التعليم قبل المدرسي، يتعين إجراء إصلاحات تتضمن التوسع في نشر المرافق وضمان توافر خدماتها بتكلفة معقولة، وتحديد السبل المناسبة للربط بين مؤسسات التعليم قبل المدرسي والمدارس الابتدائية، وتنسيق أنشطة التعليم قبل المدرسي مع إجراءات أوسع نطاقاً تتعلق بمرحلة الطفولة المبكرة.

ويلقي المؤشر الجديد الذي أُعد لأغراض إعداد تقرير هذا العام، المزيد من الضوء على أهمية بذل جهود متوازنة لتحسين ظروف الأطفال الصغار، ويقيِّم هذا المؤشر التقدم المحرز في العمل من أجل تحقيق هذا الهدف بمكوناته الرئيسية الثلاثة، وهي الصحة والتغذية والتعليم.

تنفق السنغال أقل من 0.2% من الناتج القومي الإجمالي فيها على التعليم قبل المدرسي

الشكل 1: المشاركة في التعليم قبل الابتدائي تتباين تبايناً كبيراً في داخل البلد الواحد
نسبة حضور الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 36 شهراً و59 شهراً، في مؤسسات التعليم قبل المدرسي، حسب مستوى الثراء ومكان الإقامة ونوع الجنس

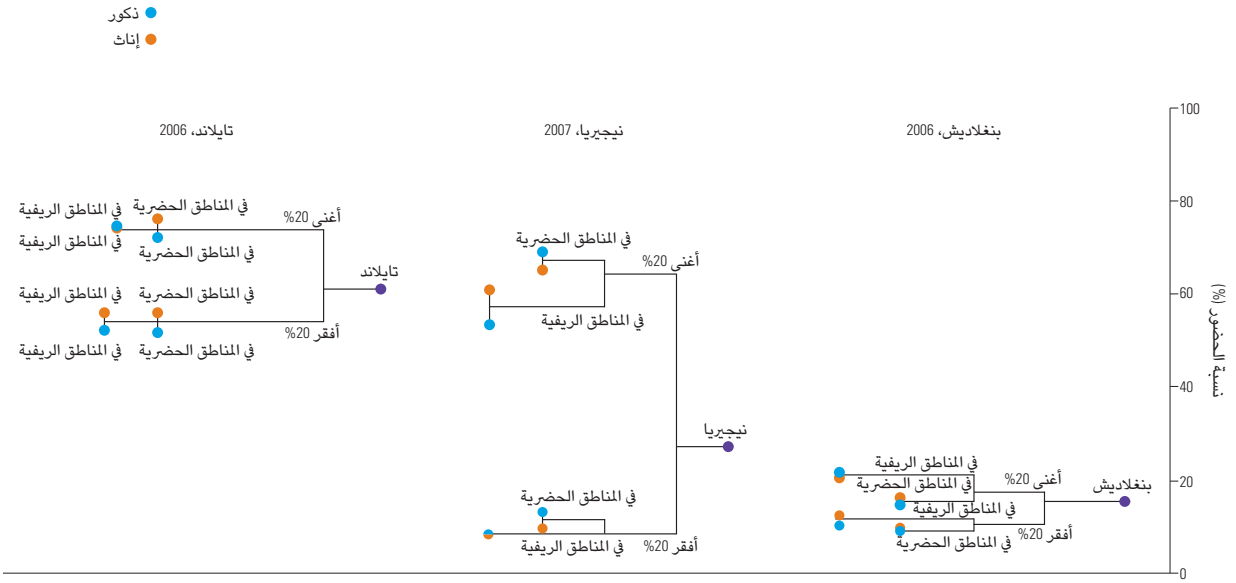

ملاحظة: السن الرسمي للالتحاق بالتعليم قبل الابتدائي في البلدان الثلاثة هي ما بين 3 سنوات و5 سنوات. وفي حالة نيجيريا، يعرض الشكل نسبة الـ 40% الأفقر من بين السكان في المناطق الحضرية.
المصدر: حسابات أجراها فريق *التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع* (2012) بالاستناد إلى عدة مؤشرات قائمة على بيانات مستمدة من استقصاءات خاصة بمجاميع من الفئات.

في الفترة بين عامي 2008 و2010 ازداد عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بمقدار 1.6 مليون نسمة

وتكاد بعض البلدان تسجل مستويات متعادلة في جودة الأداء (كما في شيلي) أو في القصور في الأداء (كما في النيجر) في مجالات المؤشرات الثلاثة الخاصة بهذه المكونات. وتسجل بلدان أخرى مستوى عالياً جداً أو منخفضاً للغاية في أحد أبعاد وضعها العام الذي تحدده درجة البلد بحسب المؤشر، ويكون ذلك دليلاً على وجود صعوبات محددة فيها. فعلى سبيل المثال، تسجل كل من جامايكا والفلبين مستوى لمعدل وفيات الأطفال يتمثل في 30 حالة وفاة في كل ألف حالة ولادة موفقة، إلا أن أداء البلدين في التعليم مختلفان جداً. فقد كانت نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و7 سنوات من الملتحقين ببرامج التعليم قبل الابتدائي والتعليم الابتدائي، لا تبلغ سوى 38% في الفلبين، مقابل 90% في جامايكا. ويُبرز هذا الأمر الحاجة إلى الاستثمار في نهوج متكاملة تولي قدراً متساوياً من الاهتمام لجميع جوانب النمو في مرحلة الطفولة المبكرة.

تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

وفقاً للاتجاهات الحالية، سيكون هناك تخلف كبير في تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي في أجله المحدد. فقد تضاءل الاندفاع الكبير نحو إلحاق المزيد من الأطفال بالمدارس، الذي بدأ مع المنتدى العالمي للتربية الذي عُقد في داكار في عام 2000، حتى صار يتلاشى. فخلال الفترة منذ 1999، انخفض عدد الأطفال الذين هم في سن التعليم الابتدائي وغير ملتحقين بالمدارس، من 108 ملايين نسمة إلى 61 مليون نسمة، لكن ثلاثة أرباع هذا الانخفاض حدث في الفترة بين عامي 1999 و2004. وخلال الفترة بين عامي 2008 و2010 توقف مسار التقدم تماماً (الشكل 2).

فلقد بدأت الجهود في جنوب وغرب آسيا وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى انطلاقاً من أوضاع متماثلة في عام 1999 وكان عدد الأطفال الذين هم في سن التعليم الابتدائي وغير ملتحقين بالمدارس عندئذ يبلغ قرابة 40 مليون نسمة، لكن التقدم حدث بعد ذلك بوتائر مختلفة للغاية. ففي الفترة بين عامي 1999 و2008 انخفض عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في جنوب وغرب آسيا بمقدار 29 مليون نسمة، بينما كان الانخفاض في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أقل من ذلك إذ بلغ 11 مليون نسمة. وفي الفترة بين عامي 2008 و2010 ازداد عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بمقدار 1.6 مليون نسمة، لكنه انخفض في جنوب وغرب آسيا بمقدار 0.6 مليون نسمة. وتضم منطقة أفريقيا جنوب الصحراء حالياً نصف عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في العالم.

ومن بين البلدان التي تتوافر بيانات عنها، يضم اثنا عشر بلداً ما يقارب نصف عدد السكان غير الملتحقين بالمدارس في العالم. وتتصدر نيجيريا قائمة هذه البلدان إذ إنها تضم سدس هذا العدد، أي 10.5 مليون نسمة (الشكل 3). وقد كان عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس فيها في عام 2010 يزيد بمقدار 3.6 مليون نسمة على عددهم في عام 2000. وبالمقارنة، تمكنت إثيوبيا والهند من تحقيق انخفاض كبير في أعداد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس فيهما. وبلغ هذا الانخفاض في الهند في الفترة بين عامي 2001 و2008 مقدار 18 مليون نسمة.

وتشتمل أعداد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس على أطفال قد يلتحقون بالتعليم في سن متأخرة، وعلى أطفال ربما تسربوا من المدارس، وعلى كثير من الأطفال الآخرين الذين لم يلتحقوا بالمدارس قط. وفي عام 2010، كانت نسبة عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس الذين يُحتمل ألاّ يلتحقوا بالمدارس أبداً تبلغ 47%. وبلغت هذه النسبة أعلى مستوياتها في البلدان المنخفضة الدخل حيث يُتوقع ألاّ يلتحق 57% من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس بهذه المدارس أبداً. وكانت احتمالات عدم التحاق الفتيات أكبر من احتمالات عدم التحاق الصبيان في هذه الفئة.

وقبل حلول أجل عام 2015 بخمس سنوات فقط، كانت نسبة القيد الصافية في تسعة وعشرين بلداً تقل عن 85%، ومن غير المحتمل إلى حد كبير أن تحقق هذه البلدان هدف تعميم التعليم الابتدائي في الأجل المحدد.

فلن يمكن للأطفال الذين هم في السن الرسمية للالتحاق بالتعليم ولم يلتحقوا به بحلول عام 2010، أن يتموا مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام 2015. وكان يوجد في عام 2010 سبعون بلداً كانت نسبة القبول الصافية فيها تقل عن 80%.

ويكمن التحدي المتمثل في تعميم التعليم الابتدائي في إلحاق الأطفال بالمدارس في السن المناسبة وتأمين تقدمهم في النظام التعليمي وإتمامهم للمرحلة التعليمية. ويبين التحليل الذي أجري لأغراض إعداد هذا التقرير، استناداً إلى البيانات المتوافرة من استقصاءات الأسر بين عامي 2005 و2010 في اثنين وعشرين بلداً، أن أعمار 38% من التلاميذ الذين التحقوا بالمدارس كانت تزيد بسنتين أو أكثر على السن الرسمية. وفي البلدان الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والتي شملها التحليل، كانت أعمار 41% من مجموع الأطفال الذين يلتحقون بالتعليم الابتدائي تزيد بسنتين أو أكثر على السن الرسمية للالتحاق بالتعليم.

ويكون عدد أطفال الأسر الفقيرة الذين يلتحقون بالتعليم في سن متأخرة أكبر من عدد غيرهم من الأطفال، ويعزى ذلك عادة إلى أنهم يعيشون في مناطق بعيدة جداً عن المدارس، ويعانون من وضع أسوأ على صعيد الصحة والتغذية و/أو إلى أن آباءهم قد يكونون أقل وعياً من غيرهم بأهمية إلحاق أطفالهم بالمدارس في السن المناسبة. ففي كولومبيا، تبلغ نسبة أطفال الأسر الأفقر من

الشكل 2: انخفض عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، خلال السنوات الأولى التي أعقبت منتدى داكار، لكن هذه الفترة التي تلت ذلك اتسمت بالركود

عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس والذين هم في سن التعليم الابتدائي، 1999-2010

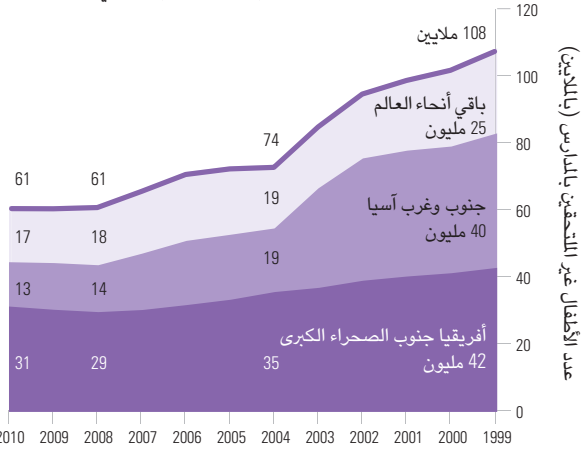

المصدر: الملحق، الجدول الإحصائي 5؛ قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء.

الشكل 3: عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في نيجيريا كبير، وقد ازداد

نسبة وعدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس والذين هم في سن التعليم الابتدائي، من 2001 إلى 2010

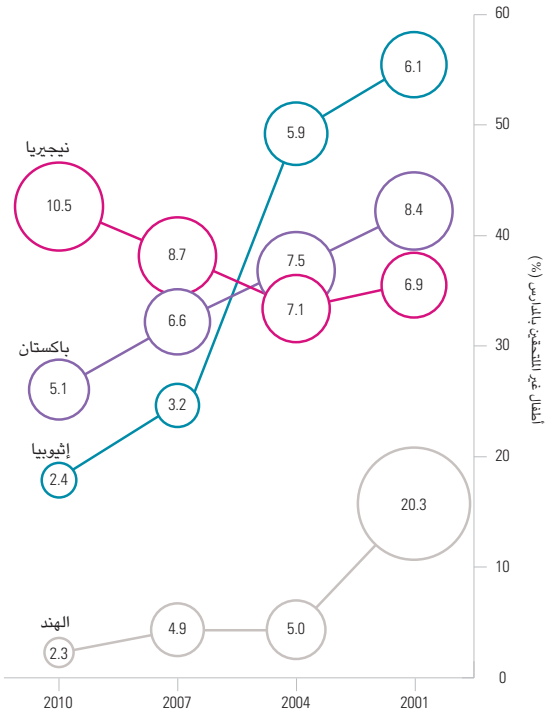

ملاحظة: يعبّر حجم كل دائرة تعبيراً يتناسب مع عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، ويدل الرقم الوارد داخل كل دائرة على هذا العدد. والأرقام الخاصة بنيجيريا تتعلق بعام 2000، أما الأرقام الخاصة بالهند، فتتعلق بعام 2010 يعود عهدها إلى عام 2008.

المصدر: قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء.

بين السكان والذين يلتحقون بالمدارس بعد سنتين أو أكثر من بلوغ السن الرسمية 42%، بينما تبلغ نسبة أطفال الأسر الأغنى من بين السكان 11%.

ويؤثر التأخر في الالتحاق بالتعليم في إمكانية إتمام الأطفال للمرحلة التعليمية. فعندما يبلغ الأطفال الصف الثالث، تكون احتمالات تسرب المتأخرين في الالتحاق بالتعليم أربعة أضعاف احتمالات تسرب الملتحقين بالتعليم في السن المناسبة.

ويؤثر الفقر كذلك تأثيراً سلبياً في احتمالات ترك الأطفال للتعليم بصورة مبكرة. ففي أوغندا، كان 97 في المائة من أطفال الخُميس الأغنى من بين السكان ملتحقين بالتعليم الابتدائي في عام 2006 وكان 80 في المائة من أطفال هذه الفئة قد وصلوا إلى الصف الأخير من المرحلة في تلك السنة؛ أما بالنسبة إلى أطفال الخُميس الأفقر من بين السكان، فقد كان 90 في المائة منهم ملتحقين بالمدارس ولكن لم يصل سوى 49 في المائة منهم إلى الصف الأخير.

إن معالجة الحواجز التي تعيق أطفال الفئات المحرومة عن الالتحاق بالمدارس في الوقت المناسب وعن التقدم في النظام التعليمي تتطلب إجراء إصلاحات على صعيد النظام في مجمله. وتشكل التكلفة، في بلدان كثيرة، السبب الأول الذي يدفع الآباء إلى عدم إلحاق أطفالهم بالمدارس أو إلى إخراجهم منها. وحتى في الحالات التي تم فيها رسمياً إلغاء الرسوم المدرسية، لا تزال توجد رسوم غير رسمية تمثل زهاء 15% من هذا النوع من الإنفاق في ثمانية بلدان تناولها التحليل الذي أجري لأغراض إعداد هذا التقرير.

وتملك الأسر الأغنى إمكانية الإنفاق بقدر أكبر بكثير من غيرها على تعليم أطفالها وتحسين فرص حصولهم على تعليم مدرسي أفضل. ويشمل ذلك إنفاقها بقدر أكبر على التعليم في مدارس خاصة أو على التعليم في دروس خصوصية. ففي نيجيريا، يزيد إنفاق أسر الـ 20% الأغنى من بين السكان على تمكين أطفالها من الالتحاق بالتعليم الابتدائي، بأكثر من عشر مرات على إنفاق أسر الـ 20% الأفقر من بين السكان. وحتى التعليم في المدارس الخاصة المنخفضة الرسوم هو أمر يتجاوز قدرة الأسر الأفقر. فإلحاق ثلاثة أطفال بالمدرسة في الأحياء الفقيرة في لاغوس يكلف 46% من مرتب الحد الأدنى للأجور. و يمثل إنفاق الأسر الأغنى في بنغلاديش ومصر على الدروس الإضافية أربعة أضعاف إنفاق الأسر الأفقر عليها، وتكون الأسر الأغنى أميل من حيث المبدأ إلى الاستثمار في هذا النوع من الدروس.

وقد كان إلغاء الرسوم الدراسية الرسمية خطوة أساسية في سبيل تحقيق تعميم التعليم الابتدائي. غير أن من المهم أيضاً أن تتخذ الحكومات تدابير إضافية، مثل تقديم إعانات للمدارس كي تساعدها على تغطية نفقاتها وحتى لا تفرض هذه المدارس رسوماً أخرى غير رسمية على الآباء. وتمثل تدابير الحماية الاجتماعية، مثل تقديم تحويلات نقدية، أمراً أساسياً لضمان امتلاك الأسر الفقيرة للوسائل المالية اللازمة لتغطية جميع التكاليف المدرسية بدون المساس بإنفاقها على سد احتياجاتها الأساسية الأخرى. كما ينبغي اتخاذ تدابير أخرى لضمان أن لا تؤدي قدرة الأسر الأغنى على الإنفاق بقدر أكبر على التعليم في المدارس الخاصة وعلى الانتفاع بدروس خصوصية إلى توسيع فجوة انعدام المساواة.

يمثل إنفاق الأسر الأغنى في بنغلاديش ومصر على الدروس الخصوصية أربعة أضعاف إنفاق الأسر الأفقر على هذه الدروس

تعزيز التعلم واكتساب المهارات الحياتية لدى النشء والكبار

لقد ركزت الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية في السنوات الماضية الأخيرة الانتباه على توافر المهارات وفرص التعلم في صفوف الشباب. وكما يرد في تفاصيل القسم المواضيعي من هذا التقرير، فإن هذه الصعوبات تضفي طابع الحاجة العاجلة على تحقيق هدف هام لم يحظ بما يستحقه من اهتمام بسبب الغموض الذي شاب الالتزامات التي تم التعهد بها عند صياغة أهداف التعليم للجميع في عام 2000.

فالتعليم الثانوي النظامي هو من أنجع السبل لتنمية المهارات اللازمة للعمل وللحياة. وعلى الرغم من حدوث زيادة في عدد اليافعين الملتحقين بهذا التعليم في العالم، كانت نسبة القيد الإجمالية في المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي لا تزيد على 52% في البلدان المنخفضة الدخل في عام 2010، مما يعني أن هناك ملايين من الشباب العُزّل ظلوا يواجهون الحياة بدون أن يمتلكوا المهارات الأساسية اللازمة لكسب العيش بصورة لائقة. فقد كان عدد المراهقين الذين كانوا في سن التعليم في المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي وغير ملتحقين بالمدارس في عام 2010 يبلغ 71 مليون نسمة في العالم. وقد ظل هذا العدد في مستواه منذ

© Giacomo Pirozzi/PANOS

عام 2007. وتضم جنوب وغرب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ثلاثة أرباع مجموع المراهقين غير الملتحقين بالمدارس.

ويزيد عدد اليافعين الملتحقين بالتعليم الثانوي اليوم بنسبة 25% على عددهم في عام 1999. وقد تَضاعف عدد التلاميذ الذين التحقوا بهذا التعليم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في الفترة نفسها، لكن هذه المنطقة تسجل أدنى مستوى في نسبة القيد العامة في التعليم الثانوي في العالم إذ كانت تبلغ 40% في عام 2010.

ويكتسب بعض اليافعين مهارات من خلال التعليم التقني والمهني. وقد ظلت نسبة تلاميذ التعليم الثانوي الملتحقين بالتعليم التقني والمهني تمثل 11% منذ عام 1999.

غير أن تنمية المهارات لا تتم في المدارس فقط. وتعتمد المنظمات الدولية تشكيلة من الأطر لتقسيم فئات المهارات وبرامج تنمية المهارات. لكن المجتمع الدولي، بعد مرور اثني عشر عاماً على صياغة أهداف التعليم للجميع في داكار، ما زال المجتمع الدولي بعيداً عن الاتفاق على المقصود بالتقدم في مجال "الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلم واكتساب المهارات الحياتية" (وهي العبارة التي تشكل أساس الهدف 3)، وعن الاتفاق على مجموعة متسقة من المؤشرات القابلة للمقارنة على الصعيد الدولي، وتقييم ما إذا كان هناك تقدم جار في العمل. وثمة دلائل مبشرة على حدوث تغير ربما في هذا الوضع، لكن التطورات الحديثة لن تتيح ما يكفي من بيانات في الوقت الملائم كي يتم بالشكل المناسب قياس مسار العمل في تحقيق الهدف 3 قبل حلول أجله المحدد.

فينبغي في أي صياغة لأهداف دولية بشأن تنمية المهارات في فترة ما بعد عام 2015 أن تتم بمزيد من الدقة وأن يتم تحديد الكيفية التي يمكن بها قياس التقدم. وينبغي أن يجري ذلك بالاستناد إلى تقدير واقعي للمعلومات التي يمكن جمعها، وذلك من أجل تحاشي المشكلات التي تخللت جهود رصد العمل في سبيل تحقيق الهدف 3.

ولقد حدد إطار عمل داكار بعض المخاطر التي ينبغي حماية الشباب منها من خلال تنمية المهارات الحياتية الملائمة. وكان أحد هذه المخاطر يتمثل في ما يتعلق بفيروس ومرض نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز). بيد أن المعارف المتعلقة بفيروس الإيدز لا تزال قليلة. وتشير تقديرات عالمية حديثة تستند إلى الوضع في 119 بلداً إلى أن 24% من الشابات و 36% من الشبان ممن تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة قادرون على ذِكر سُبل الوقاية من انتقال فيروس الإيدز عن طريق الاتصال الجنسي وعلى دحض التصورات الخاطئة الرئيسية عن انتقال هذا الفيروس.

في 119 بلداً، كانت 24% فقط من الشابات تعرفن سُبل الوقاية من انتقال فيروس الأيدز

إن المعلومات المتاحة عن فيروس ومرض الإيدز قليلة حتى في البلدان التي يتفشى فيها هذا الوباء بشكل كبير. وقد أجري في عام 2007 تقييم لمدى معرفة زهاء 60 000 تلميذ (تقارب أعمارهم في المتوسط سن الثالثة عشرة) من 15 بلداً في أفريقيا الجنوبية والغربية بشأن فيروس ومرض الإيدز. وركز الاختبار على أطر المناهج التعليمية الرسمية الخاصة بالتعليم في مجال الإيدز والمعتمدة من وزارات التربية في البلدان المشاركة. وتشير النتائج إلى عدم فعالية تطبيق هذه المناهج الرسمية وإلى إمكانية أن تكون سيئة التصميم. فلم يسجل سوى 36% من التلاميذ المستوى الأدنى اللازم في امتلاك المعارف، وكانت نسبة التلاميذ الذين سجلوا المستوى المرغوب هي 7%.

لكن تعريف الشباب بكيفية حماية صحتهم وصحة غيرهم لا يكفي إن لم يكونوا يشعرون مثلاً بامتلاكهم للقدرات اللازمة للتصرف على النحو السليم في الوقت المناسب.

فتعليم المهارات الحياتية مع التركيز على التعليم بشأن فيروس ومرض الإيدز يشجع الشباب على اعتماد المواقف وأنماط السلوك الكفيلة بحماية صحتهم، وذلك مثلاً من خلال إعلامهم بشأن التعامل مع العلاقات الجنسية. ويؤدي هذا التعليم ذلك عن طريق الاهتمام بالمهارات النفسية ومهارات التواصل بين الأفراد، ومن ذلك نهج التواصل الحازم، وتنمية الاعتزاز بالنفس واتخاذ القرارات والقدرة على التفاوض. فينبغي اعتماد برامج لتنمية المهارات الحياتية تعالج قضايا حساسة بطرق تتيح مشاركة الطلاب، وذلك من أجل استكمال موضوعات المناهج الدراسية المتعلقة، مثلاً، بالتربية الصحية وبالتعليم في مجال فيروس ومرض الإيدز بوجه أعم.

خفض مستويات الأمية لدى الكبار بنسبة 50 في المائة

تُعد القرائية أمراً أساسياً لرفاه الكبار –ورفاه أطفالهم– من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك، فقد كان التقدم في سبيل تحقيق هذا الهدف محدوداً جداً، ويعزى السبب في ذلك بشكل كبير إلى لامبالاة الحكومات والجهات المانحة. وقد كان عدد الراشدين غير القادرين على القراءة أو الكتابة في عام 2010 يبلغ 775 مليون نسمة، كان نصفهم يقيم في جنوب وغرب آسيا، وأكثر من الخُمس في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وتزداد نسبة الأميات على نسبة الأميين في 81 بلداً من البلدان التي تتوافر بيانات عنها ويبلغ عددها 146 بلداً. ومن البلدان الـ 81 هذه، يعاني واحد وعشرون بلداً من فرق شديد في مستوى الأمية بين الجنسين إذ يوجد فيها أقل من سبع نساء أميات مقابل كل عشرة رجال أميين.

ولقد ازدادت نسبة القرائية لدى الكبار في العالم خلال العقدين الماضيين فارتفعت من 76% في الفترة 1985–1994 إلى 84% في الفترة 2005–2010. لكن ثلاثة بلدان فقط من مجموع البلدان الثلاثة والأربعين التي كانت نسبة القرائية لدى الكبار فيها تقل عن 90% في الفترة 1998–2001، ستحقق هدف خفض مستوى الأمية لدى الكبار بنسبة 50% بحلول عام 2015. ومن المحتمل أن تتخلف بعض البلدان إلى حد كبير عن تحقيق هذا الهدف (الشكل 4). وعلى الرغم من أن بعض هذه البلدان قد حقق إنجازات كبيرة– مثل مالي التي ضاعفت نسبة القرائية فيها– فإن بلداناً أخرى منها، مثل مدغشقر، سجلت تراجعاً في هذا المجال في العقد الماضي.

يعيش ثلاثة أرباع الأميين الكبار في العالم في عشرة بلدان فقط

ويعيش حوالي ثلاثة أرباع الأميين الكبار في عشرة بلدان فقط. فتضم الهند 37% من مجموع الأميين الكبار في العالم. وازداد عدد الأميين الكبار في نيجيريا بمقدار 10 ملايين نسمة خلال العقدين الماضيين ليبلغ 35 مليون نسمة.

وثمة سؤال هام يتمثل في ما إذا كانت هذه البيانات تعبر عن الحجم الكامل للمشكلة. فالتقدير قائم على الاستفسار من الكبار عما إذا كانوا قادرين على القراءة والكتابة، عوضاً عن الاستناد إلى اختبار قدرتهم على القراءة والكتابة. فالنهوج المباشرة لتقييم مهارات الكبار توفر بيانات أغنى عن مهارات القرائية.

ومن المفترض عموماً أن الأطفال يحتاجون إلى أربع أو خمس سنوات من التعليم كي يتمكنوا من القراءة والكتابة والحساب بسهولة. ويبين تحليل جديد أجري للاستقصاءات الأسرية من أجل إعداد هذا التقرير أن أعداد الأطفال الملتحقين بالمدارس في البلدان ذات الدخل المتوسط أو الدخل المنخفض ممن يتمون التعليم الابتدائي بدون أن يمتلكوا مهارات القرائية هي أكبر بكثير

لشكل 4: لن تفلح معظم البلدان في تحقيق الهدف الخاص بمحو أمية الكبار في أجله المحدد، وسيكون تخلف بعضها في هذا المضمار كبيراً
نسبة الأمية لدى الكبار من الفترة 1998–2001 إلى عام 2015 (حسب المتوقّع)

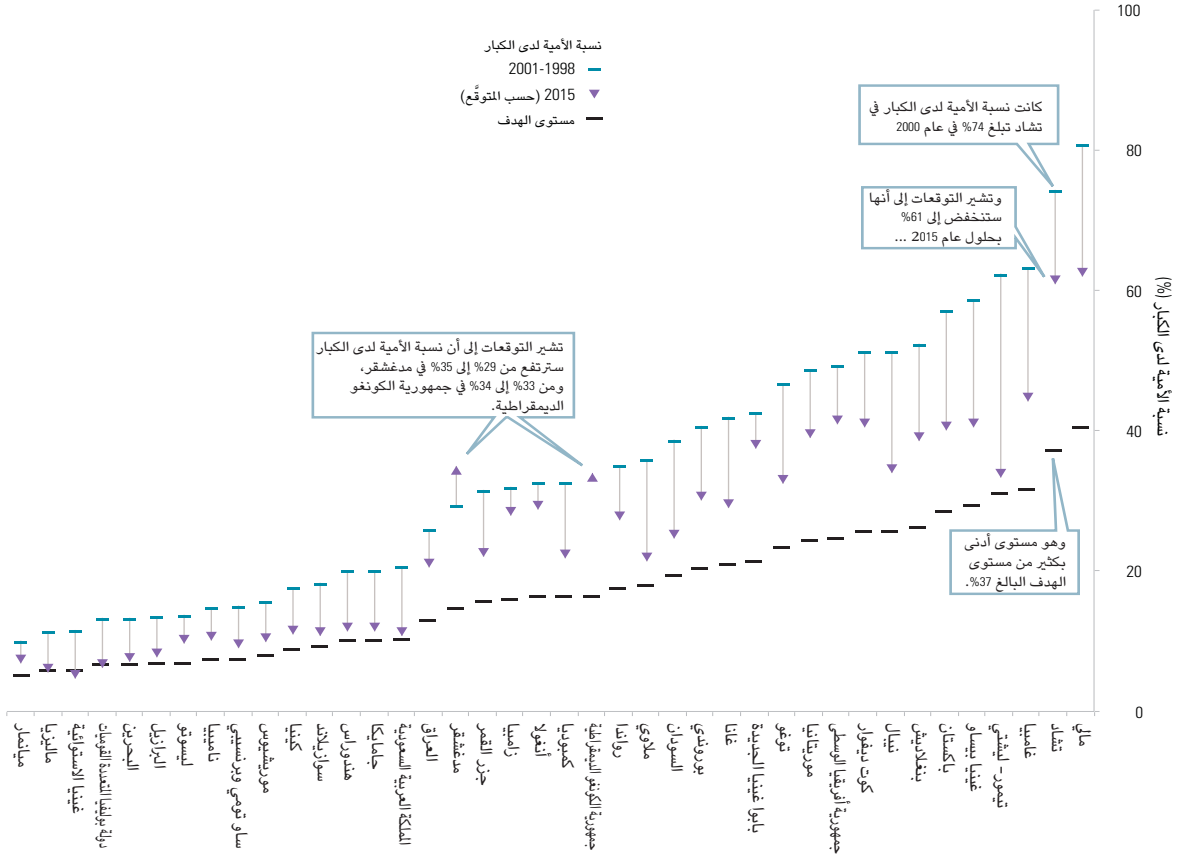

ملاحظة: البلدان المذكورة في هذا الشكل هي البلدان التي أمكن حساب توقعات بشأنها بحلول عام 2015 وكانت نسبة أمية الكبار فيها تزيد على 10% في الفترة 1998–2001.
المصدر: الملحق، الجدول الإحصائي 2؛ قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء.

من الأعداد المتوقعة. ففي غانا مثلاً، كان أكثر من نصف عدد النساء وأكثر من ثلث عدد الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة والذين انتفعوا بست سنوات من التعليم المدرسي، لا يستطيع، في عام 2008، قراءة جملة واحدة. وبالإضافة إلى ذلك، كان 28% من النساء الشابات و33% من الشبان لا يستطيعون سوى قراءة جزء من جملة (الشكل 5).

ويمكن أن تؤثر البيئة العامة التي يعيش فيها الناس على قدرتهم على اكتساب المهارات الأساسية للقرائية وعلى المحافظة عليها. وتشير نتائج أولية لبرنامج تقييم ورصد أنشطة محو الأمية، في كل من الأردن وباراغواي وفلسطين ومنغوليا، إلى أن بإمكان نسب القرائية أن تحجب عن الأنظار وجود اختلافات كبيرة في نطاق الممارسات وفي البيئات العامة التي تكوِّن مهارات القرائية لدى الكبار.

وقد أدى تعميم التعليم المدرسي على نطاق واسع في البلدان ذات الدخل العالي إلى أن تصبح مسألة الأمية لدى الكبار من موضوعات الماضي البعيد. لكن هناك تقييمات مباشرة في هذه البلدان تشير إلى أن عدد الكبار الذين يمتلكون مهارات محدودة في القرائية يمثل خمس عدد الكبار فيها، أي ما يعادل قرابة 160 مليون نسمة- ممن لا يستطيعون القراءة والكتابة والحساب بصورة فعالة في حياتهم اليومية بغية تقديم طلبات، مثلاً، للحصول على عمل، أو لفهم المعلومات المدرجة على قنينة دواء. ومن بين الفئات التي تعاني من الحرمان الاجتماعي، يُعد الفقراء والمهاجرون وأفراد الأقليات الإثنية من المتأثرين بشكل خاص بهذا النقص في المهارات.

وكثيراً ما يتعرض ذوو المهارات المحدودة في القراءة والكتابة للوصم ويعانون من نقص في الثقة في النفس. ويطرح ذلك مشكلة كبيرة على صعيد المبادرات الخاصة بمحو أمية الكبار. وتتسم البرامج التي تساعد المشاركين فيها على الاستفادة من استخدام مهارات القرائية في الحياة اليومية بأنها تشجع الكبار على هذه المشاركة، مع الحرص على تجنيبهم أي وصم قد يقترن بذلك. وتتطلب معالجة هذه المسألة توافر الالتزام السياسي على مستوى رفيع، ووجود تصور متسق على صعيد السياسة العامة في الأجل الطويل، ووجود دعم من الموارد الكافية.

ما زالت الفتيات في ستين بلداً تعانين من الحرمان من التعليم الابتدائي

تحقيق التكافؤ والمساواة بين الجنسين

يُعَد التكافؤ والمساواة بين الجنسين في التعليم حقاً أساسياً من حقوق الإنسان ووسيلة هامة لتحسين نواتج اجتماعية واقتصادية أخرى. ويمثل تقليص الفرق بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الابتدائي أحد أكبر جوانب النجاح في تحقيق التعليم للجميع منذ عام 2000. ومع ذلك، فثمة بلدان عديدة لا تزال معرضة لخطر عدم تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي بحلول عام 2015. وينبغي بذل المزيد من الجهود لتأمين توافر الإنصاف في الانتفاع بالتعليم وفي نتائج التعليم.

فلا يزال يوجد ثمانية وستون بلداً لم تحقق التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي، وما زالت الفتيات يعانين من الحرمان في ستين بلداً من هذه البلدان. وفي حين حققت بلدان مثل إثيوبيا والسنغال تقدماً هائلاً، شهدت بلدان أخرى، بضمنها إريتريا وأنغولا، تراجعاً في هذا الصدد.

وقد انخفض عدد البلدان التي تعاني فيها الفتيات من حرمان شديد، أو التي يقل فيها مستوى مؤشر التكافؤ عن 0.70، وذلك من ستين بلداً في عام 1990 إلى أحد عشر بلداً في عام 2000، وإلى بلد واحد فقط - وهو أفغانستان - في عام 2010 (الشكل 6). وعلى الرغم من اندراج أفغانستان في آخر مرتبة في التصنيف بحسب المؤشر، فإنها أحرزت تقدماً كبيراً في السنوات الأخيرة الماضية.

ويسجل الحرمان الشديد - الذي يتمثل حدّه في تحقيق مؤشر للتكافؤ بين الجنسين يقل عن 0.90 - مستوى أقل مما كان عليه قبل عشر سنوات. فمن بين البلدان التي تتوافر بيانات عنها بخصوص العامين 1999 و2010 والبالغ عددها 167 بلداً، كان مؤشر التكافؤ بين الجنسين في ثلاثة وثلاثين بلداً منها يقل عن 0.90 في عام 1999، وكان واحد وعشرون بلداً في هذه الفئة يقع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وبحلول عام 2010، أصبحت

الشكل 5: مزاولة التعليم المدرسي لمدة ست سنوات لا يكفي، بالنسبة إلى بعض الشباب، لاكتساب مهارات القرائية

مستوى إتقان القرائية (%) لدى الرجال والنساء الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة ولم يتموا سوى ست سنوات من التعليم المدرسي، في بلدان مختارة، في الفترة من عام 2005 إلى عام 2001

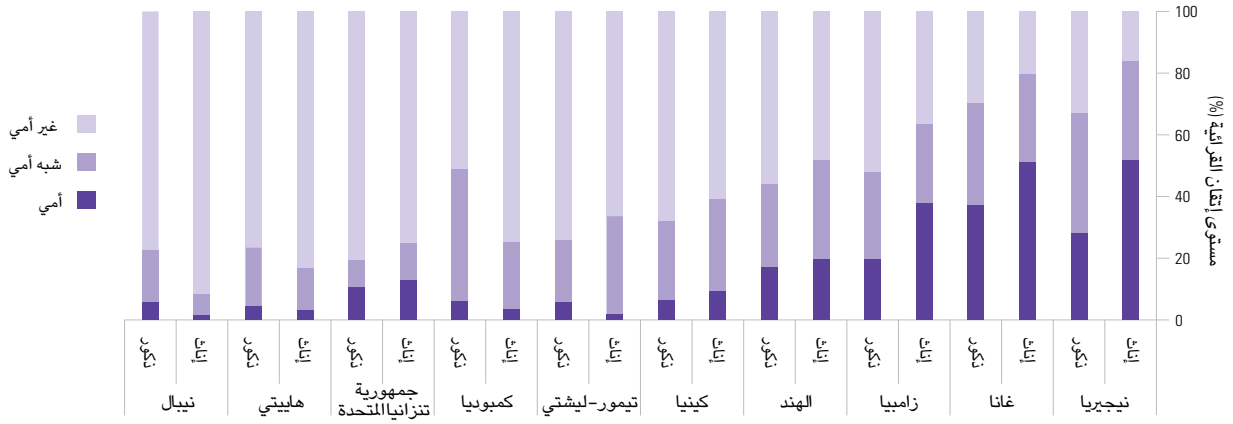

المصدر: تحليل أجراه فريق *التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع* (2012) بالاستناد إلى بيانات استقصاء عن السكان والصحة.

هذه الفئة من البلدان تضم سبعة عشر بلداً فقط، كان اثنا عشر بلداً منها يقع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وتبين البلدان التي أحرزت، مثل أوغندا وبوروندي والهند، ما يكفي من التقدم بحيث أصبحت بلداناً تتمتع بالتكافؤ بين الجنسين في التعليم فيها، ما يمكن تحقيقه عند تطبيق استراتيجيات لتحسين مشاركة الفتيات في التعليم المدرسي، وذلك مثلاً من خلال تعبئة المجتمعات المحلية، واستهداف الفتيات في تقديم الدعم المالي، وضمان استخدام أساليب ومواد تعليمية تراعي قضايا الجنسين، وتوفير بيئات مدرسية آمنة وصحية.

ومن الضروري أن يتم فهم أسباب انخفاض مستوى قيد الفتيات من أجل تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم. ويبين تحليل البيانات المستَمدة من الاستقصاءات الأسرية في تسعة بلدان والذي أجري لأغراض إعداد هذا التقرير أن الفتيات تواجهن عقبات أكبر من العقبات التي يواجهها الصبيان في الالتحاق بالتعليم الابتدائي، إلاّ أنهن يتمتعن بنفس الفرص في إتمام هذا التعليم بعد التحاقهن به. ففي غينيا على سبيل المثال، لا تُتم التعليم الابتدائي سوى 40 في المائة من فتيات الأسر الأفقر، في مقابل 52 في المائة من الصبيان. ويعود السبب في ذلك بشكل كبير إلى أن عدد الفتيات اللواتي تلتحقن بالمدارس هو منذ البداية أقل من عدد الصبيان، إذ تبلغ نسبتهن 44 في المائة بينما تبلغ نسبة الصبيان 57 في المائة.

وفي أكثر من نصف عدد البلدان السبعة والتسعين التي ينعدم فيها التكافؤ بين الجنسين في التعليم الثانوي، يقل عدد الصبيان عن عدد الفتيات في المدارس. وتكون هذه البلدان في الغالب أغنى

الشكل 6: على الرغم مما حدث من تقدم في الحد من أوجه التفاوت بين الجنسين، لا تزال الفتيات تواجهن عقبات كبيرة في التمكن من الالتحاق بالمدارس
مؤشر التكافؤ بين الجنسين على صعيد نسبة القيد الإجمالية، في بلدان كانت تقل فيها قيمة مؤشر التكافؤ بين الجنسين عن 0.90 في فترتي الأعوام 1990–2000 والأعوام 2000–2010

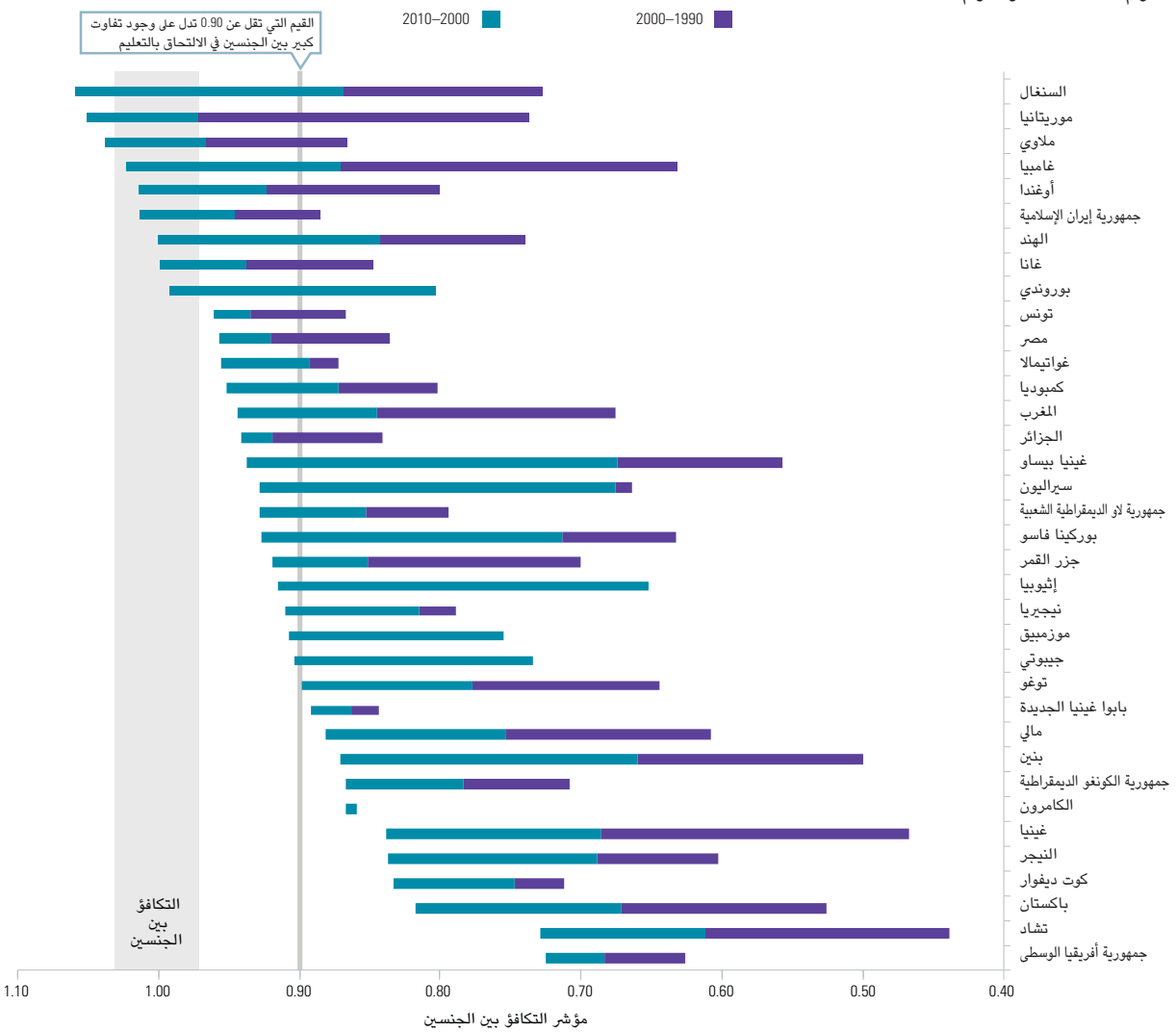

ملاحظة: يشمل الشكل البلدان التي تتوافر بشأنها بيانات عن فترتي الأعوام 1990–2000 و2000–2010. وفي حالة انعدام معلومات عن سنة معينة، استعيض عن ذلك بالمعلومات المتوافرة عما قبلها أو عما بعدها بسنتين. وقد استُبعدت أفغانستان وعمان بسبب ظهور اتجاهات سلبية فيهما.
المصدر: قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء.

في أكثر من نصف عدد البلدان التي ينعدم فيها التكافؤ بين الجنسين في التعليم الثانوي، يقل عدد الصبيان عن عدد الفتيات في المدارس

وتسجل مستويات في القيد أعلى مما في غيرها، وتتركز في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وشرق آسيا ومنطقة المحيط الهادي. غير أن هناك ثلاثة بلدان منخفضة الدخل يقل فيها أيضاً عدد الصبيان عن عدد الفتيات في المدارس، وهذه البلدان هي بنغلاديش ورواندا وميانمار.

ويبدو أن الفقر والاندفاع نحو سوق العمل يشكلان العامل الرئيسي الذي يبعد الصبيان عن التعليم الثانوي، حسب ما يلاحَظ في أمريكا اللاتينية والكاريبي. ففي هندوراس مثلاً، كان ستة من كل عشرة صبيان ممن تتراوح أعمارهم بين 15 و17 سنة يزاولون عملاً مأجوراً، وكان اثنان من الستة فقط ملتحقين بالتعليم. وبالمقارنة مع ذلك كانت فتاتان فقط من كل عشر فتيات تزاولان عملاً مأجوراً.

ويمكن أن يتسرب الصبيان من التعليم أيضاً بسبب البيئة المدرسية، بما في ذلك مواقف المعلمين. فعلى الرغم من أن الاختلافات في أساليب التعلم بين الصبيان والفتيات هي أقل أهمية من أوجه التشابه، ينبغي أن يكون المعلمون على وعي بهذه الاختلافات في حالة وجودها، وأن يكونوا مستعدين لتكييف أساليبهم في التعليم والتقييم بما يلائم الوضع. وهناك أسلوبان تم اختبارهما وتبيَّن عدم ملاءمتهما في بعض السياقات وهما أسلوب المدارس غير المختلطة وأسلوب توزيع الطلاب في الصفوف الدراسية بحسب مستويات أدائهم.

ويعاني الصبيان أيضاً من جوانب للنقص في نتائج التعلم، ولا سيما في القدرة على القراءة. وقد تزايد هذا التفاوت بين الصبيان والفتيات مع مرور الوقت لصالح الفتيات. إلا أن الصبيان ما زالوا يمتازون على الفتيات في الرياضيات، ولكن ثمة بعض الشواهد على أن هذا الفرق ربما بات يتضاءل.

فليس هناك اختلاف في الجوهر بين قدرات الفتيات وقدرات الصبيان على الأداء الجيد بصورة متكافئة في التعليم المدرسي. ومن أجل سد الفجوة بين الجنسين على صعيد القدرة على القراءة ينبغي أن يجد الآباء والمعلمون والمعنيون برسم السياسات طرقاً مبدعة لحث الصبيان على ممارسة المزيد من المطالعة، بما في ذلك توظيف اهتمامهم بالنصوص المرقمنة. ومن أجل سد الفجوة في مجال الرياضيات، يمكن أن تؤدي زيادة الإنصاف بين الجنسين خارج قاعات الدرس، وخصوصاً في فرص العمالة، دوراً كبيراً في الحد من أوجه التفاوت.

تحسين نوعية التعليم

لقد آن الأوان للتركيز على أن يتم، من بين الأطفال الملتحقين بالتعليم الابتدائي والبالغ عددهم 650 مليون طفل في العالم، تحديد الذين لا يصلون منهم إلى الصف الرابع والبالغ عددهم 120 مليون طفل وكذلك الأطفال الذين يواصلون ارتياد المدارس ولكنهم لا يتعلمون الأساسيات ويبلغ عددهم 130 مليون طفل.

ويمكن أن يساعد تحليل أنماط التفاوت في نتائج التعلم، وتحليل عوامل استمرار هذه الأنماط، في صياغة سياسات تُمكّن أطفال الأسر الفقيرة من تجاوز العقبات المرتبطة بظروفهم. ففي البلدان والنظم الاقتصادية الأربعة والسبعين التي شاركت في الاستقصاء الذي أجراه البرنامج الدولي لتقييم الطلاب، في عام 2009، كان مستوى أداء الطلاب أفضل بحسب ما كان مستوى المؤشر الاجتماعي- الاقتصادي للرُّبيع الإحصائي الذي ينتمون إليه أعلى، وذلك بصورة متماثلة في صفوف الصبيان وفي صفوف الفتيات (الشكل 7).

الشكل 7: يتباين مستوى التحصيل في التعلم بحسب الوضع الاجتماعي الاقتصادي للطلاب

نسبة الطلاب الذين يحرزون المستوى 2 أو ما فوقه في الرياضيات، بحسب وضعهم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وبحسب جنسهم، استقصاء عام 2009 لبرنامج التقييم الدولي للطلاب

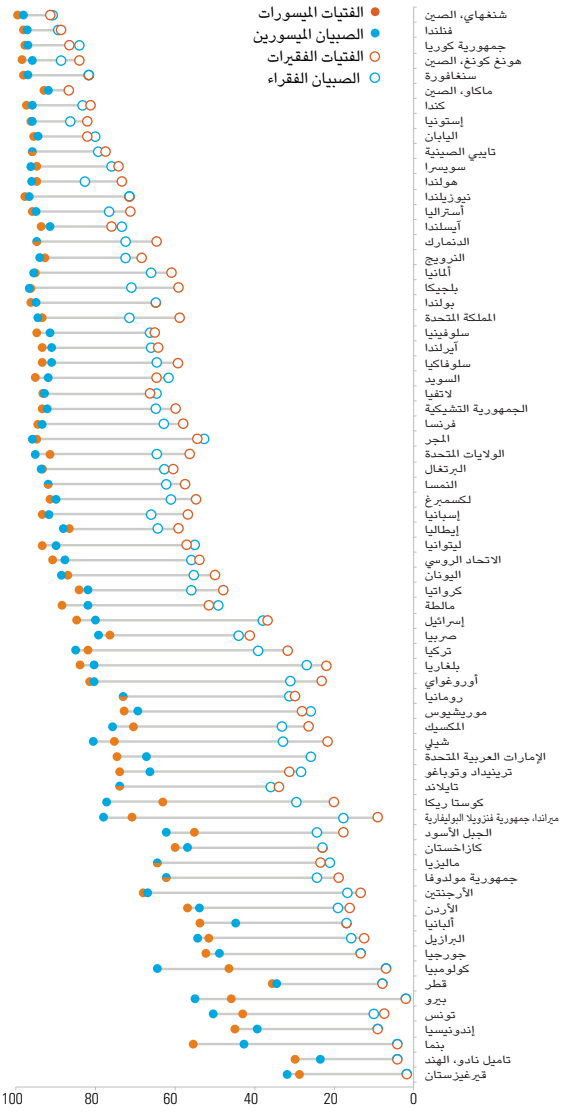

ملاحظات: لا يشمل الشكل أعلاه كلاً من آذربيجان، وولاية هاميشال براديش في الهند، وليختنشتاين، اللواتي كنّ من بين البلدان والنظم الاقتصادية التي شاركت في استقصاء عام 2009 لبرنامج التقييم الدولي للطلاب. وتشير كلمتا الفقراء/ الفقيرات إلى الطلاب المنتمين إلى الخُميس الأفقر من بين السكان، وكلمتا الميسورين/ الميسورات إلى الطلاب المنتمين إلى الخُميس الأغنى بين السكان، بحسب المؤشر الخاص بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للطلاب الذين شملهم استقصاء عام 2009 لبرنامج التقييم الدولي للطلاب.

المصادر: Altinok (2012b)، بالاستناد إلى بيانات استقصاء عام 2009 لبرنامج التقييم الدولي للطلاب؛ Walker (2012).

وكان مستوى أداء الطلاب في البلدان ذات الدخل المتوسط التي شاركت في التقييم، منخفضاً جداً: ففي المتوسط، سجّل ما لا يقل عن نصفهم مستوى أدنى من المستوى 2 في الرياضيات. ومع ذلك، تمكّنت بعض البلدان ذات الدخل المتوسط من أن ترفع مستوى الدرجات الوسطى وأن تقلل من التفاوت في نتائج التعلم فيها. فقد حققت البرازيل والمكسيك، في الفترة بين عامي 2003 و2009، انخفاضاً في النسبة المئوية للطلاب ذوي الأداء المنخفض من بين المنتمين إلى كل رُبيع اجتماعي- اقتصادي في البلدين. ومما يثير الدهشة في هذا الأمر بقدر أكبر أن المشاركة في التعليم الثانوي ازدادت إلى حد كبير في الفترة ذاتها. ولعل السياسات التي اتبعها هذان البلدان منذ أواخر التسعينات من القرن الماضي لتوفير الحماية الاجتماعية لفئات محددة، تمثل مصدر المكاسب التي حققها الطلاب المنتمين إلى الفئات المحرومة.

ويُعَد المعلمون أهم مورد لتحسين التعلم. ويشكل نقص المعلمين، وخصوصاً المدرَّبين منهم، عقبة رئيسية أمام تحقيق أهداف التعليم للجميع في مناطق كثيرة. وتشير أحدث التقديرات إلى وجود 112 بلداً تحتاج إلى زيادة القوة العاملة فيها بحلول عام 2015 بما يبلغ في المجموع 5.4 مليون معلم للتعليم الابتدائي. فيتطلب الأمر حشد معلمين جدد لشغل الوظائف الإضافية اللازمة لتحقيق تعميم التعليم الابتدائي والبالغ عددها مليوني وظيفة، وكذلك حشد 3.4 مليون معلم لشغل وظائف المعلمين الذين يتركون المهنة. وتحتاج بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، لوحدها، إلى حشد أكثر من مليوني معلم إضافي من أجل تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.

ويُعتبر عدد التلاميذ بالنسبة إلى كل معلم في التعليم الابتدائي أحد القياسات لتقييم مستوى نوعية التعليم. وقد انخفضت نسبة التلاميذ إلى المعلمين في العالم انخفاضاً طفيفاً وذلك من نسبة 26 تلميذ لكل معلم في عام 1999، إلى نسبة 24 تلميذ لكل معلم في عام 2010. وعلى الرغم من حشد 1.1 مليون معلم إضافي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإن نسبة التلاميذ إلى كل معلم ارتفعت ارتفاعاً طفيفاً من 42 إلى 1، إلى 43 إلى 1، وذلك نتيجة لتسارع الزيادة في الالتحاق بالتعليم.

ومن بين 100 بلد تتوافر عنها بيانات بشأن التعليم الابتدائي، كانت نسبة المعلمين المدرَّبين وفقاً للمعايير الوطنية تقل عن 75% في ثلاثة وثلاثين بلداً. فينبغي أن يكون المعلمون مدرَّبين بالشكل الملائم لضمان أدائهم لمهامهم بصورة فعالة. وقد أظهرت التقييمات أن كثيراً من الأطفال في أفقر البلدان في العالم يمكن أن يقضوا عدة سنوات في المدرسة بدون أن يتعلموا قراءة كلمة واحدة. ففي مالي مثلاً، كان ثمانية من كل عشرة تلاميذ بالصف الثاني لا يستطيعون قراءة كلمة واحدة في لغة وطنية. وقد أدت نتائج صاعقة من هذا النوع إلى تسليط الأضواء على أساليب تدريب المعلمين وعلى ما يلقونه من دعم بعد دخولهم قاعات الدرس.

وقد يفتقر المعلمون أنفسهم إلى المعارف اللازمة الخاصة بالمواد الدراسية عندما يجري قبولهم للتدريس في دور إعداد المعلمين، وبالتالي فإن دروس الإعداد تركز في كثير من الأحيان على مساعدة المعلمين في تنمية معلومات أساسية خاصة بالمواد الدراسية عوضاً عن التركيز على تعلّم كيفية التدريس بشكل فعال. وإضافة إلى ذلك، فإن مسار التطور المهني للمعلمين يتوقف في الغالب على حال مزاولتهم للعمل في قاعات الدرس.

فينبغي أن تتخذ الحكومات تدابير نشيطة لتعزيز التدريس في الصفوف الدراسية الأولى. وينبغي أن تزيد برامج التدريب قبل الخدمة التشديد على تقنيات العمل الفعال في قاعات الدرس. وبالمقابل، يمكن لبرامج التدريب أثناء الخدمة أن تشرك المعلمين في العمل بصورة تفاعلية لضمان تحوّل المعارف التي يمتلكونها إلى ممارسات أفضل في قاعات الدرس. وتكون الفوائد في الغالب أوضح للعيان عندما يكون التدريب مقترناً بتدابير أخرى مثل تحسين مواد التدريس.

مؤشر تنمية التعليم للجميع

يوفر مؤشر تنمية التعليم للجميع لمحة خاطفة عن إجمالي التقدم الذي تحرزه النظم التعليمية الوطنية في سبيل تحقيق التعليم للجميع. ويمكن ملاحظة التطور الذي حدث في مؤشر تنمية التعليم خلال الفترة منذ انعقاد المنتدى العالمي للتربية في داكار، في مجموعة فرعية من البلدان تضم اثنين وخمسين بلداً. فقد حدث تحسّن في هذا المؤشر بالنسبة إلى واحد وأربعين بلداً من بين هذه البلدان خلال عامي 1999 و2010. وتحقق ارتفاع كبير بوجه خاص في المؤشر في البلدان الاثني عشر الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والمندرجة في هذه الفئة. وكانت إثيوبيا وموزمبيق البلدين اللذين حققا أكبر ارتفاع في هذا الصدد.

ثمة 112 بلداً تحتاج إلى استخدام 5.4 مليون معلم فيها بحلول عام 2015

ويمكن أن يحجب التساوي في درجة المؤشر بين البلدان اختلافات في حجم الجهود التي يبذلها هذا البلد أو ذاك من أجل تحقيق التعليم للجميع. فتسجل تونس وكولومبيا، مثلاً، مستوى واحداً في مؤشر تنمية التعليم. ولكن في الوقت الذي تسجل تونس مستوى عالياً للقيد في التعليم الابتدائي وفي نسب البقاء في التعليم وانخفاضاً في نسبة القرائية لدى الكبار، تسجل كولومبيا مستوى أعلى بكثير في نسبة القرائية لدى الكبار وانخفاضاً في نسبة القيد الصافية المعدلة في التعليم الابتدائي فيها، وتعاني نسبة البقاء في التعليم فيها من انخفاض كبير. ويعبر انخفاض نسبة القرائية لدى الكبار في تونس، في جزء منه، عن إرث تاريخي وليس عن حجم الجهود التي يبذلها البلد حالياً، بينما يشير انخفاض مستويات المؤشرات المرتبطة بسن التحاق الأطفال بالتعليم الابتدائي في كولومبيا إلى أن البلد يمكن أن يسجل مستويات أدنى في نسب القرائية لدى الكبار في المستقبل.

ويفضي توسيع نطاق مؤشر تنمية التعليم ليشمل المؤشر الخاص بالرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة والذي تم وضعه لأغراض إعداد هذا التقرير، إلى تحديد البلدان التي تشدد بقدر أكبر على مرحلة الطفولة المبكرة. والنتيجة هي أن درجة بعض البلدان تنخفض في الترتيب – ولا سيما في آسيا الوسطى، مثل أوزبكستان وقيرغيزستان، وفي شرق آسيا، مثل إندونيسيا والفلبين – بينما تتحسن درجة بلدان أخرى، مثل جامايكا والمكسيك، في الترتيب.

وإن التعليم للجميع لن يتحقق ما لم يول الاهتمام بصورة متكافئة لجميع الأهداف الخاصة به. ويتطلب ذلك إيلاء عناية خاصة للأهداف التي تُعتبر أكثر الأهداف تعرضاً للإهمال، بما في ذلك الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، وتعليم الكبار. فإن كسر دورة الحرمان من التعليم فيما بين الأجيال عن طريق توفير تعليم جيد لجميع الأطفال، بما يشمل سنوات المرحلة المبكرة من حياتهم، وكذلك لآبائهم، يمثل مسألة رئيسية.

التفاوت في التعليم في العالم

أعد الفريق المعني بالتقرير العالمي لرصد التعليم للجميع موقعاً تحاورياً جديداً على الإنترنت (يدعى The World Inequality Database on Education- WIDE) يبين مدى التفاوت الموجود في مجال التعليم داخل البلد الواحد في العالم، وذلك تمهيداً لتشغيل هذا الموقع في نفس الوقت الذي يصدر فيه التقرير. ويضم هذا الموقع الخاص بقاعدة البيانات عن التفاوت في مجال التعليم في العالم أحدث البيانات المستمَدة من الاستقصاءات عن السكان والصحة ومن استقصاءات تشمل عدة مؤشرات عن مجاميع من الفئات.

أوجه التفاوت المرتبطة بمستوى الثراء بين السكان تتزايد في البلدان التي تكافح من أجل إلحاق الأطفال بالمدارس

النسبة المئوية للسكان الذين تتراوح أعمارهم بين 17 و22سنة وحصلوا على أقل من سنتين من التعليم، بحسب مستوى الثراء

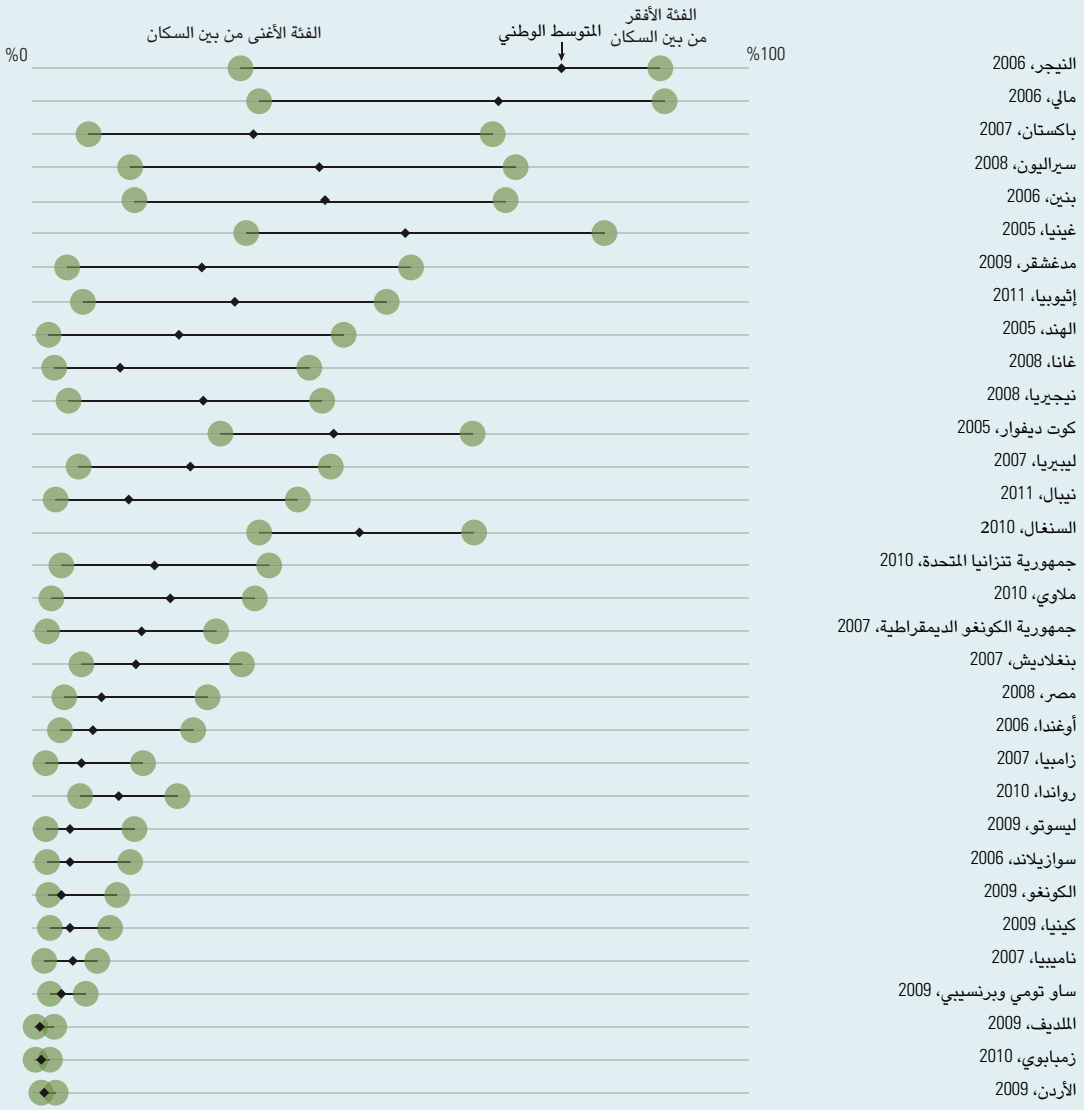

يبيِّن هذا الشكل الذي تم فيه اختيار المناطق الثلاث الأكثر تخلفاً عن تحقيق التعليم للجميع في الأجل المحدد- وهي منطقة الدول العربية، ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومنطقة جنوب وغرب آسيا- أن أوجه التفاوت في الثراء موجودة تقريباً في كل بلد من البلدان التي تتوافر عنها بيانات في هذا الصدد. وعند النقر على الدوائر في الشكل المتاح على الإنترنت، تظهر النسبة المئوية الخاصة بكل حالة. وفي النيجر التي هي البلد الذي يوجد فيه أكبر قدر من التفاوت، يبلغ المستوى التعليمي لنسبة 88% من الشباب الأفقر من بين السكان مستوى أقل مما يعادل سنتين من التعليم المدرسي- أي أنهم يعانون من فقر تعليمي شديد- بالمقارنة مع نسبة 29% بين صفوف الشباب من السكان الأغنى. وفي الأردن التي تظهر في أقصى الطرف الآخر من الشكل، تقل أوجه التفاوت إلى أقصى حد في هذه المقارنة. فسواء كان الشباب من فئة الأثرياء أو من فئة الفقراء، تعاني نسبة 1% فقط من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 17 و22 سنة من الفقر التعليمي الشديد.

قاعدة البيانات الخاصة بالتعليم (WIDE)

بإمكان زوار الموقع على الإنترنت أن يقارنوا بين الفئات داخل البلد الواحد وفقاً لمؤشرات مختلفة، ووفقاً للعوامل المرتبطة بأوجه التفاوت، ومنها مستوى الثراء، ونوع الجنس، والانتماء الإثني، والدين، ومكان الإقامة. كما يمكن لمستخدمي الموقع أن يستخدموا البيانات لإعداد خرائط وأشكال بيانية وجداول وأن ينزّلوها ويطبعوها أو يتشاطروها مع الغير عن طريق الإنترنت. وقد تولت هيئة InteractiveThings تصميم الموقع.

أوجه التفاوت بين الجنسين في التعليم تُفاقم من حدة أوجه التفاوت المرتبطة بمستوى الثراء

النسبة المئوية للسكان الذين تتراوح أعمارهم بين 17 و22 سنة وحصلوا على أقل من سنتين من التعليم، بحسب مستوى الثراء ونوع الجنس، في نيجيريا وباكستان ومصر

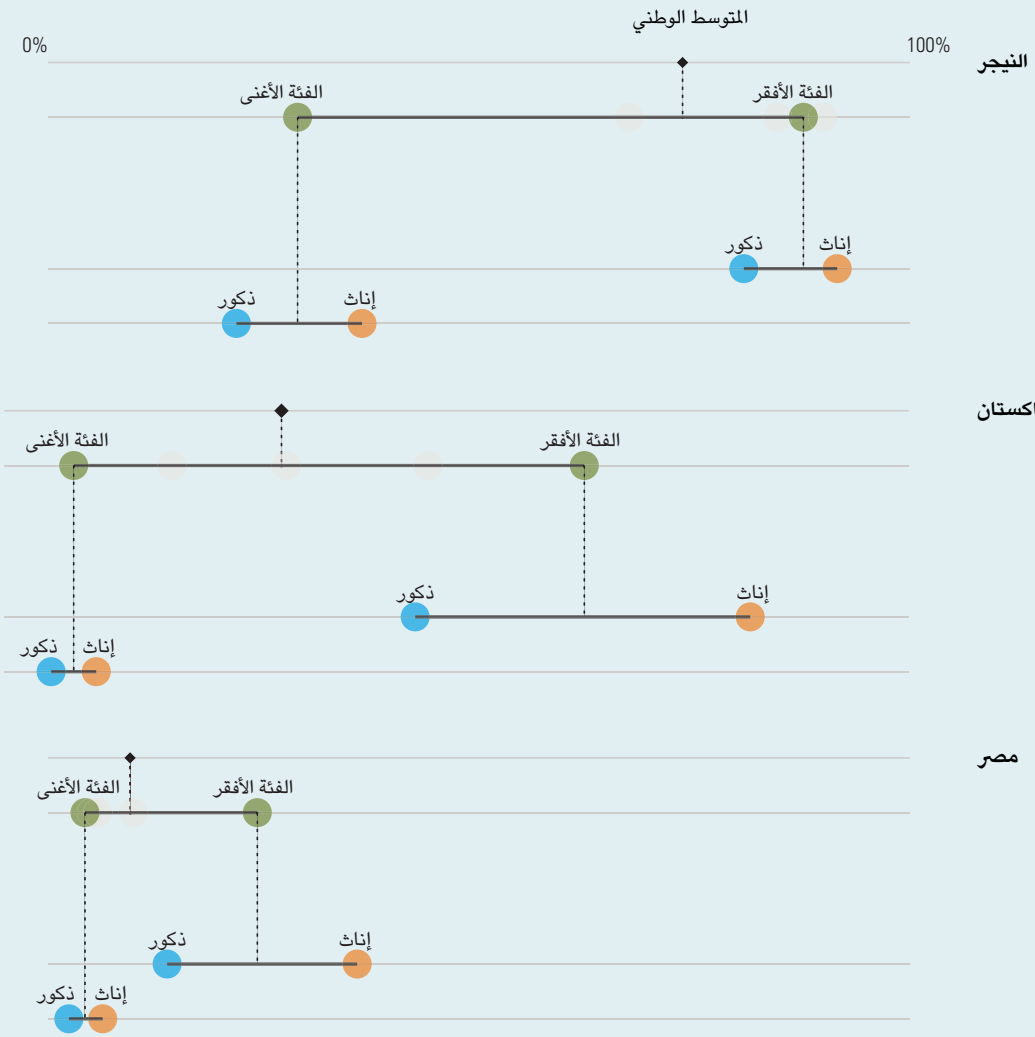

بإمكان الزائر على موقع WIDE الألكتروني أن يطّلع بصورة تفصيلية على التداخل بين أنماط التفاوت داخل بلدان مختارة. ففي النيجر، لا يقتصر التفاوت على اتساع نطاق التفاوت في مستوى الثراء، بل إنه يتفاقم بفعل الاعتبارات الجنسانية. والشابات الأفقر هنّ الأكثر تأثراً بهذا الوضع، إذ تمتلك في الغالب نسبة 92% منهن مستوى تعليمياً يقل عما يعادل مستوى سنتين من التعليم المدرسي، وذلك مقابل نسبة 22% من الشبان من الفئة الأغنى من بين السكان. وفي باكستان، تعاني ثمانية من بين كل عشر شابات من آثار التفاوت الكبير بين الجنسين في صفوف الشباب الأفقر، وذلك مقابل أقل من خمسة من بين كل عشرة شبان. ومع أن المشكلة ليست بهذه الحدة في مصر عموماً، فإن الفروق بين الجنسين فيها كبيرة، إذ تعاني 36% من الشابات الفقيرات فيها من الفقر التعليم الشديد، بالمقارنة مع نسبة 2% فقط من الشبان من الفئة الأغنى من بين السكان.

www.education-inequalities.org

تمويل التعليم للجميع: جوانب القصور والفرص

تبين تجربة العقد الماضي أن زيادة تمويل التعليم يمكن أن تسهم في التقدم كثيراً على طريق تحقيق أهداف التعليم للجميع. ولكن بالنظر إلى عدم حدوث زيادة في أعداد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، ثمة علامات مثيرة للقلق تشير إلى أن الجهات المانحة ربما أخذت تتباطأ أيضاً في تقديم مساهماتها. وإذا كان تزايد المال وحده لا يكفل تحقيق أهداف التعليم للجميع، فإن نقص المال سيكون مضراً بالتأكيد. وتقضي الضرورة العاجلة بأن تبذل الجهات التي تقدم الإعانات جهوداً جديدة ومنسقة. ومن الجوهري في الوقت ذاته أن يتم استكشاف إمكانات الاستعانة بمصادر جديدة لسد جوانب النقص في التمويل ولتعزيز الطرق التي يتم بها إنفاق الأموال التي تتيحها المعونة.

زادت 63% من البلدان الأفقر حصة ما كانت تنفقه على التعليم من الدخل الوطني

أهمية زيادة الإنفاق

لقد استمر الإنفاق الحكومي على التعليم يتزايد منذ انعقاد منتدى داكار. وحدثت أكبر زيادة في الإنفاق في بلدان منخفضة الدخل حيث بلغت نسبتها في المتوسط 7.2% سنوياً منذ عام 1999. وكانت نسبة الزيادة السنوية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي 5%. وعلى صعيد البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل والتي توجد عنها بيانات قابلة للمقارنة، زادت 63% منها في العقد المنصرم حصة ما كانت تنفقه على التعليم من الدخل الوطني.

وقامت معظم البلدان التي سارعت بالتقدم في العمل من أجل تحقيق التعليم للجميع خلال العقد الماضي بذلك سواء عن طريق زيادة الإنفاق بقدر كبير على التعليم أو عن طريق المحافظة على المستوى المرتفع الذي كان يتسم به هذا الإنفاق بالفعل. فعلى سبيل المثال ارتفع نصيب الإنفاق من الدخل الوطني على التعليم في جمهورية تنزانيا المتحدة إلى ثلاثة أضعاف ما كان عليه، وتضاعفت فيها نسبة القيد الصافية في التعليم الابتدائي. وأدت زيادة نسبة الإنفاق في السنغال من 3.2% من الناتج القومي الإجمالي إلى 5.7%، إلى تحقيق نمو مدهش في القيد في التعليم الابتدائي وإلى القضاء على التفاوت بين الجنسين في هذا التعليم.

وعلى الرغم من هذا الاتجاه العام الواعد، احتفظت بعض البلدان المتخلفة بقدر كبير في العمل من أجل تحقيق التعليم للجميع، مثل باكستان وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا، بالمستوى المنخفض لإنفاقها واستمرت تنفق أقل من 3% من الناتج القومي الإجمالي على التعليم. ومع أن باكستان تضم، من بين البلدان، ثاني أكبر عدد من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس – 5.1 مليون نسمة – فإنها خفضت نسبة إنفاقها على التعليم في خلال العقد من 2.6% إلى 2.3% من الناتج الوطني الإجمالي.

ويبدو أن المخاوف من إمكانية أن تؤدي أزمة المواد الغذائية والأزمة المالية اللتان حدثتا مؤخراً إلى لجم الاتجاه الإيجابي العام في الإنفاق على التعليم، لم تعد مبررة، وذلك على الرغم من ضرورة مواصلة مراقبة تأثير الأزمتين في الأجل الطويل. وقد استمر ثلثا البلدان ذات الدخل المنخفض وبلدان الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط، التي تتوافر بيانات عنها، في زيادة ميزانياتها الخاصة بالتعليم طوال فترة الأزمتين. لكن بعض البلدان الأبعد عن إمكانية تحقيق التعليم للجميع، مثل تشاد والنيجر، أجرت في عام 2010 اقتطاعات في هذه الميزانية على أثر تسجيل نمو اقتصادي سلبي في عام 2009.

ويحدد التحليل الجديد الذي أجري لأغراض إعداد هذا التقرير، مدى الاستفادة التي جناها بعض من أفقر البلدان من المعونة. ففي تسعة بلدان تقع كلها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تمول الجهات المانحة أكثر من ربع الإنفاق الحكومي على التعليم (الشكل 8). وفي موزمبيق مثلاً، انخفض عدد غير الملتحقين بالمدارس من 1.6 مليون نسمة في عام 1999 إلى أقل من 0.5 مليون نسمة في عام 2010. وكانت المعونة تكفل خلال هذه الفترة نسبة 42% من مجمل ميزانية التعليم.

هل وصل مستوى تقديم المعونة إلى التعليم ذروته؟

سجل عام 2009 أعلى زيادة في المعونة المقدمة إلى التعليم منذ عام 2002. وقد نجم ذلك إلى حد كبير عن قيام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالتسديد المبكر للمدفوعات الخاصة بالمبالغ التي تم التعهد بها لمساعدة البلدان الضعيفة على التكيف مع الآثار الممكنة للأزمة المالية. ومع ذلك، فقد شهد تقديم المعونة إلى التعليم حالة كساد، فلم تتجاوز هذه المعونة 13.5 مليار دولار أمريكي في عام 2010. وكان 5.8 مليار دولار أمريكي من هذا المبلغ مخصصاً للتعليم الأساسي (الشكل 9). ومع أن حصة التعليم الأساسي هذه كانت تكاد تعادل ضعف الحصة المناظرة لها في عام 2002 – 2003، لم يُخصص منها للتعليم الأساسي في البلدان المنخفضة الدخل سوى مبلغ 1.9 مليار دولار أمريكي؛ وهو مبلغ لا يكفي لسد النقص الذي تواجهه هذه البلدان في التمويل ومقداره 16 مليار دولار أمريكي. وقد ازدادت المعونة المقدمة إلى التعليم الأساسي في البلدان المنخفضة الدخل في عام 2012 بمقدار 14 مليون دولار أمريكي. بيد أن جميع البلدان لم تنتفع بالمعونة بصورة متكافئة. فقد تركّزت الزيادة في المعونة بين عامي 2009 و2010 بشكل رئيسي على أفغانستان وبنغلاديش اللتين تلقيتا نسبة 55% من التمويل الإضافي الذي قُدم إلى البلدان الستة عشر المنخفضة الدخل التي شهدت زيادة. وفي مقابل ذلك، انخفض مستوى التمويل المقدم إلى تسعة عشر بلداً من البلدان المنخفضة الدخل.

وعلى الرغم من الزيادة التي حدثت في المعونة خلال العقد الماضي، أخفقت الجهات المانحة في الوفاء بما سبق وأن وعدت به في قمة غلينيغلز لمجموعة البلدان الصناعية الثمانية الكبرى التي عُقدت في عام 2005، بأن تزيد المعونة بمقدار 50 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2010. ولم تتلق أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى سوى ما يقارب نصف الزيادة التي وُعدت بها. وعلى افتراض تخصيص حصة للتعليم مماثلة لحصته في السنوات السابقة، كانت نتيجة هذا الإخفاق في الوفاء بالوعد تمثل ما يعادل نقصاً

الشكل 8: تمثل المعونة التي تقدَّم إلى التعليم جزءاً هاماً من الموارد المتاحة للبلدان الفقيرة
متوسطات قيمة الموارد المحلية وموارد المعونة المخصصة للتعليم، في مناطق وبلدان مختارة من بين البلدان المنخفضة الدخل ومن الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، في الفترة من عام 2004 إلى عام 2010

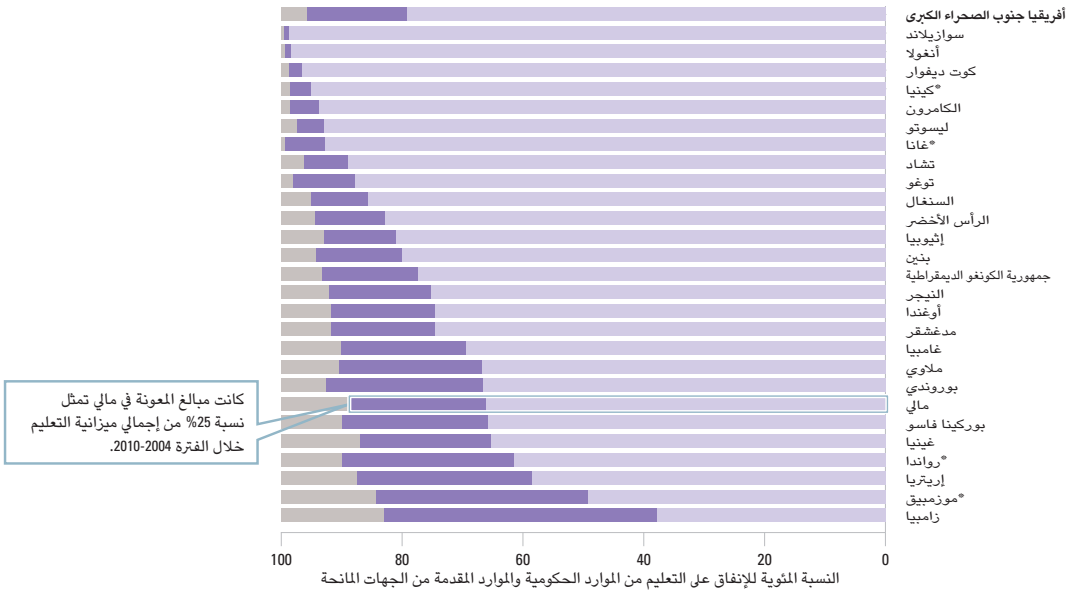

ملاحظة: تدل علامة النجمة (*) الواردة أمام أسماء بعض البلدان إلى أن نصيب المعونة في ميزانية البلد حُسب على أساس تقديرات قائمة على وثائق خاصة بالبلد المعني؛ وافتُرض أن هذا النصيب كان يمثل في المتوسط نسبة 60% في البلدان الأخرى.
المصدر: اليونسكو (2012b) .

بمبلغ 1.9 مليار دولار أمريكي في تمويل المدارس في تلك السنة، أو قرابة ثلث المعونة المعتادة للتعليم الأساسي.

ومما يدعو إلى الانشغال بقدر أكبر أن آفاق تقديم المعونة خلال الفترة حتى عام 2015 ليست إيجابية. فقد انخفض مجموع المعونة في عام 2011 بالقيم الحقيقية بنسبة 3%. وهذه هي المرة الأولى التي تنخفض فيها المعونة منذ عام 1997. فقد اختيرت الميزانيات المخصصة لتقديم المعونة من أجل إجراء اقتطاعات فيها نتيجة، بشكل جزئي، لتدابير التقشف التي اتُّخذت في المقام الأول بسبب استمرار الانكماش في الوضع الاقتصادي للبلدان الغنية. ففي الفترة الممتدة من عام 2010 إلى عام 2011، انخفض نصيب مبالغ المعونة التي تقدم من الميزانيات الوطنية في أربعة عشر بلداً من البلدان الثلاثة والعشرين في لجنة المساعدة الإنمائية، التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

ولا تكتفي بعض الجهات المانحة الرئيسية بخفض ميزانياتها العامة المخصصة لتقديم المعونة، وإنما يمكن أن تخفض أيضاً درجة الأولوية التي تمنحها إلى التعليم، وهو ما من شأنه أن يفضي إلى انخفاض المعونة التي تقدم إلى التعليم انخفاضاً أسرع من انخفاض مستويات إجمالي المعونة. فلم تعد هولندا، وهي إحدى أكبر الجهات المانحة الثلاثة التي كانت تقدم المعونة إلى التعليم الأساسي في العقد الماضي، تعتبر التعليم أحد مجالات الأولوية بالنسبة إليها، ومن المتوقع أن تخفض المعونة التي تقدمها إلى التعليم في الفترة بين عامي 2010 و2015 بنسبة

في تسعة بلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تمول المعونة ربع ميزانية التعليم

الشكل 9: اتسم مستوى المعونة المقدمة إلى التعليم في عام 2010 بالركود.
مجموع المدفوعات من مبالغ المعونة المقدمة إلى التعليم، من عام 2002 إلى عام 2010

المصدر: OECD- DAC (2012b).

60%. ويمكن أن تترتب على ذلك آثار جدية في بعض من أفقر البلدان. كما أن هولندا في صدد الانسحاب، مثلاً، من بوركينا فاسو، وذلك في نفس الوقت الذي أعلنت فيه أربع جهات مانحة أخرى أيضاً اعتزامها على الانسحاب من مجال التعليم في هذا البلد.

ولقد ظهرت جهات مانحة أخرى، مثل البرازيل والصين والهند، أصبحت تحظى بمزيد من الاهتمام. لكن أحجام المعونة التي تقدمها ليست كبيرة، كما أنها لا تقدم المعونة لصالح التعليم الأساسي على سبيل الأولوية في البلدان ذات الدخل المنخفض.

الإنفاق الناجع لأموال المعونة

إن الأرقام الخاصة بالمعونة التي تقدم إلى التعليم لا تدل إلا على جزء من واقع الحال. فضمان الإنفاق الناجع لأموال المعونة لا يقل أهمية عن أهمية الجوانب الأخرى. ومن بين الأهداف الثلاثة عشر الخاصة بفعالية المعونة والتي وضعتها لجنة المساعدة الإنمائية، التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لم يتم تحقيق سوى هدف واحد منها بحلول الأجل المتفق عليه وهو عام 2010.

تكبدت جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام 2008 خسائر في عوائد مواردها الطبيعية بما يعادل 450 مليون دولار أمريكي، وهو مبلغ يكفي لإلحاق 7.2 مليون طفل بالتعليم الابتدائي

وقد كان قطاع التعليم في صدارة جدول الأعمال الخاص بفعالية المعونة. وفي أوغندا ورواندا وكينيا وموزمبيق، مثلاً، أسهمت مبالغ كبيرة من أموال المعونة، وُزّع إنفاقها بالترابط مع الخطط الحكومية، في تحقيق زيادات لم يسبق لها مثيل في الانتفاع بالتعليم الابتدائي.

وعلى الرغم من هذه التجربة الإيجابية، ما زال الأمر يتطلب زيادة وتحسين الإنفاق من أموال المعونة بالنسبة إلى كثير من أفقر البلدان. وما زالت الشراكة العالمية من أجل التعليم (التي كانت تدعى سابقاً مبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع) التي تُعد، من حيث المبدأ، وسيلة لضمان فعالية المعونة، لا تستخدم بالمستوى المفروض. ومع أنها تشكل آلية التمويل العالمية الوحيدة لتجميع المعونة التي تقدَّم إلى التعليم، فإنها لم تصرف في الفترة بين عامي 2003 و2011 سوى 1.5 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 6% من الحصة المخصصة من مجموع المعونة التي تقدم إلى التعليم الأساسي في البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط. وبالمقارنة، فإن هذه الحصة تقل بقدر كبير عن المبالغ المناظرة التي خصصت لقطاع الصحة. وقد أنشئت الشراكة ليس فقط لزيادة مبالغ المعونة، وإنما أيضاً لسد جوانب النقص في التمويل التي تتركها الحكومات الوطنية والجهات المانحة. وينبغي الاضطلاع في السنوات المقبلة، عن كثب، برصد قدرة هذه الشراكة على ضمان تقديم المعونة على نحو أفضل تنسيقاً وفعالية، بغية الاستفادة من ذلك في صياغة إطار عمل للتمويل خاص بفترة ما بعد عام 2015.

وبوجه أعم، غدت الجهات المانحة، في ظل ظروف التضييق على الميزانيات وزيادة الضغط باتجاه المساءلة، تدعو إلى تسخير الاستثمارات القائمة على أموال المعونة لتحقيق نتائج ملموسة أكثر. وثمة نهج جديد يرمي إلى تقديم المعونة بالاستناد إلى النتائج، يلقي على عاتق حكومات البلدان المتلقية للمعونة مسؤولية أكبر عن تحقيق أهداف سياساتها التعليمية. وقد اختبرت المملكة المتحدة ، مثلاً، آلية تكميلية لتقديم المعونة كافأت بموجبها الحكومة الإثيوبية على أساس اجتياز كل تلميذ إضافي لامتحان للتعليم الثانوي. بيد أن هذا النهج ينطوي على مخاطر، ولا سيما بالنسبة إلى البلدان الفقيرة التي لن يمكنها تغطية تكاليف تحقيق هذه الأهداف إذا ما حالت عوامل خارجية دون التطبيق السلس لخطة ما.

تحويل "لعنة الموارد" إلى هبة مباركة لصالح التعليم

تمثل "لعنة الموارد" إحدى أكثر المفارقات إثارة للدهشة في مجال التنمية: فقد شهدت البلدان التي تتمتع بموارد طبيعية غير متجددة، كالنفط والمعادن، نمواً اقتصادياً أبطأ من النمو الاقتصادي في البلدان المحدودة الموارد. ويسجل العديد من بلدان الفئة الأولى تخلفاً في العمل من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع وفي تحقيق أهداف إنمائية أخرى. غير أن بالإمكان الإفلات من هذه اللعنة إذا ما سُخّرت الموارد لأغراض الاستثمار لصالح أجيال المستقبل.

وتشكل نيجيريا أحد أكبر البلدان المصدرة للنفط والغاز، ولكنه تضم كذلك أكبر عدد من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس. أما تشاد، فقد وجّهت الثروة التي اكتشفت فيها مؤخراً، لفائدة أغراض لا ترتبط بقطاعات ذات أولوية كقطاع التعليم، وإنما خصصتها لأغراض عسكرية. وكان التنافس في سيراليون وليبيريا على الموارد الطبيعية يكمن في صميم النزاع المسلح الذي دار فيهما. كما يمكن أن يتخذ سوء إدارة عوائد الموارد الطبيعية أبعاداً جسيمة. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، مثلاً، يقدَّر أن سوء الإدارة هذا أدى إلى خسارة تعادل 450 مليون دولار أمريكي في عام 2008، وهو مبلغ يزيد على كامل ميزانية التعليم في البلد، ويكفي لإلحاق 7.2 مليون طفل بالتعليم الابتدائي.

وإن بإمكان الموارد الطبيعية إذا ما تم تحويلها إلى إيراد للحكومات واستُخدمت استخداماً ناجعاً، أن تساعد بلداناً عديدة

الشكل 10: بإمكان عوائد الموارد الطبيعية أن تزيد ميزانيات التعليم زيادة كبيرة

الأموال الإضافية التي كان يمكن إتاحتها من تحقيق أقصى قدر من عوائد الموارد الطبيعية، لصالح إجمالي ميزانية التعليم في عام 2010، في بلدان مختارة، بمليارات الدولارات الأمريكية

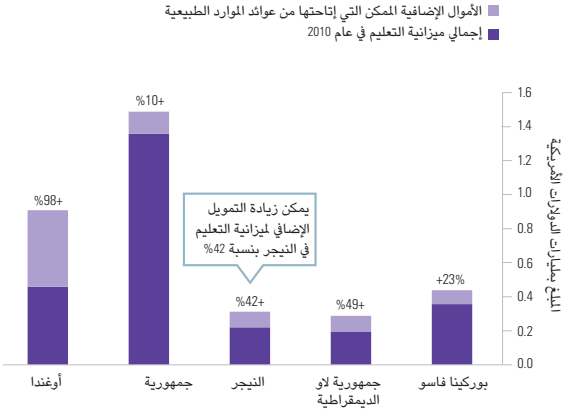

ملاحظة: يُفترض أن يتم تحقيق أقصى قدر من عوائد الموارد الطبيعية، على مرحلتين هما:

(1) زيادة عوائد تصدير الموارد الطبيعية بنسبة 30% فيما يخص المعادن، وبنسبة 75% فيما يخص النفط؛

(2) تخصيص 20% من هذه العوائد الإضافية للتعليم.

المصدر: حسابات أجراها فريق *التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع* (2012)، بالاستناد إلى قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء وإلى استعراضات صندوق النقد الدولي فيما يخص المادة الرابعة.

على تحقيق أهداف التعليم للجميع (الشكل 10). فقد مولت بوتسوانا التعليم خلال العقود القليلة الماضية بفضل ما تملكه من ثروة من الماس جعلتها أحد أغنى البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وهي لم تتوصل فقط إلى تحقيق تعميم التعليم الابتدائي فيها، بل إن نسبة القيد الإجمالية في التعليم الثانوي فيها تبلغ أيضاً 82%، وهي ضعف متوسط النسب التي تسجلها القارة. وحققت غانا توافقاً سياسياً بشأن ضمان استخدام ثروتها على نحو فعال، بما في ذلك لأغراض الاستثمار في التعليم.

ويبين تحليل أجري لأغراض إعداد هذا التقرير أن هناك إمكانية لزيادة الإنفاق على التعليم في سبعة عشر بلداً هي إما بلدان غنية بالموارد بالفعل وإما بلدان على وشك أن تبدأ بتصدير النفط أو الغاز أو المعادن. وعلى افتراض الاستخدام الأمثل للإيراد الذي تدره مواردها الطبيعية غير المتجددة وتخصيص 20% من هذه الموارد الإضافية للتعليم، يمكن إتاحة أكثر من 5 مليارات دولار أمريكي في السنة لصالح القطاع. وبإمكان هذا المبلغ أن يمول إلحاق 86% من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في هذه البلدان والبالغ عددهم 12 مليون نسمة، وإلحاق 42% من المراهقين غير الملتحقين بالمدارس فيها والبالغ عددهم 9 ملايين نسمة. فبإمكان بلدان عديدة، من ضمنها أوغندا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وزامبيا وزمبابوي وغانا وغينيا وملاوي أن تحقق تعميم التعليم الابتدائي بدون حاجة إلى أي معونة إضافية من الجهات المانحة.

وبغية التشجيع على استخدام عوائد الموارد الطبيعية استخداماً منصفاً ومنتجاً، ينبغي أن يساند مناصرو التعليم تدابير ترمي إلى ضمان امتثال الحكومات لمعايير رفيعة المستوى للشفافية وفرض ضرائب عادلة. كما ينبغي أن يشاركوا في النقاشات الوطنية بشأن استخدام عوائد الموارد الطبيعية، وأن يتبنوا قضية التعليم باعتباره استثماراً أساسياً طويل الأجل يتيح تنويع الاقتصاد وتحاشي لعنة الموارد.

تسخير إمكانيات منظمات القطاع الخاص

بالنظر إلى شدة الحاجة إلى الموارد من أجل دعم التعليم للجميع وبسبب الآفاق المعتمة لإمكانية سد النقص في هذا المجال بفضل المعونة الدولية، بات يتزايد النظر إلى منظمات القطاع الخاص بوصفها مصدراً بديلاً ممكناً للتمويل. ويشير أحد التقديرات إلى أن مجموع المساهمات التي قدمها القطاع الخاص إلى البلدان النامية في الفترة بين عامي 2008 و2010 بلغ في المتوسط أكثر من 50 مليار دولار أمريكي، وذلك مقابل حوالي 120 مليار دولار أمريكي من المعونة الرسمية. لكن معظم هذه المساهمات قُدمت لقطاع الصحة. فعلى سبيل المثال، بلغت نسبة الإعانات التي قُدمت لقطاع الصحة زهاء 53% من مجموع الإعانات التي قدمتها مؤسسات في الولايات المتحدة في هذه الفترة، بينما لم تبلغ نسبة الإعانات التي قُدمت لقطاع التعليم من هذا المجموع سوى 8%.

ويبين تحليل جديد أجري لأغراض إعداد هذا التقرير بالاستناد إلى معلومات متوفرة للجمهور، أن المؤسسات والشركات الخاصة قد ساهمت بحوالي 683 مليون دولار أمريكي في السنة لصالح التعليم في البلدان النامية، وهو ما يعادل نسبة 5% من المعونة التي تقدمها إلى التعليم الجهات التابعة للجنة المساعدات الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

تمثل مساهمات المؤسسات والشركات الخاصة نسبة 5% من المعونة المقدمة إلى التعليم

وقد قدمت مؤسسات تسعى إلى تحقيق أهداف تتماشى على نحو وثيق مع أهداف الجهات المانحة التقليدية لتقديم المعونة، قرابة 20% من الموارد المذكورة أعلاه. ومن بين المؤسسات التي تناولها الاستعراض، لم تساهم سوى خمس مؤسسات بمبلغ يتجاوز 5 ملايين دولار أمريكي في السنة، وهو مبلغ يعادل المعونة التي يقدمها إلى التعليم بعض من أصغر الجهات المانحة الثنائية، مثل لكسمبرغ أو نيوزيلندا (الشكل 11).

وعلى النحو ذاته، كان 71% من المساهمات المقدمة يأتي من خمس شركات فقط قدّم كل منها أكثر من 20 مليون دولار أمريكي في السنة. وتختص معظم الشركات التي تقدم أكبر المساهمات لصالح التعليم، بالعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال أو في مجال الطاقة.

ولا يُنفَق سوى جزء صغير من هذه المساهمات على تحقيق أهداف التعليم للجميع أو على البلدان الأكثر تخلفاً في العمل من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع. وعلى صعيد التمويل، يحظى التعليم العالي بالعناية القصوى، بينما تركز الشركات – ولا سيما الشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال – برامجها، من الناحية الجغرافية، على البلدان المتوسطة الدخل كالبرازيل والصين والهند، وهي بلدان تتسم بأهمية استراتيجية بالنسبة إلى هذه الشركات. وإضافة إلى ذلك، فإن أنشطة هذه الشركات تتصف في كثير من الأحيان بكونها قصيرة الأجل ومتجزئة.

الشكل 11: التمويل الذي تقدمه أكبر المؤسسات إلى التعليم صغير أمام مبالغ المعونة المقدمة من الجهات المانحة

المساهمات المقدمة من المؤسسات الخمس الأكبر ومجموع المعونة المقدمة إلى التعليم من حكومات مانحة مختارة، في الفترة 2009–2010، أو في أقرب سنة إلى هذه الفترة تتوافر بيانات عنها

ملاحظات: كان حوالي ثلثي المبلغ المقدم سنوياً من مؤسسة ويليام وفلورا هيولیت وقدره في المتوسط 15 مليون دولار أمريكي، يأتي في الأصل من مؤسسة بيل وميليندا غيتس. وفي معظم الحالات كان يتعين تقدير مبلغ الدعم المقدم إلى التعليم في البلدان النامية، بالاستعانة ببيانات مجمعة من المؤسسات.

المصادر: الملحق، الجدول الإحصائي 2 الخاص بالمعونة؛ مؤسسة كارنيجي في نيويورك (2011)؛ مؤسسة فورد (2011)؛ مؤسسة Master Card؛ مؤسسة ويليام وفلورا هيولیت (2010)؛ مؤسسة فان فليت (2012).

ينبغي أن يتصف القطاع الخاص بالشفافية في استثماراته في مجال التعليم للجميع

ولقد اضطلعت عدة مؤسسات وشركات بأنشطة ناجحة بالفعل وكثيراً ما تكون مبتكرة في مجال التعليم، وذلك في ميادين تشمل الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم الابتدائي، وتنمية مهارات اليافعين والشباب، وقياس نتائج التعلم. بيد أن من الصعب، عموماً، قياس درجة نجاح هذه الشركات، إذ إن منظمات القطاع الخاص تصدر في الغالب تصريحات رنانة عن فعالية برامجها بدون أن تقدم معلومات كافية أو تقييمات ملائمة عن تأثير هذه البرامج.

وتتيح مشاركة بعض الشركات في أنشطة خاصة بالتعليم للجميع إمكانية أن تؤثر في السياسات العامة بأشكال يمكن أن تخدم مصالحها التجارية. فعلى الرغم من إمكانية أن تعود هذه المشاركة بالفائدة على التعليم، ينبغي أن يتم النظر في أنشطة هذه الشركات عن كثب الشكل نفسه الذي يتم به ذلك بالنسبة إلى أنشطة الجهات المانحة.

وكخطوة أساسية أولى، ينبغي أن تقدم جميع منظمات القطاع الخاص التي تسعى إلى الإسهام في تحقيق التعليم للجميع معلومات عن التزاماتها، بما فيها معلومات عن مبالغ ما تحدده من مخصصات والكيفية التي يجري بها إنفاق هذه المبالغ. فمن شأن ذلك أن يتيح تدقيق الأمور لضمان عدم التداخل بين المصالح التجارية والأهداف الجماعية، مع توفير معلومات في الوقت ذاته عن مبالغ الموارد المتاحة لسد جوانب النقص في تمويل التعليم للجميع.

وستكون مساهمات هذه المنظمات أيضاً أكثر فعالية إذا ما كانت منسقة مع الحكومات وتلبي احتياجات البلدان. ويُعد التحالف العالمي للشركات من أجل التعليم وسيلة واعدة للتقدم إذ إنه يعمل في إطار تحقيق أهداف التعليم للجميع.

ويشكل تصريف جزء من التمويل الذي تقدمه منظمات القطاع الخاص، من خلال آلية لتجميع الموارد طريقة أخرى يمكن أن تساند بها هذه المنظمات الجهود التي تبذلها الحكومات في مجال التعليم. وقد كانت الصناديق العالمية المعنية بالصحة، مثل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، مثالاً ناجحاً في هذا الصدد. لكن الآلية الرئيسية القائمة في قطاع التعليم، وهي الشراكة العالمية من أجل التعليم، لم تضطلع بعد بهذا الدور بصورة فعالة. ويملك القطاع الخاص حالياً صلاحية المساهمة في تحديد اتجاه السياسة التي تتبعها هذه الشراكة، وذلك من خلال شغل مقعد في مجلس إدارتها، إلا أن التعهدات التي تلتزم بها المؤسسات والشركات في الاجتماعات الخاصة بتجديد أرصدة الشراكة العالمية هذه لن يتم صرفها من خلال آلية تجميع الموارد.

سد النقص

بعد انقضاء فترة شهدت زيادات في ميزانيات التعليم أسهمت في تحقيق بعض النتائج المذهلة، أخذت تلوح آفاق فترة مشوبة بانعدام اليقين. فقد أصبحت البلدان الأغنى تعاني من انحسار اقتصادي بات يؤثر في تقديم المعونة إلى البلدان الأفقر الأكثر تخلفاً في العمل على تحقيق أهداف التعليم للجميع.

ومن المحتمل أن يؤدي الانخفاض في تقديم المعونة إلى تفاقم النقص في تمويل التعليم، وبالتالي، سيتطلب الأمر إيجاد حلول مبتكرة لتدارك هذا النقص. وتمثل المعونة التي تقدمها الجهات المانحة الناشئة، مثل البرازيل والصين والهند، مورداً ممكناً للاستفادة منه في هذا الصدد، إلا أن هذه المعونة ليست موجهة في الوقت الحالي بالقدر الكافي نحو أشد البلدان احتياجاً إلى المعونة، وهذا ما يسبب الحاجة إلى إيجاد مصادر أخرى للتمويل. وتشكل عوائد الموارد الطبيعية وإمكانات منظمات القطاع الخاص مصدرين ممكنين للتمويل، إلا أن ضمان فعالية هذه المساهمات يستوجب إيلاء المزيد من الانتباه للشفافية ولاتساق هذه المساهمات مع أهداف التعليم للجميع.

© Chris Stowers/PANOS

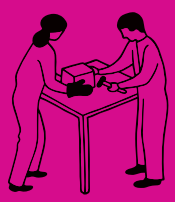

الجزء الثاني – الشباب والمهارات: تسخير التعليم لمقتضيـات العمل

إذا كان هناك مَن يمكن أن يزودني بالمهارات وبفرصة للعمل، فإنني واثقة من أنني سأحقق أهدافي.

– شابة من إثيوبيا

غدت الحاجة إلى تنمية مهارات الشباب من أجل أن يحصلوا على العمل حاجة عاجلة. وأصبحت الحكومات في شتى أنحاء العالم تواجه الآثار الطويلة الأجل للأزمة المالية والتحديات المرتبطة بتزايد استناد النظم الاقتصادية إلى استغلال المعارف. وإذا أرادت البلدان أن تنموا وأن تزدهر في عالم سريع التغير، وجب عليها أن تولي اهتماماً أكبر لتنمية قوى عاملة ماهرة. ويحتاج الشباب، أينما كانوا وأياً كانت خلفياتهم، إلى مهارات تهيؤهم للحصول على وظائف لائقة تمكنهم من الازدهار والمشاركة في حياة المجتمع على أتم وجه.

ولقد تم الاعتراف في إطار الهدف الثالث من أهداف التعليم للجميع بالحاجة الأساسية إلى تنمية مهارات الشباب، وهو الهدف الذي يركز على "احتياجات التعلم لجميع النشء والكبار". لكن الغموض الذي شاب صياغة هذا الهدف وانعدام الاتفاق على كيفية قياسه أديا إلى عدم حصوله على ما يستحقه من اهتمام من جانب الحكومات والجهات المانحة وأوساط التعليم والقطاع الخاص– إلا أنه أصبح هدفاً يتسم بأهمية حاسمة أكثر من أي وقت مضى.

فلقد ازدادت أعداد الشباب إلى حد لم يسبق له مثيل، وما فتئت أعدادهم تتزايد تزايداً سريعاً في بعض أنحاء العالم. وفي البلدان النامية وحدها، تجاوز عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة مستوى المليار نسمة في عام 2010. لكن استحداث الوظائف لا يجري بالسرعة الكافية لتلبية احتياجات هذا العدد من السكان الشباب. فيعاني حوالي واحد من كل ثمانية أشخاص ممن تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة من البطالة. وتزيد احتمالات البطالة بين الشباب على احتمالات البطالة لدى الكبار بمقدار ثلاثة أضعافها. ومع خطر استمرار تزايد هذه البطالة بين الشباب، يواجه الكثيرون منهم احتمال البقاء بدون عمل مأمون، على مدى سنوات عديدة مقبلة.

وأصبحت مسألة البطالة بين صفوف الشباب تشغل، عن وجه حق، مراتب أعلى في جدول أعمال المهام، وباتت تدفع المعنيين برسم السياسات إلى إيلاء الأولوية لاستحداث الوظائف في شركات القطاع الخاص. ومع أن لهذا التركيز ما يبرره، فإن احتياجات ملايين الشباب الذين يفتقرون إلى المهارات الأساسية للقراءة والكتابة والحساب تظل عرضة للتجاهل.

ومع أن الشباب من هذه الفئة يشغلون في كثير من الأحيان أعمالاً يزاولونها، فإنهم يتلقون أجوراً تجعلهم يعيشون دون خط الفقر في قطاع العمل غير الرسمي في المناطق الحضرية، أو يمارسون الزراعة في مزارع صغيرة في ظروف تتضاءل فيها إمكانيات الحصول على أراض. فينبغي في أي استراتيجية لتنمية المهارات أن تشتمل في صميمها على توفير فرص تتيح لهؤلاء الشباب إمكانية تحاشي الوظائف القائمة على امتلاك مهارات متدنية المستوى وعلى أجور منخفضة.

ولا يجري اكتساب المهارات، في أكثر الأحيان، بصورة غير متكافئة، وهو ما يسهم في إدامة وزيادة حدة مشاعر الحرمان المرتبطة بأوضاع الفقراء والإناث وأفراد الفئات المهمَّشة اجتماعياً. ويكون الشباب الذين ترعرعوا في ظروف الفقر والاستبعاد في الغالب أشخاصاً تلقوا قدراً قليلاً من التعليم أو سبق وأن تسربوا من المدارس. وبالتالي، فإنهم ينتفعون بفرص أقل لتنمية مهاراتهم من أجل الحصول على وظائف لائقة، ويتعرضون من ثم لخطر تفاقم معاناتهم من التهميش في سوق العمل. ولذلك، فإن هذا التقرير يولي اهتماماً خاصاً لتحديد وفهم أشكال انتفاع الشباب من الفئات المحرومة بإمكانيات تنمية المهارات التي يمكن أن تؤدي إلى حصولهم على وظائف أفضل – أعمال مضمونة توفر أجوراً تكفي لشراء الغذاء وامتلاك بعض المال، وتنتشلهم من براثن الفقر.

ويحدد هذا التقرير ثلاثة أنواع رئيسية من المهارات التي يحتاج إليها جميع الشباب – وهي المهارات الأساسية، والمهارات القابلة للنقل، والمهارات التقنية والمهنية– كما يحدد السياقات التي يمكن اكتساب هذه الأنواع من المهارات فيها؛ وذلك على النحو التالي:

المهارات الأساسية: تشتمل المهارات الأساسية، في أبسط أشكالها الأولية، على مهارات القراءة والكتابة والحساب اللازمة للحصول على عمل ذي أجر كاف لتلبية الاحتياجات اليومية للفرد. ويشكل امتلاك هذه المهارات أيضاً شرطاً مسبقاً لازماً لمواصلة التعليم والتدريب ولاكتساب المهارات القابلة للنقل والمهارات التقنية والمهنية التي تزيد إمكانيات الحصول على وظائف جيدة.

المهارات القابلة للنقل: تشمل المهارات القابلة للنقل القدرة على حل المشكلات والتعبير عن الأفكار وإبلاغ المعلومات بصورة فعالة، وملكة الإبداع، وإمكانية إظهار القدرة على القيادة، والحرص على حسن الأداء، وإبداء القدرة على مزاولة الأعمال الحرة. فالناس يحتاجون إلى هذه المهارات لكي يستطيعوا

يعاني واحد من كل ثمانية أشخاص ممن تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة من البطالة

التكيف مع مختلف بيئات العمل وأن يزيدوا بذلك فرص استمرار انتفاعهم بأعمال مربحة.

المهارات التقنية والمهنية: ثمة وظائف عديدة تتطلب امتلاك دراية تقنية محددة، سواء كان ذلك في مجال زراعة الخضراوات، أو استخدام ماكنة خياطة، أو رصف قِطع الطوب، أو استخدام الحواسيب.

ويمكن أن يُستخدم الجزء المعنون "سبل لاكتساب المهارات" في هذا التقرير، كأداة لفهم الاحتياجات في مجال تنمية المهارات، ولتحديد المجالات التي ينبغي أن تستهدفها التدابير التي تُتخذ على صعيد السياسة العامة. فبإمكان الشباب أن يكتسبوا الأنواع الثلاثة من المهارات عن طريق التعليم النظامي العام وفرعه الخاص بالتعليم التقني والمهني. وفي حال تعذّر ذلك، يمكن للذين فاتتهم فرصة الانتفاع بالتعليم النظامي أن يستفيدوا من فرص التدريب على المهارات، التي تشتمل على أشكال تتدرج من صيغ الفرصة الثانية لاكتساب المهارات الأساسية، إلى صيغ التدرب في أماكن العمل، بما في ذلك فرص التدرب المهني في المؤسسات والمنشآت والتدرب في المزارع.

الشباب والمهارات والعمل: إرساء أسس أقوى

يُعد الشباب من أكبر الفئات السكانية على الإطلاق في الكثير من البلدان. ومن شأن هؤلاء الشباب أن يصبحوا بمثابة محرك للنمو إذا استطاعت البلدان أن توفر لهم ما يحتاجون إليه من فرص. ولكن ثمة كثيرين منهم لا يتم إعدادهم بالطريقة الملائمة للاضطلاع بهذا الدور. ويُشكل التفاوت في الانتفاع بالتعليم عاملاً يحكم على عدد كبير من الشباب، ولا سيما على الشابات المنتميات إلى الأسر الفقيرة، بحياة ملؤها الحرمان.

ولذا، فإن تأمين تكافؤ الفرص في التعليم المدرسي وتعزيز جودة التعليم في الوقت ذاته يشكلان خطوة هامة أولى لضمان تمتّع الشباب بالمجموعة الواسعة من المهارات التي يحتاجون إليها لتحسين آفاق حصولهم على عمل. ومع ذلك، لا يزال الكثير من الشباب يفتقرون إلى هذا النوع من الفرص، مما يجعلهم أكثر الفئات عرضةً للبطالة أو للعمل بأجور متدنية.

ازدياد أعداد الشباب ينطوي على تحديات

كل سنة، يزداد عدد الشباب العاطلين عن العمل بدلاً من أن يتراجع. وتؤدي الأعداد الكبيرة للطلاب الذين يغادرون المدارس كل سنة إلى ارتفاع عدد الشباب العاطلين عن العمل في حين تبقى فرص العمل على حالها.

– شاب من إثيوبيا

يبلغ سن واحد من بين كل ستة أشخاص في العالم تقريباً ما يتراوح بين 15 و24 سنة. وتتركز أعداد هائلة من الشباب في بعض أشد البلدان فقراً في العالم. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تبلغ أعداد الشباب مستويات عالية جداً وتتزايد تزايداً سريعاً. ويمثل الأشخاص دون سن الخامسة والعشرين حوالي ثلثي سكان القارة الأفريقية، في حين يقل عدد هؤلاء الأشخاص عن ثلث السكان في بلدان غنية مثل فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. ومن المتوقع أن يبلغ عدد الشباب في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بحلول عام 2030 ما يزيد على عددهم في عام 1980 بمقدار ثلاثة أضعاف ونصف. كما توجد أعداد كبيرة من الشباب في الدول العربية وجنوب وغرب آسيا، وهي مناطق تقل أعمار 50% من الشباب فيها تقريباً عن 25 سنة.

ويستلزم استيعاب العدد المتزايد للشباب في الدول العربية، وجنوب وغرب آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، توفير 57 مليون وظيفة إضافية بحلول عام 2020 لمجرد تفادي ارتفاع معدلات البطالة عن مستوياتها الحالية.

بيد أنه يجب، في المقام الأول، أن تعالج الحكومات مشكلة النقص الحاد في المهارات الذي يحرم الشباب من إمكانية الحصول على عمل أو يحتم عليهم العمل لقاء أجر لا يكفي إلا لسد رمقهم. فلن يؤدي توفير المزيد من الوظائف إلى حل المشكلة إذا كانت نسبة كبيرة من الشباب تفتقر إلى المهارات اللازمة لشغل هذه الوظائف.

اتساع أوجه التفاوت يحرم الكثير من الشباب من إمكانية اكتساب المهارات الأساسية

عليّ أن أواصل الدراسة إذا كنت أريد أن أصبح شخصاً ذا مرتبة عالية في المجتمع. لكنني لا يسعني البقاء في المدرسة لأسباب اقتصادية. وقد فكرت في أن أترك المدرسة لأخفف من العبء المالي عن كاهل والدَي، وأن أبحث عن وظيفة لتأمين ما أحتاج إليه من مال. إلا أنني لا أستطيع الحصول على عمل؛ فكيف لي أن أواصل الدراسة؟

– شاب من المكسيك

ولكي يكون جميع الشباب مهيَّئين للاستخدام في عالم العمل، ينبغي أن يمتلكوا مهارات أساسية تُكتسب من خلال التعليم المتواصل لفترة تمتد إلى المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي على الأقل. ولكن تَبيّن أن

ما لا يقل عن نصف عدد الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و19 سنة في ثلاثين بلداً من البلدان التسعة والخمسين التي شملتها الدراسة التحليلية التي أجريت لإعداد هذا التقرير، يفتقرون إلى المهارات الأساسية. وينطبق هذا الأمر على 23 بلداً من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الثلاثين المعنية في مجموعة البيانات الخاصة بالتقرير (الشكل 12).

وتختلف أسباب عدم اكتساب الطلاب للمهارات الأساسية من بلد إلى آخر، مما يستلزم استجابات مختلفة في مجال السياسات. وثمة بيانات تفيد بأن حوالى ثلاثة من كل خمسة شباب تتراوح أعمارهم بين 15 و19 سنة في بوركينا فاسو ومالي والنيجر لم يلتحقوا بالمدرسة قط، وبالتالي، فإن احتمال حصولهم على فرصة الالتحاق بالمدارس ضئيل جداً. ويُلاحظ في الكثير من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أن الأطفال الذين تسنت لهم فرصة الالتحاق بالمدرسة، كثيراً ما يتسربون منها قبل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي. ففي رواندا مثلاً، يلتحق معظم الأطفال بالتعليم الابتدائي لفترة أو لأخرى، إلا أن حوالي 50% منهم يتسربون من المدارس قبل نهاية المرحلة الابتدائية.

وتجدر الإشارة إلى أن عدداً كبيراً من الشباب في كثير من البلدان المنخفضة الدخل تتراوح أعمارهم بين 15 و19 سنة ولا يزالون يواصلون الدراسة في مرحلة التعليم الابتدائي، في حين أن من المفترض أن يكونوا قد أتموا المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي على الأقل في هذه السن. وفيما يخص هذه الفئة من الشباب في أوغندا مثلاً، والذين تبلغ نسبتهم 35%، يكون احتمال انتقالهم إلى مستويات أعلى احتمالاً محدوداً.

ويُذكر أنه حتى في البلدان التي يكون فيها نصف عدد الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و19 سنة قد أتموا المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي، ومنها إندونيسيا والجمهورية العربية السورية والهند، توجد أعداد كبيرة من الشباب الذين لم يلتحقوا بالمدرسة قط، أو تسربوا منها قبل إتمام مرحلة التعليم الثانوي، أو لا يزالون في مرحلة التعليم الابتدائي.

ويُعد الفقر من العوامل التي تحول دون انتفاع الشباب بالتعليم واكتسابهم المهارات اللازمة. ففي مصر على سبيل المثال، يعجز طفل واحد من بين كل خمسة أطفال ينتمون إلى الأسر الأفقر عن الالتحاق بالتعليم الابتدائي، في حين يتمكن جميع الأطفال المنتمين إلى الأسر الغنية من بلوغ المرحلة العليا من التعليم الثانوي.

ويمارس كثير من الأطفال والمراهقين غير الملتحقين بالمدارس بسبب الفقر عملاً ما. ويقدَّر أن 115 مليون شخص في العالم تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات و17 سنة كانوا يزاولون في عام 2008 أعمالاً تنطوي على مخاطر. وهؤلاء الأشخاص الذين لا تتوافر لهم إمكانية اكتساب المهارات اللازمة محكوم عليهم بالعمل لقاء أجور متدنية وفي ظروف غير آمنة طيلة حياتهم.

وتتزايد الفروق بين الأغنياء والفقراء مع تقدّم الأطفال في السن، وذلك لأن عدداً متزايداً من الأشخاص المنتمين إلى الفئات المحرومة يضطرون إلى المساهمة في دخل الأسرة عندما يتقدمون في السن. فيلتحق جميع الأطفال تقريباً في فيتنام وكولومبيا بالتعليم الابتدائي. ولكن، في حين يتمكن معظم الشباب المنتمين إلى الأسر الغنية من الانتقال إلى المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي، فإن حوالى ثلثي الشباب المنتمين إلى الأسر الفقيرة في فيتنام ونصف عدد الشباب الفقراء في كولومبيا يتمكنون من بلوغ هذه المرحلة.

ويُعد احتمال اكتساب الفتيات للمهارات الأساسية أقل من احتمال اكتساب الصبيان لهذه المهارات في معظم البلدان الفقيرة. وفي البلدان المنخفضة الدخل، تكون أوجه التفاوت بين الجنسين في

حوالي ثلاثة من كل خمسة شباب ممن تتراوح أعمارهم بين 15 و19 سنة في النيجر لم يلتحقوا بالمدرسة قط

الشكل 12: لا يتمكن الكثير من الشباب من اكتساب المهارات الأساسية

الوضع التعليمي للشباب البالغين من العمر ما بين 15 و19 سنة، بحسب البلدان، ووفق أحدث سنة تتوافر بيانات عنها

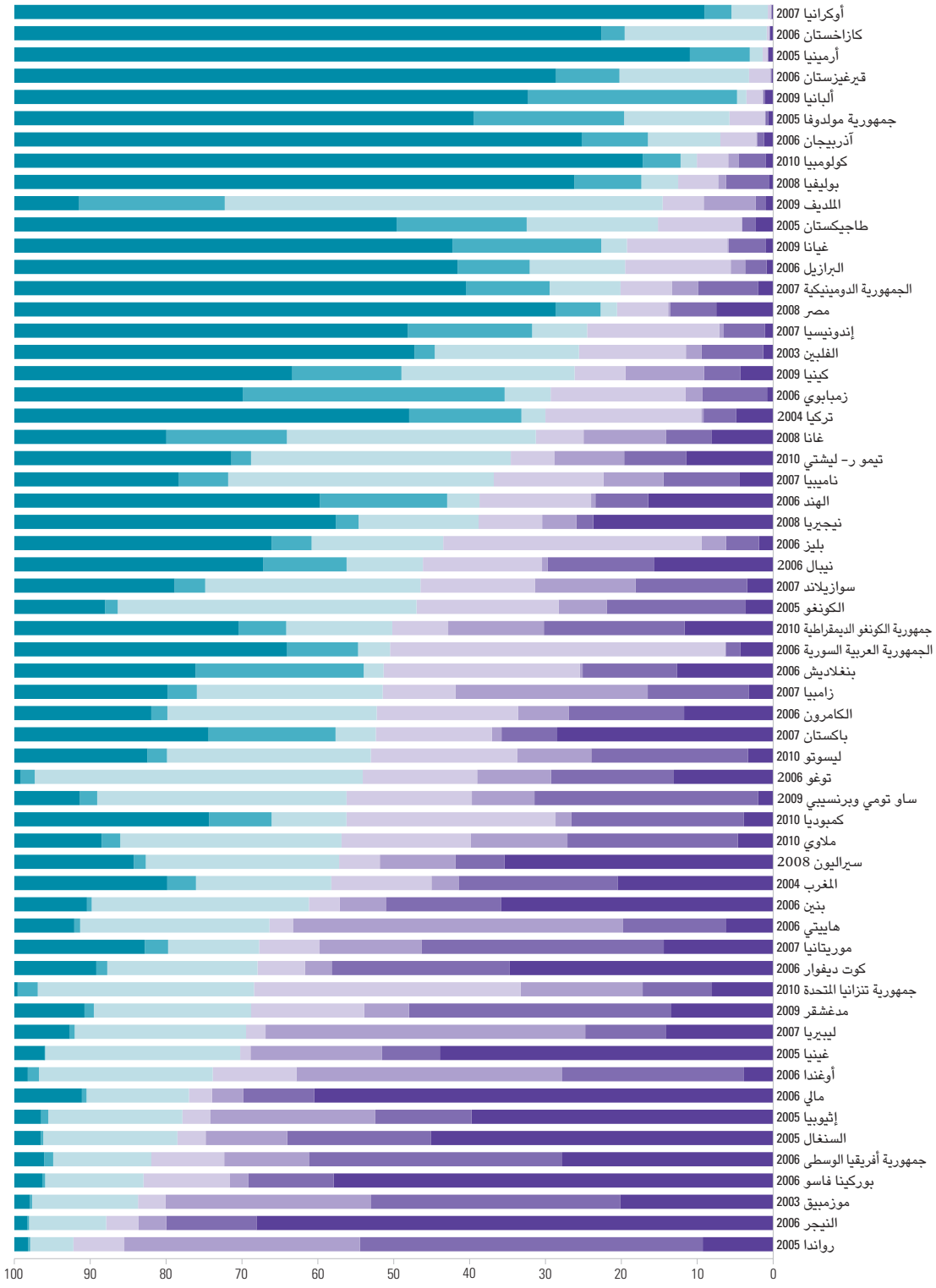

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء (2012a).

هذا الصدد كبيرة على صعيد الأسر الأغنى، في حين تكون الفرص محدودة للغاية بالنسبة إلى الصبيان والفتيات على حد سواء على صعيد الأسر الفقيرة. ففي بوركينا فاسو مثلاً، يتمكن ما يقارب 60% من الصبيان المنتمين إلى الأسر الأغنى من بلوغ المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي، مقارنةً بنسبة 40% فيما يخص الفتيات. أما بالنسبة إلى الأسر الأفقر، فلا يتمكن إلا 5% من الأطفال من بلوغ المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي، علماً بأن نسبة الفتيات الفقيرات اللواتي يلتحقن بالمدارس توازي نسبة الصبيان الفقراء الذين يلتحقون به.

والعكس صحيح في البلدان المتوسطة الدخل، إذ يحدث تمييز بين الجنسين في الأسر الأفقر في هذه البلدان، في حين يتمكن معظم الشباب المنتمين إلى الأسر الغنية، سواء أكانوا صبياناً وفتيات، من اكتساب المهارات الأساسية اللازمة. فيوجد في تركيا تكافؤ بين الجنسين في هذا الصدد على صعيد الأسر الغنية، إلا أن الوضع يختلف على صعيد الأسر الفقيرة، إذ يتمكن 64% من الصبيان المنتمين إلى هذه الأسر من اكتساب المهارات الأساسية اللازمة، مقارنةً بنسبة 30% فيما يخص الفتيات.

ويمكن أن يحدد مكان إقامة الشباب مدى الفرص المتاحة لانتفاعهم بالتعليم، علماً بأن حالات عدم التكافؤ بين الجنسين تزيد من حدة أوجه التفاوت بين الأرياف والمدن أو فيما بين المناطق. وتقل إلى أقصى حد احتمالات اكتساب الشابات الريفيات للمهارات الأساسية. ففي باكستان، تبلغ نسبة الفتيات المتراوحة أعمارهن بين 15 و19 سنة اللواتي تمكنّ من بلوغ المرحلة العليا من التعليم الثانوي ويسكنَّ في مناطق حضرية ضعف نسبتهنّ في المناطق الريفية. ومن الجدير بالذكر أن ما يناهز نصف عدد الإناث في المناطق الريفية في هذا البلد لم يلتحقن بالمدارس قط، في حين أن نسبة الذكور الذين لم يلتحقوا بالمدارس قط في المناطق الحضرية لا تتعدى 14%. وفي منطقة كيرالا بالهند، تتوافر فرص اكتساب المهارات الأساسية لجميع الفتيات والصبيان تقريباً إلا أن نسبة الفتيات والصبيان الذين ينتفعون بالفرص نفسها تبلغ 45% فقط ، في حين أن نسبة الانتفاع بهذه الفرص في بيهار تبلغ 57% لدى الصبيان و37% لدى الفتيات.

ولا شك في أن أنماط الفقر السائدة تُفسّر جزئياً وجود أوجه التفاوت هذه في إمكانية الانتفاع بالفرص. ولكن أوجه التفاوت هذه تدل أيضاً على وجود تفاوت في توزيع الموارد الحكومية. ففي الأحياء الفقيرة بكينيا على سبيل المثال، ثمة كثير من الأطفال الذين لا يمكنهم أن يأملوا في اكتساب المهارات الأساسية اللازمة، وذلك لسبب بسيط هو عدم وجود أي مدرسة في المناطق التي يعيشون فيها. ويسلط هذا الأمر الضوء على الحاجة إلى إعادة توزيع الموارد بطريقة تضمن عدم حرمان الشباب من إمكانية الدخول إلى سوق العمل لاعتبارات تتعلق بالوضع الاقتصادي للأسرة ونوع الجنس ومكان الإقامة.

يحتاج الشباب إلى فرصة ثانية لاكتساب المهارات الأساسية للقراءة والكتابة والحساب

لا املك حالياً مستوى تعليمياً كافياً وما يلزمني من مهارات. لكنني أعتقد أنني إذا ما استطعت المشاركة في دورة تدريبية في المستقبل، فسأتمكن من اكتساب ما أحتاج إليه من هذه المهارات [أي المهارات الأساسية].

– شابة من إثيوبيا

إن التحدي المتمثل في توفير فرص ثانية لجميع الشباب الذين يفتقرون إلى المهارات الأساسية هو أكبر حجماً بكثير مما تقر به حكومات عديدة. وتفيد الأرقام الخاصة بـ*التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع* لهذا العام بأن قرابة 200 مليون شخص ممن تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، أو ما يعادل شاباً واحداً من بين كل خمسة شباب في 123 بلداً من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، لم يتمّوا مرحلة التعليم الابتدائي. وتمثل الإناث نسبة 58% من هؤلاء الشباب.

وعلى الصعيد الإقليمي، تشير البيانات إلى أن ما يقارب واحداً من كل ثلاثة أشخاص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وواحداً من كل خمسة أشخاص في الدول العربية يفتقرون إلى أبسط المهارات الأساسية. ويتركز أكثر من نصف المائتي مليون شخص المذكورين أعلاه في خمسة بلدان هي إثيوبيا وباكستان وبنغلاديش ونيجيريا والهند. وتعيش غالبية الأشخاص الذين يفتقرون إلى المهارات الأساسية في جنوب وغرب آسيا (91 مليون نسمة) وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (57 مليون نسمة).

وعلى الرغم من وجود برامج مبتكرة كثيرة على الصعيد العالمي لتوفير فرصة ثانية للأشخاص الذين يفتقرون إلى المهارات الأساسية، ومنها برامج عديدة توفرها منظمات غير حكومية، فإن أعداد الشباب المستفيدين من هذه البرامج محدودة للغاية. وتفيد نتائج عملية تقييم شملت بعضاً من أكبر برامج "الفرصة الثانية" في سبعة بلدان بأن عدد المستفيدين من هذه البرامج يناهز 2,1 مليون طفل وشاب. لكن التقديرات الخاصة بهذا التقرير تشير إلى أن 15 مليون شاب في هذه البلدان السبعة يحتاجون إلى فرصة ثانية لاكتساب أبسط المهارات الأساسية.

ولا تزال أكثر الوسائل فعاليةً من حيث التكاليف لتوفير المهارات الأساسية تتمثل في ضمان انتفاع جميع الأطفال بتعليم جيد في المدارس الابتدائية وضمان انتقالهم إلى المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي. وطالما ظل هذا الهدف لم يتحقق بعد بالنسبة إلى الكثير من الأطفال، ثمة حاجة ماسة إلى تمكين جميع الشباب المتخلفين عن الركب من الانتفاع بفرصة ثانية من أجل تحقيق هذا الهدف.

المهارات القابلة للنقل: إعداد الشباب لعالم العمل

تعلّمنا المدرسة كيفية الاتصال مع الآخرين وما يمكن أن تكون عليه، بشكل ما، بيئة العمل.

– شابة من المملكة المتحدة

يطلب أرباب العمل ضمانات تؤكد لهم أن الشباب الذين يتقدمون بطلبات لشغل وظيفة معينة يتمتعون على الأقل بمهارات أساسية متينة ويمكنهم استخدام ما اكتسبوه من معارف لحل المشكلات واتخاذ مبادرات والاتصال مع الأعضاء الآخرين في أفرقة العمل، عوضاً عن الاكتفاء بإتمام المهام الروتينية المعتادة. لكن هذه "المهارات القابلة للنقل" لا تُدرَّس في الكتب المدرسية، وإنما يمكن اكتسابها من خلال التعليم الجيد. ومع ذلك، يفيد أرباب العمل في كثير من الأحيان بأن الأشخاص الجدد الوافدين إلى سوق العمل يفتقرون إلى هذه المهارات.

وتظهر أدلة مستمَدة من عدد من البلدان الغنية أن البقاء في المدرسة لمدة أطول يكفل اكتساب المهارات اللازمة لحل المشكلات. ففي كندا مثلاً، يفتقر نحو 45% من الشباب الذين يتركون المدرسة قبل إتمام المرحلة العليا من التعليم الثانوي إلى هذا النوع

ثمة ما يقارب 200 مليون شخص في 123 بلداً من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل يحتاجون إلى فرصة ثانية

© G. M. B. Akash/Panos

من المهارات. وتبلغ هذه النسبة 20% في صفوف الشباب الذين يُتمون المرحلة العليا من التعليم الثانوي.

كما أن التعليم الجيد يفضي إلى زيادة ثقة الشباب في أنفسهم وشحذ دوافعهم. ويتيح التعليم النظامي إمكانية تنمية المهارات القابلة للنقل التي يمكن أن تساعد الكثير من الشباب الذين يعملون في القطاع غير الرسمي في البلدان الفقيرة على النجاح في حياتهم المهنية. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لمساندة الشباب المحرومين في تنمية هذه المهارات. وإقراراً بهذا الواقع، قامت منظمة أكانكشا غير الحكومية في الهند بتوفير برامج مخصصة لأحياء مومباي الفقيرة تعنى بتحسين مشاعر الاعتزاز بالذات لدى أطفال الفئات المحرومة. وقد كان تأثير هذه البرامج إيجابياً وواسع النطاق، إذ سُجل تحسُّن كبير في الأداء المدرسي للأطفال المشاركين فيها، وفي مكاسبهم.

الانتقال من المدرسة إلى عالم العمل: عملية حرجة

عند البحث عن عمل يسألونك عما إذا كنت تملك شهادة التعليم الثانوي، لكنك لا تملك ذلك.

– شابة من المكسيك

يصعب على الكثير من الشباب الانتقال من المدرسة إلى عالم العمل. وتتجلى أوجه الحرمان التي غالباً ما يعاني منها الشباب في سوق العمل في قلة الوظائف وتردي نوعيتها، بما يشمل ظروف العمل غير الآمنة والأجور المتدنية. وكثيراً ما تكون العوامل المرتبطة بجوانب الحرمان في مجال التعليم، ومنها الفقر والتمييز بين الجنسين والعوق، مرتبطة أيضاً بظروف معاناة الحرمان في سوق العمل. وليس هذا الأمر شيئاً من قبيل الصدفة وإنما هو نتيجة لاقتران عدم التكافؤ في اكتساب المهارات بتأثير الأعراف الاجتماعية وممارسات التمييز في سوق العمل.

ويبقى الشباب في بعض البلدان، ولا سيما البلدان الغنية، عاطلين عن العمل لمدة طويلة بعد ترك المدرسة. فقد كان عدد الشباب العاطلين عن العمل في العالم في عام 2011 يناهز 13% من مجموعهم. وتمثل هذه النسبة 75 مليون شاب وشابة، مما يعني أن عدد الشباب العاطلين عن العمل ارتفع في عام 2011 بمقدار 4 ملايين نسمة تقريباً مقارنةً بما كان عليه قبل الأزمة الاقتصادية التي حدثت في عام 2007. وتزيد معدلات البطالة في صفوف الشباب بما يتراوح في المتوسط بين مرتين ونصف المرة إلى ثلاث مرات على ما هي عليه في صفوف البالغين. وتزيد هذه المعدلات عما هو مُسجل في صفوف البالغين بمقدار ستة أمثال في مصر، وبمقدار مرتين ونصف المرة في جنوب أفريقيا، وبمقدار أربعة أضعاف في إيطاليا.

كان عدد فرص العمل المتوافرة في عام 2011 يقل بمقدار 29 مليون وظيفة عما كان عليه قبل الانحسار الاقتصادي

وإذا كان بإمكان المرء أن يتوقع أن تكون احتمالات حصول الشباب العاطلين عن العمل على أول وظيفة لهم أقل من احتمالات حصول العاطلين عن العمل الأكبر سناً على عمل ما، فإن تخطّي العوائق التي تحول دون الحصول على وظيفة جيدة في الكثير من البلدان هو أمر شبه مستحيل بالنسبة إلى غالبية الشباب. وفي أواسط العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أي قبل حدوث الانحسار الاقتصادي، كان 17% من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة في إيطاليا لا يزالون عاطلين عن العمل على الرغم من مرور خمس سنوات على تركهم للتعليم.

ومنذ أن أصبح الانحسار الاقتصادي واقعاً قائماً، تراجعت فرص العمل المتاحة للشباب، مما أثر تأثيراً كبيراً على الشباب ذوي المستويات التعليمية المتدنية. وانخفض عدد فرص العمل المتوافرة على الصعيد العالمي في عام 2011، مسجلاً تراجعاً بمقدار 29 مليون وظيفة تقريباً مقارنةً بما كان عليه قبل الأزمة الاقتصادية. وعلى سبيل المثال، شهدت معدلات البطالة في إسبانيا ارتفاعاً كبيراً بين عامي 2007 و2009، ولا سيما في صفوف الشباب الذين لم يُتمّوا مرحلة التعليم الثانوي.

لكن أرقام البطالة لا تعطي صورة كاملة عن المحنة التي يعيشها الكثير من الشباب. فهذه الأرقام تحجب الواقع المتمثل في أن بعض الشباب يعزفون عن البحث عن فرص عمل لاعتقادهم بعدم جدوى مسعاهم. وكثيراً ما يُصنَّف الأشخاص غير الملتحقين بالمدارس والعاطلون عن العمل والذين لا يبحثون عن وظيفة بنشاط، في فئة "غير العاملين"، على الرغم من أن أوضاعهم هذه تعبر عن الأوضاع السائدة في سوق العمل أكثر مما تعبر عن نقص في دوافعهم . ولو كانت معدلات البطالة في صفوف الشباب تشمل أعداد الأشخاص الذين ثبطت الظروف عزيمتهم على البحث عن عمل، لكانت هذه المعدلات قد ازدادت إلى حد كبير وسجلت ارتفاعاً بمقدار الضعف في الكامرون على سبيل المثال.

وكثيراً ما تمثل النساء أغلبية الأشخاص المصنفين في فئة "غير العاملين". ويكون التفاوت بين الجنسين في كثير من الأحيان كبيراً جداً في صفوف الشباب الذين تسربوا من النظام التعليمي بعد إتمام مرحلة التعليم الابتدائي. ففي الأردن على سبيل المثال، تشير البيانات إلى أن أكثر من 80% من الشابات الحاصلات على تعليم ابتدائي فقط لا يبحثن عن عمل بنشاط، مقارنةً بنسبة 20% في صفوف الشبان.

وكثيراً ما تعمل الشابات أيضاً لساعات طويلة في المنازل والقطاع غير الرسمي، إلا أن هذا العمل يكون أقل وضوحاً للعيان من غيره بالنسبة إلى المعنيين برسم السياسات. ويُبين التحليل الذي أُجري لأغراض إعداد هذا التقرير وشمل استقصاءات حديثة للقوى العاملة في تسعة بلدان أن عدد الشابات غير العاملات يفوق عدد الشبان غير العاملين في هذه البلدان، وذلك بنسبة كبيرة في كثير من الأحيان. ويزيد عدد النساء على عدد الرجال من بين الباحثين عن عمل، ويُعزى ذلك في كثير من الأحيان إلى

انعدام المساواة في توزيع العمل المنزلي، وإلى التمييز الذي يشوب ممارسات التوظيف.

وغالباً ما تتقاضى النساء اللواتي ينجحن في الحصول على عمل أجوراً أقل من الأجور التي يتقاضاها الرجال. ففي باكستان والهند، تزيد أجور الرجال في المتوسط بنسبة 60% على أجور النساء. ويزداد الفرق في الأجور إلى أقصى حد عندما يتعلق الأمر بالنساء اللواتي لم يكتسبن إلا قدراً محدوداً من مهارات القراءة والكتابة والحساب. لكن من شأن التعليم أن يسهم إسهاماً كبيراً في زيادة الإيرادات التي تحققها النساء. ففي باكستان مثلاً، تزيد أجور النساء اللواتي يتمتعن بمستوى عالٍ من مهارات القرائية بنسبة 95% على أجور النساء اللواتي يفتقرن إلى هذه المهارات، في حين لا يتعدى هذا الفرق في الأجور نسبة 33% في صفوف الرجال.

ويواجه الشباب المعوقون صعوبات كبيرة في الانتفاع بالتعليم والحصول على عمل. وثمة عدد قليل جداً من الشباب المعوقين في كينيا الذين يواصلون تعليمهم بعد المرحلة الابتدائية. وتُعزى القيود التي يواجهها هؤلاء الأشخاص في سوق العمل إلى تدني مستواهم التعليمي، وقلة التدابير المتخذة لتكييف أماكن العمل مع حالتهم أو انعدام هذا النوع من التدابير، وقلة الآمال التي يعلقها عليهم أفراد أسرهم وأرباب العمل.

وثمة كثير من الشباب الذين لا يسعهم البقاء من دون عمل ويضطرون بالتالي إلى قبول وظائف متدنية النوعية وغير آمنة وذات أجور منخفضة وكثيراً ما تستلزم العمل لساعات طويلة. وقد يكون هذا الأمر بالنسبة إلى البعض وسيلة للحصول على وظيفة أكثر استقراراً تتيح لهم تحقيق ما يطمحون إليه. لكن هذا النوع من الوظائف يمثل بالنسبة إلى الكثيرين فخاً يصعب الإفلات منه.

وتفيد التقديرات بأن 152 مليون شاب وشابة، أو ما يمثل 28% من مجموع العاملين الشباب في العالم، يتقاضون أجراً يقل عن 1,25 دولار أمريكي في اليوم الواحد. وفي بلدان مثل إثيوبيا وأوغندا وبوركينا فاسو وكمبوديا، يُعد العمل لقاء أجر لا يتيح العيش فوق خط الفقر ظاهرة أكثر انتشاراً بكثير من ظاهرة البطالة.

وتزيد احتمالات حصول الشباب على أجور متدنيةً جداً على احتمالات حصول البالغين على هذا النوع من الأجور. ففي واغادوغو، ببوركينا فاسو، تزيد أجور البالغين الأكبر سناً بمقدار مرتين ونصف المرة تقريباً في المتوسط على أجور البالغين من الشباب. وفي حين يمكن أن يتوقع الشباب في العادة أن ترتفع أجورهم مع تقدمهم في السن، فإن حصولهم على أجر يقل عن الحد الأدنى المعتمد يجعلهم يفتقرون إلى ما يكفيهم من موارد مالية لتلبية احتياجاتهم اليومية.

وفي البلدان المنخفضة الدخل، يمثل الشباب الحاصلون على قدر أقل من التعليم مقارنةً بأقرانهم ولا يسعهم الانتظار للحصول على الوظيفة المناسبة، أكثر الفئات عرضةً للعمل لقاء أجر متدنٍ. وفي حين قد يُعزى هذا الأمر جزئياً إلى أن مستويات التعليم تكون متدنية عادةً في البلدان التي توجد فيها عوائق أخرى تحول دون الحصول على عمل يوفر أجراً جيداً، فمن المرجح أيضاً أن يكون تدني المستوى التعليمي للشباب هو السبب الرئيسي الذي غالباً ما يحتم عليهم العمل لقاء أجر متدن. ففي كمبوديا مثلاً، يعمل 91% من الشباب غير الحاصلين على التعليم، لقاء أجر لا يتيح لهم العيش فوق خط الفقر. وتقل هذه النسبة عن 67% في صفوف الشباب الحاصلين على تعليم ثانوي.

أما بالنسبة إلى شباب الأرياف في البلدان الفقيرة، فإن احتمالات تسربهم من المدرسة في وقت مبكر وحصولهم على عمل لقاء أجر متدن تزيد على احتمالات بقائهم من دون عمل. ففي المناطق الريفية بالكامرون مثلاً، يبلغ معدل البطالة 1% تقريباً. ويوفر قطاع الزراعة فرص عمل لأعداد كبيرة من الشباب الحاصلين على قدر أقل من التعليم مقارنةً بأقرانهم، لكن كثيراً من هؤلاء الشباب يتقاضون أجوراً متدنية. ويعمل ثلثا شباب الأرياف غير الحاصلين على التعليم بأجر يقل عن 1,25 دولار أمريكي في اليوم الواحد، وتشكل النساء الريفيات غير الحاصلات على التعليم الفئة الأسوأ حالاً في هذا الصدد.

ومن الجدير بالذكر أن تأثير إتمام مرحلة التعليم الثانوي على إمكانية حصول الشباب على عمل ذي أجر لائق، يختلف حسب نوع الجنس. ففي نيبال مثلاً، تزيد احتمالات تقاضي الشبان الذين لم يُتمّوا مرحلة التعليم الثانوي أجراً لائقاً على احتمالات تقاضي النساء الشابات الحاصلات على قدر أكبر من التعليم أجراً من هذا النوع. فيتقاضى أكثر من 40% من هؤلاء الشبان أجراً يتيح لهم العيش فوق خط الفقر، بينما تقل هذه النسبة عن 30% بقليل في صفوف الشابات اللواتي أتممن مرحلة التعليم الثانوي.

يتقاضى أكثر من ربع مجموع العاملين الشباب في العالم أجوراً تقل عن 1.25 دولار أمريكي في اليوم

الاستثمار في تنمية المهارات من أجل تحقيق الازدهار

ثمة نقص في الانتفاع بالتعليم، ويحول هذا الواقع دون حصولنا على عمل وتحسين نوعية حياتنا. فآفاق النمو معدومة بالنسبة إلينا.

– شاب من الهند

تُعَد أنشطة تنمية المهارات عاملاً بالغ الأهمية في خفض معدلات البطالة، والحد من أوجه التفاوت والفقر، وتعزيز النمو. وتمثل هذه الأنشطة استثماراً حصيفاً أيضاً لأن كل دولار يُنفق على

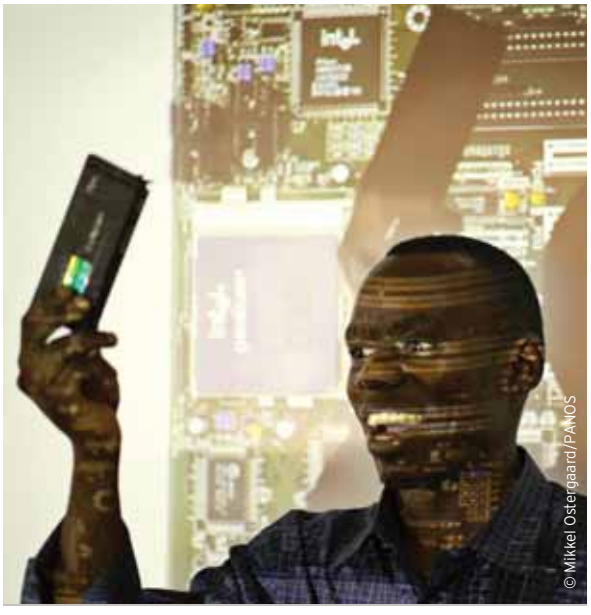
© Mikkel Ostergaard/PANOS

التعليم يدرّ ما يتراوح بين 10 دولارات و15 دولاراً على صعيد النمو الاقتصادي. وإذا ما حققت أفقر بلدان العالم البالغ عددها ستة وأربعين بلداً ارتفاعاً بنسبة 75% في عدد الأشخاص البالغين من العمر 15 سنة والقادرين على بلوغ الحد الأدنى للمؤشر المرجعي الذي حددته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فيما يخص مادة الرياضيات، فمن شأن ذلك أن يفضي إلى تحسين النمو الاقتصادي بنسبة 2,1% قياساً إلى مستواه الأساسي، وإلى انتشال 104 ملايين شخص من براثن الفقر المدقع.

ولقد تحولت جمهورية كوريا من بلد فقير إلى بلد غني في خلال فترة لا تزيد على ثلاثين سنة، وهو أمر يُعزى جزئياً إلى تركيز هذا البلد على تنمية المهارات وعلى أنشطة التخطيط لتحقيق هذه التنمية. فقد تمكنت الدولة من تحسين مهارات جميع السكان عن طريق تعميم التعليم الابتدائي، ثم التعليم الثانوي. وركز هذا البلد بعد ذلك على دعم الصناعات الوطنية من خلال توفير دورات تدريبية لتنمية المهارات. وباختصار، فإن الدولة اضطلعت بدور رئيسي في التوفيق بين العرض والطلب في مجال المهارات.

وبعد عقود من النمو الاقتصادي المتدني أو الركود، نجحت بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في تحقيق نمو كبير في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وحقق أكثر من ثلث بلدان المنطقة معدلات نمو لا تقل عن 6%، وتأمل بعض دول المنطقة في أن تصبح من البلدان المتوسطة الدخل في غضون النصف الأول من القرن الحادي والعشرين. وتشير تجربة جمهورية كوريا وغيرها من البلدان المعروفة باسم "نمور" شرق آسيا إلى أن النجاح في تحقيق نمو اقتصادي مستدام في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى سيتوقف على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة ودعم هذه السياسات باستثمارات حكومية في مجال التعليم وفي التدريب على المهارات بما يتيح تلبية احتياجات سوق العمل.

يكلف التحاق جميع الشباب بالنظام التعليمي حتى المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي 8 مليارات دولار أمريكي

ثمة حكومات كثيرة تهمل موضوع المهارات والخاسر الأكبر في ذلك هو الفئات المحرومة

على الرغم من توافر أدلة واضحة على جدوى الاستثمار في تنمية المهارات، ما زال الاهتمام بهذه المسألة لا يحظى بما يستحقه من أولوية. ويبيّن تحليل شمل ستة وأربعين بلداً تضم أعداداً كبيرةً من الشباب، ومعظمها من البلدان المنخفضة الدخل ومن الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، أن أكثر من نصف هذه البلدان بقليل أعد أو كان بصدد إعداد وثيقة توجيهية على صعيد السياسة العامة تركز على تنمية المهارات، سواء في شكل استراتيجية خاصة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني أو في شكل استراتيجية أعم بشأن تنمية المهارات.

وفي البلدان التي تتوافر فيها خطط خاصة بتنمية المهارات، يكون الكثير من هذه الخطط مجزأً ويفتقر إلى التنسيق ولا يتماشى مع احتياجات سوق العمل ومع الأولويات الإنمائية للبلدان المعنية. وتكون مسؤولية تنمية المهارات في هذه الحالات مشتتة بين عدة وكالات، مما يطمس إمكانيات المساءلة.

ويدل النقص في التخطيط الاستراتيجي لأنشطة تنمية المهارات، بما في ذلك النقص في الأهداف الخاصة بالوصول إلى المحرومين، على أن الكثير من الاستراتيجيات الإنمائية ينمّ عن قصر نظر. ومن الجدير بالذكر أن أقل من نصف البلدان الستة والأربعين التي تم استعراضها لأغراض إعداد هذا التقرير، تعنى بتنمية مهارات الشباب العاملين في القطاع غير الرسمي. لكن عدداً قليلاً من هذه البلدان الستة والأربعين يقر بالحاجة إلى تنمية المهارات ويسعى إلى معالجة هذا الموضوع.

وعلى سبيل المثال، جعلت إثيوبيا مسألة تنمية المهارات حجر الأساس في استراتيجيتها الإنمائية الطموحة والجامعة التي أعدتها كي تصبح من البلدان المتوسطة الدخل بحلول عام 2025. وهي ترمي إلى تعميم الالتحاق بالتعليم الثانوي بحلول عام 2020 مع التركيز على تنمية المهارات اللازمة لقطاعي الزراعة والصناعة. كما يجري التشديد بقدر كبير على زيادة إنتاجية المؤسسات التجارية الصغرى والصغيرة التي يعمل فيها العديد من الشباب المنتمين إلى الفئات المحرومة.

ولا يرمي سوى ما يقارب ربع الاستراتيجيات القطرية التي تم تحليلها إلى تمكين الشباب الذين تسربوا من المدارس الابتدائية من الانتفاع بالتعليم أو التدريب. فأعدت سيراليون على سبيل المثال استراتيجية حسنة النية بشأن توظيف الشباب هدفها تزويد الشابات والشبان بدورات تدريبية لتنمية مهاراتهم في مجال مزاولة الأعمال التجارية. وفي سياق كانت نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و19 سنة ويتسربون من المدارس قبل إتمام المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي، تبلغ فيه ما يناهز 57%، لم تعطِ الاستراتيجية العناية الكافية للشباب الذين يفتقرون إلى المهارات الأساسية والذين يحتاجون بالتالي إلى برامج توفر لهم فرصة ثانية في التعليم.

ونادراً ما يتمكن الشباب من الإسهام في عملية رسم السياسات، وذلك على الرغم من أهمية أن تصل أصواتهم إلى مسامع الجهات المعنية. فالشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة يمثلون حوالى سدس عدد سكان العالم وكثيراً ما يشكلون أكثر شرائح المجتمع حيويةً، وكذلك أكثرها ضعفاً وأقلها حيلةً. كما أنهم يفهمون وقائع حياتهم، بما في ذلك التجارب المرتبطة بالتعليم والتدريب وصعوبات الحصول على عمل جيد، وذلك أكثر مما يفهمها المعنيون برسم السياسات. وحتى في الحالات التي يُطلب فيها من الشباب التعبير عن آرائهم، يكون من غير المرجح أن تُسمع أصوات المنتمين منهم إلى الفئات المحرومة. وتطغى في الغالب أصوات الشباب المثقفين والميسوري الحال من المناطق الحضرية على المشاورات الخاصة بالشباب، ونادراً ما يُفسح المجال في هذه الفعاليات لأصوات الشباب من الأغلبية الفقيرة.

زيادة الموارد المالية لتزويد الشباب من الفئات المحرومة بالمهارات

من الملحّ أن تلتزم الجهات المانحة بتنمية مهارات الشباب بالطرائق الثلاث التالية: دعم البرامج القطرية لضمان بقاء جميع الشباب في المدارس إلى حين بلوغهم المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي على الأقل؛ ودعم برامج "الفرصة الثانية" الموجهة إلى الشباب الذين لم تتسنَ لهم فرصة اكتساب المهارات الأساسية للقراءة والكتابة والحساب؛ وتوفير دورات تدريبية للشباب من الفئات المحرومة من أجل تحسين إمكانيات حصولهم على أجر لائق في سوق العمل.

ويستلزم هذا النهج زيادة الموارد المالية وتوجيهها على نحو أفضل صوب أهداف محددة. فتكلفة ضمان بقاء جميع الشباب في النظام التعليمي حتى المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي قد تبلغ 8 مليارات دولار أمريكي في السنة. يُضاف إلى ذلك مبلغ 16 مليار

دولار أمريكي وهو المبلغ اللازم لتحقيق تعميم التعليم الأساسي بحلول عام 2015. وبما أن معظم الشباب الذين يحتاجون إلى التعليم والتدريب ينتمون بصورة رئيسية إلى الأسر الأفقر، ولا يمكنهم بالتالي تحمّل تكاليف ذلك بأنفسهم، ينبغي أن تعمد الحكومات، بدعم من الجهات المانحة للمعونة، إلى توفير قدر أكبر من المساعدة لضمان حصول جميع الشباب على فرص لاكتساب المهارات الأساسية من خلال التعليم النظامي أو من خلال برامج "الفرصة الثانية" في التعليم.

وعلى الرغم من أن حجم ما ينبغي القيام به يتجاوز من دون شك حجم ما يمكن فعله، قام عدد كبير من البلدان الفقيرة خلال العقد الماضي بزيادة الدعم المقدم إلى التعليم. ومع ذلك، فكثيراً ما يتم تقليص الإنفاق على التعليم الثانوي لصالح الإنفاق على التعليم العالي. إضافةً إلى ذلك، فإن بعض الجهات المانحة تقدّم دعماً كبيراً لتنمية المهارات الأساسية. ويقدَّر مجموع الأموال التي أنفقتها جميع الجهات المانحة خلال السنة الماضية لأغراض تنمية المهارات بمقدار 3 مليارات دولار أمريكي، وقد أُنفق حوالى 40% من هذا المبلغ على التعليم الثانوي العام والتدريب المهني في الإطار النظامي.

وتعطي بعض الجهات المانحة الأولوية للإنفاق على هذا المجال. وتحتل ألمانيا المرتبة الأولى من حيث المبالغ المنفقة في هذا الصدد، ويليها كل من البنك الدولي، وفرنسا، واليابان. وعمدت بعض الجهات المانحة الصغيرة أيضاً، ومنها سويسرا ولكسمبرغ ، إلى تركيز الدعم الذي تخصصه لمجال التعليم، على تنمية المهارات. واستفادت بلدان مثل اليابان من التجارب التي خاضتها لتحقيق نمو اقتصادي كبير عن طريق تنمية المهارات. وفي حين أن جزءاً كبيراً من التمويل الذي توفره فرنسا لا يصل إلى البلدان النامية، فإن منطقتين من مناطق الأراضي الفرنسية الواقعة ما وراء البحار حصلتا على أكثر من 60% من مبلغ 248 مليون دولار الذي صرفته فرنسا على التعليم الثانوي العام والتدريب المهني في عام 2010.

وتوجد وسيلتان يمكن استخدامهما لزيادة التمويل الخارجي المخصص للتعليم وهما إعادة توزيع الأموال التي تُنفق حالياً على المنح الدراسية التي تتيح لشباب البلدان النامية الالتحاق بالتعليم العالي في البلدان المتقدمة، وتشجيع الجهات المانحة الناشئة على المشاركة بمزيد من الفعالية في أنشطة تنمية المهارات، والتركيز بقدر أكبر على الشباب من الفئات المحرومة.

وفي حين يمكن للمعونة المخصصة للتعليم العالي أن تؤدي في بعض الحالات دوراً هاماً في دعم أنشطة تنمية القدرات، فإن هذه المعونة لا تصل مع الأسف إلا نادراً إلى البلدان النامية. وقد قامت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام 2012، وذلك للمرة الأولى منذ تاريخ إنشائها، بتوجيه طلب إلى الجهات المانحة دعتها فيه إلى تزويدها بمعلومات عن المبلغ الذي تخصصه من المعونة الموجهة إلى التعليم بعد الثانوي لتمويل المنح الدراسية وتغطية التكاليف المرتبطة بالطلاب (أي التكاليف التي تتحملها المؤسسات التعليمية في البلدان المانحة لاستقبال طلاب من البلدان النامية). وتجدر الإشارة إلى أن حوالي ثلاثة أرباع المعونة المباشرة التي تم تخصيصها للتعليم بعد الثانوي في عام 2010، أو ما يقارب 3,1 مليار دولار أمريكي، استُخدم لتمويل المنح الدراسية وتغطية تكاليف الطلاب (الشكل 13).

الشكل 13: جزء كبير من المعونة التي تقدمها بعض الجهات المانحة لا يغادر البلد المانح
الجهات المانحة الأربع الأكبر التي قدمت أكبر قدر من المعونة المباشرة إلى التعليم في شكل مدفوعات لتغطية منح دراسية وتغطية التكاليف المترتبة على وجود أصحاب هذه المنح في مؤسسات البلد المعني، 2010

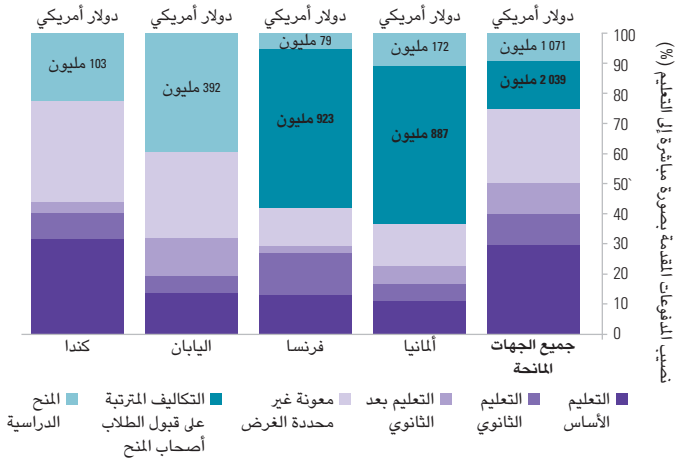

ملاحظة: لا يبين هذا الشكل سوى المعونة المباشرة إلى التعليم؛ ولا يتطرق إلى المعونة التي تقدَّم إلى التعليم كدعم من الميزانية العامة.
المصدر: OECD-DAC (2012a).

وخُصص حوالى 40% من المعونة المباشرة التي قدمتها اليابان إلى التعليم في عام 2010، لتمويل المنح الدراسية للطلاب الأجانب في اليابان. ويُذكر أن المبلغ اللازم لتمكين طالب نيبالي واحد من الانتفاع بمنحة للدراسة في اليابان يتيح التحاق ما مجموعه 229 شاباً وشابةً بالتعليم الثانوي في نيبال. وقد كانت مدفوعات المعونة المقدمة لتمويل المنح الدراسية وتغطية تكاليف الطلاب الحاصلين عليها تزيد على مبلغ المعونة المباشرة الذي أُنفق في إطار تقديم المعونة إلى التعليم الثانوي العام والتدريب المهني في عام 2010، بما يقارب أحد عشر ضعفاً في ألمانيا وبمقدار أربعة أضعاف في فرنسا. وإذا زودت الجهات المانحة البلدان النامية بجزء من المبلغ 3,1 مليار دولار أمريكي الذي تنفقه حالياً على المنح المقدمة إلى الطلاب للدراسة في بلدانها، فبإمكان ذلك أن يسد النقص الكبير الموجود في مجال المهارات الأساسية.

وبإمكان البلدان المانحة الناشئة مثل البرازيل والصين والهند أن تصبح من الجهات الفاعلة الهامة في توفير المعونة لأغراض تنمية المهارات. ومن أجل أن يتحقق ذلك، سيتعين على هذه البلدان أن تركز بدرجة أكبر على التعليم وأن توجه مساعداتها المالية إلى الشباب المنتمين إلى الفئات المحرومة، مستفيدةً في ذلك من تجاربها الخاصة في مجال ربط الاستثمارات في مجال تنمية المهارات بإجراء إصلاحات في سوق العمل وبتدابير خاصة بالحد من الفقر. ويُذكر أن 2% فقط من المبلغ الذي تعهدت الهند بتوفيره سنوياً للبلدان النامية الأخرى بين عامي 2008 و2010، والذي قارب 950 مليون دولار أمريكي، خُصص لمجال التعليم. وكما هو الحال مع جهات مانحة أخرى، فإن جزءاً كبيراً من هذه المعونة التي توفرها الهند وغيرها من البلدان المانحة الناشئة سيخصص لدعم المستويات التعليمية العليا التي يعجز الشباب من الفئات المحرومة عن بلوغها.

استُخدم حوالي ثلاثة أرباع المعونة المباشرة التي تم تخصيصها للتعليم بعد الثانوي في عام 2010، لتمويل المنح الدراسية وتغطية تكاليف الطلاب الحاصلين عليها

ويتعين على القطاع الخاص أيضاً أن يستثمر قدراً أكبر من الأموال في الدورات التدريبية الخاصة بتنمية المهارات، وخصوصاً لأن هذا القطاع هو الذي سيستفيد من توافر قوى عاملة تتمتع بالمهارات اللازمة لزيادة الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية، مثلما استفادت الشركات في ألمانيا وسويسرا عندما استخدمت شباباً للعمل فيها في إطار فترات للتدرب المهني. وثمة مؤسسات خاصة توفر الدعم لمجموعة من المشروعات المبتكرة في هذا الصدد، ومنها بوجه خاص مؤسسة "ماستركارد" التي تموِّل برامج تساعد الشباب على اكتساب ما يحتاجون إليه من مهارات للحصول على عمل. لكن المبالغ التي توفرها المؤسسات الخاصة في الوقت الراهن صغيرة جداً قياساً إلى حجم التحدي القائم.

يبلغ عدد المراهقين والمراهقات الذين هم في سن الالتحاق بالمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي في العالم 71 مليون نسمة.

وبما أن الموارد المالية تأتي من مصادر مختلفة، يجب على الحكومات أن تضطلع بالتنسيق اللازم لتحقيق أقصى تأثير ممكن لهذه الموارد وضمان إيلاء الاهتمام الواجب للشباب من الفئات المحرومة. ويتمثل أحد سبل ترشيد الإنفاق في إنشاء صناديق لتمويل أنشطة التدريب كي تتلقى الموارد المالية المتأتية من مصادر مختلفة، بما في ذلك الضرائب المخصصة لأغراض معينة والرسوم المفروضة على الشركات، والأموال الواردة من الجهات المانحة للمعونة، مع ضمان إدارة هذه الصناديق على نحو جيد. فيتيح ذلك للحكومات إدارة الموارد المالية وتوزيعها، في حين يتولى القطاع الخاص تقديم الدورات التدريبية. ويُعد صندوق التوظيف الذي أنشأته نيبال أحد الأمثلة على هذا النهج الرامي إلى توفير التدريب للشباب من الفئات المحرومة. ولقد تحققت نتائج إيجابية في كل مرة تمت فيها إدارة صناديق أنشطة التدريب إدارة جيدة. وقد عمدت تونس في عام 1999 إلى إنشاء صندوق لتمويل أنشطة التدريب أتاح تنمية مهارات أكثر من ربع عدد الشباب العاطلين عن العمل.

التعليم الثانوي يمهد الطريق للانتقال إلى عالم العمل

يؤدي التعليم الثانوي دوراً بالغ الأهمية في تمكين الشباب من اكتساب المهارات الكفيلة بتحسين إمكانيات حصولهم على وظيفة جيدة. وإن التعليم الثانوي الجيد الذي يولي الاهتمام لأوسع مجموعة ممكنة من القدرات والاهتمامات والخلفيات الاجتماعية للطلاب لا يُعتبر فقط عاملاً حيوياً في وضع الشباب على الطريق الصحيح للدخول إلى عالم العمل، وإنما يُعتبر أيضاً وسيلة توفر للبلدان ما تحتاج إليه من قوى عاملة متعلمة لتعزيز قدرتها التنافسية في عالمنا القائم على التكنولوجيا.

ويبلغ عدد المراهقين غير الملتحقين بالمدارس في العالم 71 مليون نسمة. وثمة أعداد كبيرة من الطلاب الذين يتركون المدارس في مرحلة مبكرة، وذلك حتى في البلدان التي تبلغ فيها نسب القيد الإجمالية مستويات عالية (الشكل 14). ولا يتجاوز، في المتوسط، 14% من الشباب في بلدان الاتحاد الأوروبي مستوى المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي. ويتسرب واحد من بين كل ثلاثة طلاب من المدارس الثانوية في إسبانيا، وهو أمر مثير للقلق بالنظر إلى حدة الأزمة الاقتصادية في هذا البلد وارتفاع معدل البطالة في صفوف الشباب فيه إلى حد بلغ 51% في آذار/مارس 2012. فينبغي أن تولي جميع البلدان العناية اللازمة لتأمين جدوى التعليم الثانوي بالنسبة إلى عالم العمل.

إزالة العوائق التي تحول دون الالتحاق بالتعليم الثانوي

لم يكن لدي ما يكفي من المال لشراء الكتب والزي المدرسي، وكانت أسرتي تعاني من وضع مالي سيء مما اضطرني إلى الإسهام في دخلها عن طريق العمل بأجر يومي من أجل مساعدتها على البقاء على قيد الحياة. لقد كان كسب المال بالنسبة إلي أهم من الذهاب إلى المدرسة.

– شاب من الهند

لا تزال المشكلة العاجلة في كثير من البلدان الفقيرة التي تحتاج إلى معالجة تدني نسب القيد في التعليم الثانوي فيها تتمثل في ضمان إتمام الأطفال لمرحلة التعليم الابتدائي. ففي النيجر مثلاً، يلتحق شخص واحد فقط من بين كل خمسة أشخاص بالمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي، في حين أن نسبة القيد الصافية في التعليم الابتدائي لا تتعدى 62%.

وتُعد رسوم المدارس الثانوية من العوامل التي يمكن أن تثني الآباء عن إلحاق أطفالهم بالتعليم الثانوي بعد إتمامهم لمرحلة التعليم الابتدائي. كما أن المدارس الثانوية كثيراً ما تتواجد في المناطق الحضرية، مما يحد من قدرة الأطفال المنتمين إلى الأسر الريفية الفقيرة على الالتحاق بها نتيجةً لعدم تمكّن ذويهم من تحمّل تكاليف النقل. ويمكن أن تمنع العوائق الاجتماعية والثقافية الفتيات من مواصلة تعليمهن المدرسي عند بلوغهن سن المراهقة. ولذلك ينبغي أن تقوم الحكومات بإصلاحات ترمي إلى إزالة هذه العوائق على وجه الخصوص بغية تمكين الشباب من تطوير مهاراتهم الأساسية.

وقد تمكنت بعض بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من زيادة نسبة القيد في المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي فيها عن طريق ربط التعليم الابتدائي بالمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي. ففي رواندا مثلاً، أفضى اعتماد نظام تمتد فيه مرحلة التعليم الأساسي إلى تسع سنوات، وإلغاء الرسوم المدرسية في المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي في عام 2009، إلى ارتفاع عدد الطلاب الملتحقين بالمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي بنسبة 25% في غضون سنة واحدة. وإضافةً إلى ذلك، أعيد تصميم المنهج الدراسي ليركز على عدد أقل من المواد الدراسية الأساسية، واعتُمد نظام جديد للتقييم.

وتؤثر الرسوم المدرسية، سواء أكانت رسمية أم غير رسمية، تأثيراً كبيراً على الشباب المنتمين إلى الأسر الفقيرة، إذ إنها تمنعهم من الالتحاق بالتعليم الثانوي والاستمرار فيه. وإذا لم تكن التدابير الخاصة بإلغاء الرسوم المدرسية تستهدف الوصول إلى الفئات المحرومة، فإنها ستعمل لصالح الفئات غير الفقيرة. وعلى سبيل المثال، أقدمت كينيا على إلغاء الرسوم في المدارس الثانوية، مما أدى إلى ارتفاع عدد الطلاب الملتحقين بهذه المدارس من 1.2 مليون طالب في عام 2007 إلى 1,4 مليون في عام 2008. وقدّمت الحكومات تعويضات للمدارس بمقدار 164 دولاراً أمريكياً عن كل طالب، وهو مبلغ يزيد على عشرة أضعاف مبلغ التعويض الذي تلقته المدارس الابتدائية عن كل طالب. وبما أن عدد الأطفال الفقراء الذين يتمكنون من بلوغ مرحلة التعليم الثانوي هو أقل من أطفال الفئات الأخرى، فإنهم يشكلون الفئة الأقل استفادة من هذه السياسة.

وكثيراً ما تضطر الشابات إلى ترك المدرسة بسبب مجموعة من العوائق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية العميقة الجذور في

الشكل 14: بعض الشباب لا يلتحقون بالمدارس الثانوية، وكثير من الشباب لا يتمون مرحلة التعليم الثانوي
نسبة القيد الإجمالية في المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي، ومؤشر التقدم من المرحلة الدنيا إلى المرحلة العليا من التعليم الثانوي، حسب البلدان، 2010

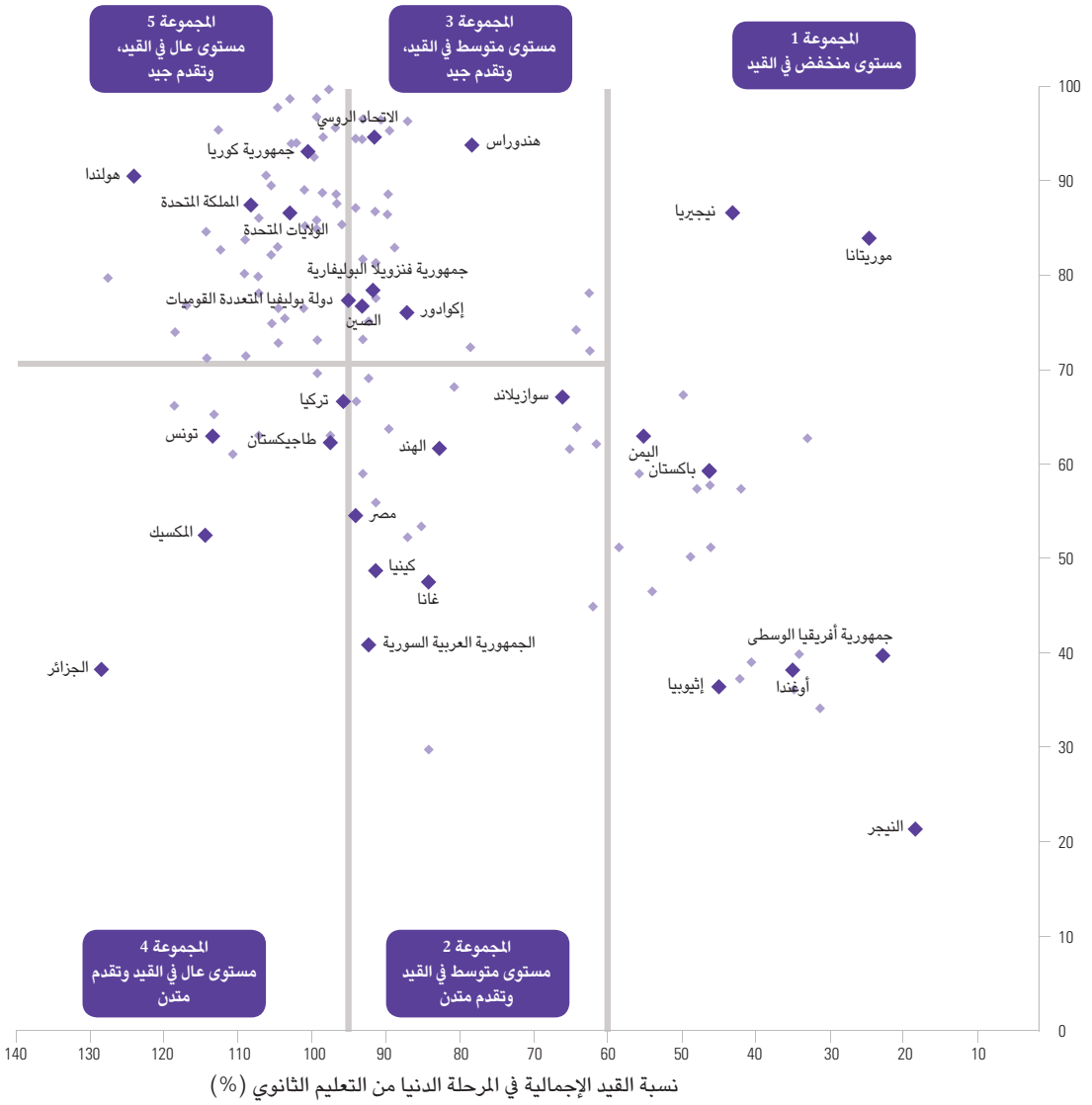

ملاحظات: تمثل نسبة التقدم في التعليم نحو المرحلة العليا من التعليم الثانوي مؤشراً بديلاً للدلالة على نسبة التقدم من المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي نحو المرحلة العليا من هذا التعليم. وتُحسب قيمة هذا المؤشر البديل على أساس النسبة بين نسبة القيد الإجمالية في المرحلة العليا من التعليم الثانوي إلى نسبة القيد الإجمالية في المرحلة الدنيا منه. وفي سياق نظام مثالي يتقدم فيه جميع طلاب المرحلة الدنيا إلى المرحلة العليا من التعليم الثانوي، تكون قيمة المؤشر 1. وقد كانت نسبة القيد الإجمالية في المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي في هندوراس تبلغ 75% ونسبة القيد الإجمالية في المرحلة العليا منه 71%. وبالتالي، فإن حساب نسبة التقدم يسفر عن 95%، وهي نسبة تدل على أن معظم الذين يحالفهم الحظ في الانتقال إلى المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي، سيواصلون في الغالب تعليمهم وسيصلون إلى المرحلة العليا من التعليم الثانوي. أما في مصر، فقد كانت نسبة القيد الإجمالية تبلغ 94% في المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي و 51% في المرحلة العليا منه. وبالتالي، فإن نسبة التقدم من المرحلة الدنيا إلى المرحلة العليا تقدَّر بحوالي 0.54 (حاصل قسمة 51 على 94). ويشير ذلك إلى أنه في حين تتوافر فرصة المشاركة في المرحلة الدنيا للتعليم الثانوي لمعظم الشباب، فإن حوالي نصف عددهم يتمكنون من مواصلة التعليم والتقدم فيه إلى المرحلة العليا من التعليم الثانوي.
المصدر: الملحق، الجدول الإحصائي 7.

المجتمع، ومنها الزواج المبكر. ويضطر كثير من الشابات إلى الانقطاع عن مواصلة تعليمهن عندما يصبحن أمهات، ويواجهن عقبات كبيرة تعيق عودتهن إليه. وتفيد بيانات بأن أكثر من امرأة واحدة من بين كل عشر نساء تتراوح أعمارهن بين 15 و19 سنة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا هن شابات حوامل أو أمهات. وترتفع هذه النسبة إلى ما لا يقل عن 30% في بنغلاديش وليبيريا وموزمبيق.

ومن الجدير بالذكر أنه حتى في الحالات التي تضمن فيها القوانين حق الأمهات الشابات في التعليم،

ما زال ينبغي بذل المزيد من الجهود لتمكينهن من ممارسة هذا الحق. وثمة مؤسسة في جامايكا تقدم الدعم، بما في ذلك تأمين المواد الغذائية وتغطية تكاليف النقل، من أجل مساعدة الفتيات الحوامل والأمهات المنتميات في أغلب الحالات إلى الفئات الفقيرة واللواتي تقل أعمارهن عن 16 سنة، على الالتحاق مجدداً بالمدرسة

© Stefan Erber/UNESCO

يمكن أن يؤدي إلحاق الطلاب ذوي الأداء المتدني بالتعليم التقني والمهني إلى تعزيز التفاوت الاجتماعي

بعد الولادة. وقد أدى هذا النوع من برامج الدعم إلى ازدياد احتمالات إتمام الأمهات الشابات لمرحلة التعليم الثانوي من نسبة 20% من الحالات إلى نسبة 32%.

تعزيز جدوى التعليم الثانوي بالنسبة إلى عالم العمل

ينبغي أن يستند التعليم الثانوي إلى تطوير المهارات الأساسية وأن يكفل تكافؤ الفرص لصالح جميع الشباب بغية تمكينهم من اكتساب ما يحتاجون إليه من مهارات قابلة للنقل ومن مهارات تقنية ومهنية من أجل الحصول على وظائف جيدة أو الالتحاق بالتعليم العالي. وتساعد المناهج الدراسية المشتركة في المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي على ضمان تكافؤ الفرص المتاحة للأطفال لتطوير مهاراتهم الأساسية. وتجدر الإشارة إلى أنه في الحالات التي يتم فيها تجميع أكثر الطلاب عرضةً للرسوب ووضعهم معاً في صف دراسي واحد، كثيراً ما يؤدي تدني سقف توقعات المعلمين من هؤلاء الطلاب، وافتقار البيئة التعليمية إلى ما يلزم لحفز الطلاب على التعلّم، وتأثير الأقران، إلى تدنّي مستوى تحصيلهم الدراسي. ولذا، قام عدد من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، مثل أوغندا وبوتسوانا وجنوب أفريقيا وغانا بإعداد إطار مشترك للمناهج الدراسية يشتمل على مجموعة جديدة من ممارسات تقييم الأداء ومن مواد التعلم والأنشطة الخاصة بتدريب المعلمين.

ويحتاج الطلاب الملتحقون بالمرحلة العليا من التعليم الثانوي إلى اكتساب مهارات قابلة للنقل تضمن سلاسة انتقالهم من المدرسة إلى عالم العمل، فضلاً عن اكتساب مهارات تقنية ومهنية تتيح لهم مزاولة أنشطة محددة أو العمل في قطاعات محددة. ويُعتبر المنهج الدراسي الذي يغطي جميع هذه المهارات بالتساوي ويضمن توافقها مع احتياجات سوق العمل المحلي منهجاً دراسياً متوازناً بشكل جيد ومن شأنه أن يفيد الجميع.

ويمكن أن يؤدي حث الطلاب ذوي الأداء المتدني على الالتحاق ببرامج التدريب في المجال التقني والمهني إلى تعزيز أوجه التفاوت الاجتماعي ويدفع بأرباب العمل إلى التقليل من أهمية هذه البرامج. وقد تَبيّن في 18 بلداً من البلدان الاثنين والعشرين التي شملها استقصاء عام 2009 الخاص ببرنامج التقييم الدولي للطلاب، أن الطلاب الملتحقين بالمدارس المهنية كانوا في المتوسط أسوأ حالاً على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي من أقرانهم الملتحقين بنظام التعليم العام. وكانت البلدان الأربعة التي سُجلت فيها أكبر فروق في الأداء بين طلاب التعليم الثانوي العام وطلاب التعليم التقني والمهني هي البلدان التي كانت توجد فيها أعلى نسبة من شباب الفئات المحرومة الملتحقين بالتعليم التقني والمهني.

وتشير تجارب عدد من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن اعتماد مواد دراسية تقنية ومهنية إلى جانب مواد دراسية عامة، وتعزيز جدوى الموضوعات التقنية والمهنية بالنسبة إلى سوق العمل، يمكن أن يؤديا إلى ارتفاع نسب القيد ونسب إتمام المرحلة التعليمية.

وكما أظهرت تجربة سنغافورة، فإن من شأن زيادة مرونة المناهج الدراسية في المرحلة العليا من التعليم الثانوي من حيث المواد الدراسية التي يمكن اختيارها وتأمين الفرص اللازمة للالتحاق بالتعليم العالي أن يعودا بالفائدة على جميع الطلاب. غير أن هذا النهج يقترن بعدد من القيود. فثمة كثير من البلدان النامية تفتقر إلى القدر الكافي من الموارد المالية والمواد التعليمية

والمعلمين المؤهلين لتأمين هذه المرونة في المناهج الدراسية بفعالية. وعلى سبيل المثال، أدى اعتماد غانا لمنهج دراسي متنوع للتعليم الثانوي إلى ارتفاع أعداد الطلاب في إطار الحصص الدراسية المهنية بنسبة تقارب 50%. لكن تكلفة توفير هذه الحصص الدراسية الجديدة في المدارس الريفية كانت أعلى بعشرين مرة من التكلفة المسجلة في المدارس الحضرية، على الرغم من أن نوعية الحصص في المناطق الريفية كانت متدنية. فالتدريب الذي يحصل عليه الطلاب في المناطق الريفية يمكن أن يكون متدني النوعية إذا تعذّر تدريب وتوفير ما يلزم من معلمين لتدريس المواد الدراسية التقنية والمهنية ولم يتم توزيع الموارد توزيعاً منصفاً.

تعزيز الروابط بين المدرسة وعالم العمل

يتعين على الكليات والمدارس أن تفعل المزيد، وأن لا تكتفي بتخصيص يوم واحد يخرج فيه الطلاب منها لاكتساب شيء من الخبرة العملية؛ فينبغي مثلاً أن تحدد يومين للدراسة وثلاثة أيام للتدريب في مواقع العمل، أو ما شابه ذلك بطريقة تكفل التوازن بين أيام الدراسة وأيام التدريب. فعلى هذا النحو يكون الطالب في المدرسة، ويتعلم ما يحتاج إلى تعلّمه، ويقضي كذلك وقتاً خارج المدرسة يسعى فيه إلى اكتساب بعض الخبرة العملية.

– شابة من المملكة المتحدة

كثيراً ما تُرفض طلبات التوظيف التي يتقدم بها أشخاص أتموا تعليمهم المدرسي، وذلك بسبب افتقارهم إلى خبرة عملية. وبالتالي، فإن ربط التعليم المدرسي ببرامج تنفَّذ بالاستناد إلى مواقع العمل عن طريق أنشطة للتدريب في المؤسسات وأنشطة التدرب المهني من شأنه أن يساعد الشباب على اكتساب مهارات عملية لحل المشكلات وعلى ممارسة مهارات أساسية خاصة بمواقع العمل. وقد كانت تجارب التدرب المهني موفقة للغاية في بعض السياقات. وعلى سبيل المثال، فإن النموذج الثنائي الألماني يمزج بين التدريب المنهجي المنظم في إطار الشركات ومتابعة دروس في المدرسة بدوام جزئي. وهو نموذج يحقق نتائج جيدة في ألمانيا بفضل الطابع المحكم للوائح التنظيمية والشراكات الوطيدة بين الحكومة وأرباب العمل والمستخدَمين.

وبالنظر إلى أن فرص التدرب المهني في مواقع العمل كثيراً ما تتيح الحصول على عمل، فإنها بإمكانها أيضاً أن تحفز الشباب على البقاء في المدرسة لإتمام تعليمهم. ففي فرنسا مثلاً، تُعد المشاركة في برامج التدرب المهني في مواقع العمل عاملاً يزيد احتمالات حصول الشباب على عمل خلال فترة ثلاث سنوات بعد إتمامهم لتعليمهم.

ومن شأن برامج التدرب المهني في مواقع العمل أن تعود بفوائد كبيرة على الشباب من الفئات المحرومة، إلا أنها يمكن أن تنطوي أحياناً على ممارسات تمييزية. ففي المملكة المتحدة، لا يلتحق بهذه البرامج سوى 32% من الشباب السود وغيرهم من الأقليات الإثنية، في حين ترتفع هذه النسبة إلى 44% في صفوف الشباب البيض. كما أن احتمالات نجاح النساء في الالتحاق بهذه البرامج تقل عن احتمالات نجاح الرجال في الالتحاق بها، وفي حالة التحاق النساء بها، تقل أجورهن عن أجور الرجال بنسبة 21%. ومن شأن خدمات الإرشاد المهني أن تساعد المزيد من الشباب من الفئات المحرومة على الالتحاق ببرامج التدرب المهني في مواقع العمل والبقاء فيها، أو أن تكفل سلاسة انتقالهم إلى عالم العمل، كما يتبين ذلك من تجربة اليابان في هذا الصدد.

وينطوي تنفيذ البرامج النظامية للتدرب المهني، في البلدان الأفقر، على صعوبات أكبر مما يكون عليه الحال في غيرها. لكن بإمكان هذه البرامج أن تسفر عن نتائج جيدة إذا ما توافرت الظروف المناسبة لذلك. فقد اضطلعت مصر بتطويع النموذج الألماني لخصائص أوضاعها وأعطت الرابطات التجارية دوراً رئيسياً في توفير أماكن التدريب. وتَمكّن ثلث الأشخاص الذين أتموا برنامج التدرب المهني في مصر من الحصول على عمل فوراً، واستمر حوالي 40% من المشتركين الآخرين في مواصلة التعليم. غير أن نظم التدريب المهني تعتمد اعتماداً كبيراً على مدى الثقة بين الحكومة وأرباب العمل، وهو أمر لا يسهل توافره في الكثير من البلدان المنخفضة الدخل التي يكون حجم القطاع غير الرسمي فيها كبيراً.

توفير المهارات القابلة للنقل للجميع: هدف منشود ولكن يصعب تحقيقه

ينبغي ألا تقتصر المهارات التي يكتسبها الطلاب من خلال التعليم المدرسي على الإلمام بالمواد الدراسية. فالقدرة على تطبيق المعارف في ظروف العمل الحقيقية، وتحليل المشكلات وحلها، والاتصال الفعال مع الزملاء، هي عناصر أساسية من المهارات التي يحتاج إليها الشباب للحصول على وظائف جيدة في سياق اقتصاد عالمي يزداد فيه الاستناد إلى التكنولوجيا يوماً بعد يوم. وإقراراً بهذا الواقع، تسعى بعض البلدان إلى تضمين مناهجها الدراسية المهارات القابلة للنقل. فتُعتبر مهارات حل المشكلات، مثلاً، من المجالات الرئيسية التي تشملها المناهج الدراسية المعتمدة في كل من الدنمارك ونيوزيلندا وهونغ كونغ (الصين).

ولا يفتأ استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجال التعليم يزداد رواجاً في جميع أنحاء العالم. فهذه تكنولوجيات لا تتيح فقط تحسين تجربة التعلّم وخفض معدلات التسرب، وإنما تتيح أيضاً إعداد الشباب للدخول إلى عالم العمل. ولئن كانت الحواسيب ربما نادرة أو باهظة الثمن بالنسبة إلى بعض المدارس، ولا سيما المدارس القائمة في البلدان الأفقر، فإن بالإمكان استخدام الإذاعات والهواتف المحمولة للوصول إلى أعداد كبيرة من الشباب في المناطق النائية. فالتعليم التفاعلي عبر الإذاعات، الذي اعتمده، مثلاً، جنوب السودان وهندوراس، يقدّم فرصاً لتحسين التعلّم في صفوف الفئات المحرومة، وذلك بتكلفة متدنية. وأتاح هذا النوع من التعليم تحسين أداء المشاركين فيه بنسبة تصل إلى 20%.

توفير سبل بديلة للطلاب الذين يتركون المدارس في مرحلة مبكرة

ثمة أعداد كبيرة من الشباب الذين يتركون المدارس قبل إتمام مرحلة التعليم الثانوي. وينطبق ذلك على الوضع حتى في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المرتفعة الدخل. وينتمي الطلاب الذين يتركون المدارس في مرحلة مبكرة في الغالب إلى الأسر الفقيرة والمحرومة. وعليه، فإن الأمر يتطلب تقديم الدعم على نحو محدد بغية تمكين هؤلاء الأشخاص من مواصلة تعلّمهم كي يكتسبوا المؤهلات والمهارات اللازمة للتمكن من الانتفاع بفرص العمل.

وقد اعتمدت مدارس في الفلبين وهولندا نهوجاً مرنةً لمساندة الطلاب المعرّضين للتسرب، بضمنها إمكانية إعادة قيد هؤلاء الطلاب بالمدرسة في أي مرحلة من العام الدراسي. وفي مدينة نيويورك حيث تشير البيانات إلى أن شخصاً واحداً من بين كل خمسة أشخاص تتراوح أعمارهم بين 17 و24 سنة يكون

ففي المملكة المتحدة، تقل أجور النساء بنسبة 21% عن أجور الرجال في صفوف الملتحقين ببرامج التدرب المهني

غير ملتحق بالتعليم وعاطلاً عن العمل، نُفّذ برنامجان يتيحان للشباب المنتمين إلى الفئات الضعيفة في ضواحي المدينة الالتحاق ببرامج مدفوعة الرسوم للتدرب في المؤسسات والانتفاع بخدمات الإرشاد الفردي والمشاركة في حلقات عمل. وساعد هذا النهج أكثر من نصف عدد الشباب المعنيين على الحصول على عمل في غضون تسعة أشهر وأتاح لحوالى خُمس الشباب الآخرين الالتحاق مجدداً بحصص دراسية لاكتساب المهارات الأساسية.

فينبغي في النهوج البديلة الرامية إلى تمكين الشباب من اكتساب المهارات خارج إطار المدارس الثانوية، ومنها التعليم المفتوح، والتعليم عن بعد، والأنشطة المتاحة في مراكز التدريب التابعة للمجتمعات المحلية، أن تكون مكيَّفة بعناية مع احتياجات سوق العمل المحلي ومدعومة بالتزامات مالية طويلة الأجل. وعلاوةً على ذلك، يجب أن تكون المهارات المكتسبة مهارات يعترف بها أرباب العمل رسمياً.

ومن شأن الأطر الوطنية للمؤهلات أن تزوّد أرباب العمل بمعلومات عن المستوى التعليمي للشباب الذين اختاروا سبلاً بديلة للتعلّم. وإذا ما كانت هذه الأطر مصمَّمة بعناية، فمن شأنها أن تضفي المزيد من الوضوح على المعايير ونظم المؤهلات المعمول بها خارج إطار التعليم الثانوي النظامي والتي ستكون مشتتة في حال انعدام هذا التصميم. غير أن تطبيق هذه الأطر بفعالية ليس أمراً سهلاً إذ إنه يستلزم تعاوناً وثيقاً بين الجهات المعنية، بما فيها الحكومة والمؤسسات التدريبية وأرباب العمل ونقابات العمال.

في خُمس مجموع عدد البلدان، يقل المستوى التعليمي للشباب الفقراء من سكان المناطق الحضرية عن المستوى التعليمي للسكان الفقراء في المناطق الريفية

توفير المهارات لشباب المناطق الحضرية: فرصة للانتفاع بمستقبل أفضل

يتمتع شباب المناطق الحضرية الذين وصلت أعدادهم حداً لم يسبق له مثيل ولا تزال تتزايد، بمستوى تعليمي أفضل من المستوى الذي كانت تتمتع به الأجيال السابقة، كما أنهم يشكلون محركاً قوياً للتغيير السياسي والاجتماعي وللنمو الاقتصادي أيضاً. وتشير التقديرات إلى أن التزايد الطبيعي للسكان وحركات النزوح من المناطق الريفية، ستؤدي إلى أن يتركز جميع سكان العالم تقريباً في المناطق الحضرية في خلال السنوات الثلاثين المقبلة، وأن عدد سكان المناطق الحضرية سيكون أكبر من عدد سكان المناطق الريفية في جميع البلدان النامية بحلول عام 2040.

الكثير من سكان المناطق الحضرية الفقراء يفتقرون إلى المهارات الأساسية

أدى التوسع العمراني السريع إلى ارتفاع معدلات الفقر ارتفاعاً كبيراً في المناطق الحضرية، وهو ما يدل عليه ازدياد الأحياء الفقيرة والمستقرات غير النظامية. وتفيد البيانات بأن شخصاً واحداً من بين كل ثلاثة أشخاص من سكان المدن يعيش اليوم في حي فقير. وترتفع هذه النسبة إلى شخصين من بين كل ثلاثة أشخاص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وإجمالاً، تشير أحدث الأرقام المتوافرة إلى أن أكثر من 800 مليون شخص يعيشون في أحياء فقيرة، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى 889 مليون بحلول عام 2020. ويمثل الشباب نسبة كبيرة جداً من سكان هذه الأحياء. ولذا، فإن أنشطة التدريب والعمل الخاصة بتنمية المهارات يمكن أن تساعد هؤلاء الشباب على الخروج من الظروف الصعبة التي يعيشون ويكافحون فيها من أجل الحصول على عمل لائق.

الشكل 15: أوجه التفاوت بين الميسورين والفقراء في المناطق الحضرية كبيرة جداً
نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة ممن يتركون المدرسة قبل إتمام المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي، بحسب مستوى الثراء ومكان الإقامة، في بلدان مختارة، ووفق أحدث سنة تتوافر بيانات عنها

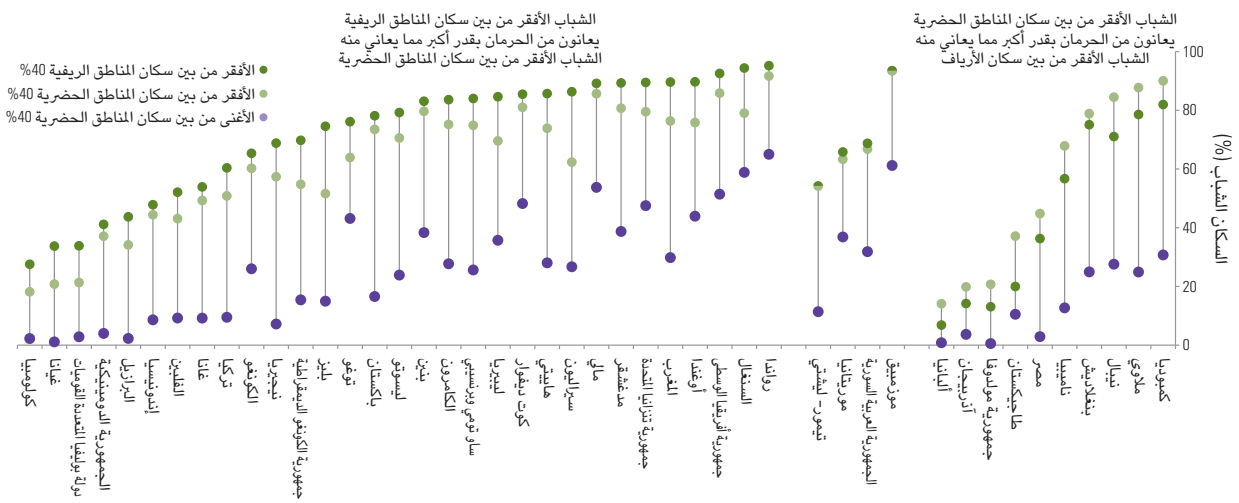

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء (2012a).

وكثيراً ما يتم تجاهل حدة الحرمان الذي يعاني منه سكان المناطق الحضرية الفقراء في مجال التعليم. وتوجد في كثير من الأحيان فروق شاسعة فيما بين المناطق الحضرية، مما يدل على أن سكان الأحياء الفقيرة في المدن لا يعيشون بالضرورة في ظروف أفضل من الظروف التي يواجهها سكان المناطق الريفية الفقراء. كما أن تقدير نطاق انتشار الفقر وحدّته في المناطق الحضرية يكون دون الواقع.

وفي حين أن فرص التعليم تزيد في المناطق الحضرية على ما هي عليه في المناطق الريفية في الكثير من البلدان النامية، فإن الفروق في اكتساب المهارات الأساسية بين فقراء المناطق الحضرية وفقراء المناطق الريفية ليست كبيرة. وتزيد احتمالات إتمام الميسورين من سكان المناطق الحضرية لتعليمهم حتى نهاية المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي على الأقل، زيادة كبيرة على احتمالات إتمام الفقراء من سكان المناطق الحضرية لهذه المرحلة التعليمية في خمسة وأربعين بلداً من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل. بل تَبيّن في عشرة من هذه البلدان أن نسبة الأشخاص المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة الذين يفتقرون إلى المهارات الأساسية تزيد في صفوف الفقراء من سكان المناطق الحضرية على نسبتهم في صفوف الفقراء من سكان المناطق الريفية (الشكل 15).

ففي كمبوديا مثلاً، تصل نسبة الشباب الفقراء من سكان المناطق الحضرية الذين لم يتمّوا المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي إلى 90%، مقارنةً بنسبة 82% فيما يخص الفقراء من سكان المناطق الريفية، وبنسبة 31% فيما يخص الميسورين من سكان المناطق الحضرية. وفي كينيا التي يعيش فيها 60% من سكان العاصمة نيروبي في أحياء فقيرة، يُعد تدني مستويات التعليم النظامي في صفوف الشباب بسبب النقص في توافر المدارس الثانوية من العوامل التي تحد من احتمالات حصول هؤلاء الشباب على عمل لائق.

يوفر القطاع غير الرسمي معظم العمل المتاح للشباب الفقراء في المناطق الحضرية

من الصعب الحصول على عمل يستمر لمدة طويلة. وأطول فترة عمل لا تتجاوز أسبوعاً واحداً. ويبلغ الأجر الذي أتقاضاه في اليوم الواحد 30 بيراً [أو ما يعادل 1,7 دولار أمريكي].
– شاب من إثيوبيا

إن النقص في المهارات والتعليم في صفوف الفقراء الساكنين في المناطق الحضرية يحتم على الأغلبية الكبرى منهم العمل في مؤسسات تجارية صغيرة وصغرى تعمل في القطاع غير الرسمي ولا تملك أي سجل تجاري أو وضع قانوني محدد أو أي لوائح تنظيمية. وتشمل الأعمال التي يزاولها عمال القطاع غير الرسمي أنشطة الكفاف المعيشي، مثل جمع النفايات، والبيع في الشوارع، والخياطة، وصنع الثياب، وتصليح السيارات، والبناء، والزراعة، وصنع المنتجات الحرفية. وكثيراً ما تكون هذه الأنشطة غير المنظمة في إطار القطاع غير الرسمي متاحة لقاء أجر متدنٍ وتتسم بعدم الاستقرار وتجري في ظروف عمل صعبة.

وفي حين يصعب تحديد مجموع الأشخاص الذين يزاولون أعمالاً غير منظمة في ظروف هشة في العالم تحديداً دقيقاً، تفيد تقديرات منظمة العمل الدولية بأن هذا العدد يبلغ 1,53 مليار نسمة. ويشمل القطاع غير الرسمي في بعض بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى نسبة 70% من الأنشطة غير الزراعية. وتصل هذه النسبة إلى أكثر من 50% في البلدان الفقيرة في أمريكا اللاتينية. ويمثل القطاع غير الرسمي المستخدِم الرئيسي للكثير من العمال في جنوب وغرب آسيا.

ويؤدي التمييز في مجال التعليم وفي أسواق العمل على حد سواء إلى حرمان بعض الفئات من الفرص. فتمتلك الشابات في بعض السياقات قدرة محدودة على التنقل والانتفاع بالتعليم والتدريب والحصول على عمل مدفوع الأجر، في حين يتحملن عبء أداء الأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر. وفي خمسة وعشرين بلداً من البلدان التسعة والثلاثين التي شملها استقصاء حديث أجرته منظمة العمل الدولية، يزيد عدد النساء العاملات في القطاع غير الرسمي أو العاملات بطريقة غير رسمية في القطاع الرسمي على عدد الرجال الذين يعملون في الظروف عينها. وتبقى الأنشطة التي تزاولها النساء محدودة النطاق، إذ إن الكثيرات منهن يعملن في المنازل، فضلاً عن أن عدد النساء اللواتي يضطلعن بالأنشطة غير الرسمية الأقل استقراراً، ومنها جمع النفايات والبيع في الشوارع، يفوق إلى حد كبير عدد الرجال الذين يضطلعون بهذا النوع من الأنشطة. وغالباً ما تكون أجور النساء العاملات أقل من أجور الرجال العاملين. ففي منطقة بوينس آيرس على سبيل المثال، تقل الأجور التي تتقاضاها النساء في شركات القطاع غير الرسمي بنسبة 20% عن أجور الرجال.

ويمكن أن يصبح القطاع غير الرسمي خياراً أكثر جاذبية من القطاع الرسمي بالنسبة إلى الشباب الذين يتمتعون بالمهارات المناسبة. وتشير البيانات إلى أن الأشخاص العاملين في القطاع غير الرسمي في سبع من عواصم بلدان غرب أفريقيا والذين أتمّوا مرحلة التعليم الابتدائي أو المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي يتقاضون في معظم الحالات أجوراً قد تزيد بنسبة تتراوح بين 20% و50% على أجور الأشخاص الذين لا يتمتعون بأي مؤهلات. لكن كثيراً من العمال الذي يدخلون إلى القطاع غير الرسمي يفتقرون إلى المهارات الأساسية. ففي رواندا، كان 12% فقط من الأشخاص العاملين في القطاع غير الرسمي في عام 2006 قد أتموا تعليمهم إلى ما بعد المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي، مقارنةً بنسبة 40% في القطاع الرسمي.

توسيع نطاق الفرص المتاحة للشباب من الفئات المحرومة للتدريب على المهارات

في وقت لا يزال يعاني فيه العالم من آثار الانحسار الاقتصادي، لا ينفك يتزايد عدد الشباب الذين يتقاضون أجوراً لا تتيح العيش فوق خط الفقر وذلك عن أداء أعمال في القطاع غير الرسمي تقوم على امتلاك مستوى متدن من المهارات. فينبغي أن يحظى هؤلاء الشباب باهتمام كبير في الاستراتيجيات الوطنية لتنمية المهارات. ولكن نادراً ما يكون الأمر كذلك. ويُبيّن الاستعراض الذي أُجري لأغراض إعداد هذا التقرير وشمل ستة وأربعين بلداً من البلدان النامية أن معظم هذه البلدان لا تملك استراتيجية وطنية لتنمية المهارات تتعلق بشكل واضح بالقطاع غير الرسمي في المناطق الحضرية.

وتُعد الهند من البلدان القليلة التي تسعى إلى معالجة هذه المسألة، إذ إنها أعدت استراتيجية خاصة بعمال القطاع غير الرسمي ووضعت أيضاً سياسة وطنية بشأن باعة الشوارع تنص على أن يتلقى باعة الشوارع في الهند، البالغ عددهم 10 ملايين شخص يديرون مشروعات تجارية بالغة الصغر، تدريباً مناسباً

أدى الربط، في شيلي، بين توفير تحويلات نقدية وفرص التدريب إلى زيادة العمالة بين صفوف النساء

© Sven Torfinn/PANOS

في غانا، انتفع 11 % فقط من الخُميس الأفقر من بين الشباب بفرص التدرب المهني، مقارنةً بنسبة 47% من الخُميس الأغنى

يعزز مهاراتهم التقنية والتجارية ويمكّنهم من زيادة دخلهم والبحث عن فرص عمل بديلة.

وتؤدي برامج "الفرصة الثانية" دوراً حيوياً في تزويد الفقراء من سكان المناطق الحضرية بمهارات القراءة والكتابة والحساب. وعلى الرغم من النهوج المبتكرة الكثيرة التي تتّبعها المنظمات غير الحكومية، كثيراً ما تكون برامج "الفرصة الثانية" التي تنفَّذ في أشد أماكن العالم احتياجاً إليها برامج محدودة النطاق. وعادة ما تفتقر هذه البرامج إلى التنسيق الجيد وكثيراً ما لا تملك الحكومات سوى القليل من المعلومات عما تتضمنه من أنشطة.

ويمكن مساعدة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة على الحصول على عمل مستقر عن طريق برامج تمكّنهم من اكتساب المهارات الأساسية وتوفر لهم الوقت ذاته تدريباً مهنياً. ومن الأمثلة على هذا النوع من البرامج، مشروع "التدريب من أجل التوظيف" الذي أُعد في نيبال لصالح الشباب غير الملتحقين بالمدارس. فقد نجح هذا المشروع في الوصول إلى الفئات المهمشة في نيبال، إذ كان 66% من الطلاب المستفيدين منه ينتمون إلى الطبقات المحرومة أو الأقليات الإثنية. وأشارت دراسة متابعة شملت 206 أشخاص أتمّوا التدريب المتاح في إطار المشروع إلى أن 73% منهم نجحوا في الحصول على عمل.

وتتمثل إحدى الوسائل الفعالة التي يمكن اعتمادها لتوفير التدريب على المهارات، في ربط هذا التدريب ببرامج التمويلات الصغيرة أو برامج الحماية الاجتماعية التي تساعد المستفيدين على أن يتخطوا في الأجل القصير ما يواجهونه من قيود بسبب الفقر. فيقوم برنامج "شيلي سوليداريو" الذي اعتُمد في عام 2002 على توفير تحويلات نقدية مع أشكال أخرى من الدعم، بما في ذلك إعطاء الأفضلية للفقراء في مجال التدريب بغية تعزيز إمكانية حصولهم على عمل، مع التركيز على النساء الفقيرات اللواتي لم ينتفعن إلا بقدر قليل من التعليم أو اللواتي لا يتمتعن سوى بخبرات مهنية محدودة أو يفتقرن إلى خبرات من هذا النوع. وقد ارتفعت نسبة التوظيف في صفوف النساء اللواتي شاركن في البرنامج في عام 2005 بما يتراوح بين أربع وست نقاط مئوية، وهو أمر يُعزى جزئياً إلى ازدياد المشاركة في البرامج التدريبية.

وثمة برامج حققت نجاحات في بعض أجزاء العالم، ولا سيما أمريكا اللاتينية والكاريبي، توفر دورات تدريبية في قاعات الدرس وتتيح اكتساب خبرات عملية في مجموعة من الأعمال العامة البسيطة أو المحددة، واكتساب مهارات حياتية، وتقدم المساعدة اللازمة للبحث عن عمل، فضلاً عن خدمات إرشادية ومعلومات مفيدة. ولقد نجحت هذه البرامج بوجه خاص في مساعدة الشباب من الفئات المحرومة بين سكان المناطق الحضرية، ولا سيما في مساعدة الشابات منهم. ففي كولومبيا مثلاً، سجلت أجور النساء اللواتي شاركن في برنامج "شباب يعمل" ارتفاعاً بنسبة تقارب في المتوسط 20%. كما ازدادت احتمالات حصولهن على عمل في القطاع الرسمي نتيجةً لانتفاعهن بتدريب في قاعات الدرس وفي أماكن العمل في إطار مجموعة واسعة من الأنشطة تم اختيارها بدقة لمراعاة احتياجات سوق العمل. وأفضى "البرنامج المهني للشباب" في بيرو إلى تحسين احتمالات حصول الشبان على عمل بنسبة تصل إلى 13%. وبلغت هذه النسبة 21% في صفوف الشابات.

وأُدرج تنفيذ معظم "برامج الشباب" المضطلع بها في بلدان أمريكا اللاتينية في إطار المؤسسات العامة الوطنية للتدريب أو تمت الاستعاضة عنها ببرامج مماثلة، ومنها على وجه التحديد برنامج "إنترا 21". وتوفر هذه البرامج نموذجاً مفيداً للبلدان الأخرى، بما في ذلك الدول العربية، وتدل على أن البرامج الموجهة بطريقة جيدة إلى فئات محددة يمكن أن تسهم في تحسين احتمالات حصول الكثير من الشباب المحرومين على عمل. لكن هذه البرامج قد تكون باهظة التكلفة أحياناً وتستلزم مشاركة عدد كاف من الشركات القادرة على ذلك، وهو أمر قد لا يمكن توافره، مثلاً، في بعض بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يكون عدد المستخدَمين في القطاع الرسمي محدوداً.

الاهتمام بما هو أبعد من تزويد الشباب من الفئات المحرومة بالمهارات الأساسية

يتعين على الحكومات، في الحالات التي يكون فيها الشباب من سكان المناطق الحضرية قد اكتسبوا المهارات الأساسية، أن توفر أنشطة تدريبية ترمي إلى تنمية المهارات القابلة للنقل والمهارات التقنية وأن تدعم هذا النوع من الأنشطة، ولا سيما في إطار المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في القطاع غير الرسمي والتي تملك القدرة على النمو. وتُعد الأساليب التقليدية للانتفاع بفرص التدرب المهني من النهوج التي يمكن اتّباعها لمساعدة أعداد كبيرة من الشباب العاملين في القطاع غير الرسمي. فبإمكان هذه البرامج أن تكون فعالة من حيث التكاليف وأن توفر مهارات عملية يمكن تطبيقها فوراً وكثيراً ما تؤدي إلى الحصول على عمل.

بيد أن من المهم أن يتم ضمان التكافؤ في الانتفاع بفرص التدرب المهني. ففي غانا على سبيل المثال، انتفع 11 % فقط من الخُميس الأفقر من بين الشباب بتدريب من هذا النوع، مقارنةً بنسبة 47% من الخُميس الأغنى. وعلى النحو ذاته، كثيراً ما يجري الانتفاع بفرص التدرب المهني في إطار أعمال أكثر ملاءمةً للرجال،

وتنطوي بالتالي على غبن للنساء.

وقد أجريت في التسعينيات من القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين إصلاحات في عدة بلدان، منها بنين وتوغو، بغية تحويل النظم التقليدية للانتفاع بفرص التدرب المهني إلى نظم ثنائية تشتمل في آن معاً على أنشطة للتعلّم النظري وعلى تدريب عملي. ويقتضي هذا النهج وجود اتفاق بين الحكومة والجماعات التي تمثل العمال والحرفيين العاملين في القطاع غير الرسمي والمستعدة لقبول متدربين مهنيين. ومن شأن البرامج الثنائية للتدريب المهني أن تصبح جزءاً فعالاً ومستداماً من النظم الوطنية للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني إذا ما تم تنفيذها بنجاح. ففي بوركينا فاسو على سبيل المثال، بلغت تكاليف برامج التدرب المهني التي تم إصلاحها ما يقارب ثلث تكاليف الدورات التدريبية النظامية.

وتبيّن تجربة كل من السنغال والكامرون أن الاعتراف التدريجي بالطابع النظامي للأشكال التقليدية للتدرب المهني قد يكون على صعيد السياسة العامة بالنسبة إلى البلدان التي تتمتع بقدرات مؤسسية محدودة، خياراً أسهل من خيار تحويل هذه البرامج إلى برامج ثنائية تماماً. ويمكن أن تكون أمثال هذه المبادرات فعالة جداً إذا ما تم تصميمها وتنفيذها بالتعاون مع الرابطات أو غيرها من المنظمات المهنية في القطاع غير الرسمي.

ويمكن أن تشمل التدابير التي تتيح التوصل تدريجياً إلى إضفاء طابع نظامي على المؤهلات التي يكتسبها المنتفعون بفرص التدرب المهني، اعتماد لوائح تنظيمية تكفل حماية المنتفعين بهذه الفرص من ممارسات الاستغلال التي تشكل مصدر قلق عام في سياق النظم التقليدية. وتنص هذه اللوائح عادةً على حد أقصى لساعات العمل اليومية والأسبوعية، وسقفاً لعدد سنوات التدريب اللازمة لممارسة كل نوع من المهن، فضلاً عن مجموعة من تدابير السلامة. ومن شأن الاعتراف بالمهارات والخبرات العملية للمنتفعين بفرص التدرب المهني من خلال إطار وطني للمؤهلات أن يزيد من قيمة هذا النوع من التدريب وأن يعزز احتمالات حصول المشاركين فيه على عمل.

وتُعد العمالة الذاتية من الوسائل الأخرى التي تتيح الخروج من دائرة أنشطة الكفاف المعيشي. فالكثير من شباب المناطق الحضرية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والدول العربية يجدون في العمالة الذاتية خياراً وجيهاً. وقد أظهرت دراسة استقصائية أُجريت في مصر في عام 2008 أن ما يقارب 73% من الشباب يرغبون في مزاولة أعمال حرة. غير أن الشباب الفقراء من سكان المناطق الحضرية يفتقرون إلى المهارات اللازمة لمزاولة هذه الأعمال.

وتدل تجربة البوسنة والهرسك وغانا على أن تأثير التدريب في مجال مزاولة الأعمال الحرة يكون محدوداً عندما يفتقر المشاركون فيه إلى المهارات الأساسية وإلى إمكانية الانتفاع بأشكال أخرى من الدعم، بما في ذلك الموارد اللازمة للاضطلاع بأعمال حرة، تتيح لهم تطبيق المهارات التي اكتسبوها حديثاً.

ولذا، فإن عملية تصميم المناهج الدراسية للدورات التدريبية الخاصة بمزاولة الأعمال الحرة والموجهة إلى الشباب المحرومين في المناطق الحضرية ينبغي أن تهتم أيضاً بالتدريب الذي يتيح تنمية المهارات الأساسية للقراءة والكتابة والحساب وأن تربط ذلك بتمكّين الشباب من الحصول على الموارد اللازمة لإقامة مشروعات تجارية بغية إعطائهم فرصاً أفضل للنجاح.

تزويد شباب الأرياف بالمهارات سبيل إلى الإفلات من براثن الفقر

أنا من سكان الريف. ومن المعروف أن التعليم لا يحظى باهتمام كبير في المناطق الريفية، كما أن الأسر لا تشجع الأطفال على الذهاب إلى المدرسة. ولقد بدأت بتعلّم الأمور بنفسي لأنني كنت أرغب في ذلك. أما التحول إلى طالب، فإنه يجعلني في حاجة إلى مواد تعليمية ولم يكن بمقدوري شراء هذه المواد.

– شاب من إثيوبيا

تعيش أغلبية السكان الفقراء، أي ما يعادل 70% منهم أو حوالى مليار شخص، في مناطق ريفية تقع بصورة رئيسية في البلدان المنخفضة الدخل وبعض البلدان المتوسطة الدخل. وتتركز أعداد كبيرة منهم على وجه الخصوص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا حيث يعتمد معظمهم على ممارسة مزيج من الأنشطة الزراعية المحدودة النطاق والأعمال الموسمية المؤقتة، وأنشطة تجارية محدودة النطاق للغاية لا تدر إلا إيرادات محدودة. وفي وقت يزداد فيه عدد سكان العالم على نحو مطرد، وفي سياق تزايد الطلب على المواد الغذائية مع حدوث انكماش في توافر الأراضي الصالحة للزراعة، تُعتبر أنشطة تنمية المهارات وسيلة حيوية لتمكين شباب الأرياف من تعلّم طرائق استخدام تكنولوجيات جديدة في مجال الزراعة ومن الانتفاع بمزيد من فرص العمل خارج إطار قطاع الزراعة.

الشابات الريفيات يعانين من الحرمان أكثر مما يعاني منه شبان الأرياف

يفتقر عدد كبير من الشباب الفقراء في المناطق الريفية، وبخاصة الشابات منهم، إلى المهارات الأساسية، مما يحكم عليهم بمزاولة أنشطة الكفاف المعيشي. ويشتد التفاوت بين الجنسين إلى أقصى حد في البلدان التي تعجز فيها أغلبية سكان المناطق الريفية عن إتمام المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي. ففي بنين وسيراليون والكامرون وليبيريا، على سبيل المثال، يفتقر حوالى 85% من الشابات الريفيات إلى المهارات الأساسية. وتقل هذه النسبة عن 70% في صفوف الشبان. ومع أن تركيا تُعتبر من البلدان المتوسطة الدخل، فإن الفروق بين الجنسين في الأرياف كبيرة فيها، إذ تصل نسبة الشابات الريفيات اللواتي لا يتممن المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي إلى 65%، مقارنةً بنسبة 36% في صفوف الشبان الريفيين (الشكل 16).

في تركيا، لا تُتمِّم 65% من الشابات الريفيات المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي

ولا تقتصر أوجه التفاوت بين الجنسين على حصول النساء على قدر أقل من التعليم مقارنةً بالرجال. فالنساء يملكن أيضاً قدراً أقل من الموارد، وهنّ أقل قدرة على الهجرة. وكثيراً ما تضطر النساء إلى مزاولة أعمال تستلزم مستوى محدوداً من المهارات يرفض الآخرون الاضطلاع بها.

ولذا، فإن الأنشطة الرامية إلى تعزيز المستوى التعليمي والمهارات في صفوف الشباب من سكان المناطق الريفية، ولا سيما الشابات منهم، لا تتيح فقط زيادة الفرص المتاحة لهؤلاء الشباب، وإنما يمكنها أيضاً أن تزيد من إنتاجيتهم، وهو أمر من شأنه أن يعود بالفائدة على أفراد أسرهم وعلى الاقتصاد بوجه عام. فقد تَبيّن في المناطق الريفية في الصين أن الأشخاص العاملين في المجال غير الزراعي ممن تلقوا تعليما يتجاوز مرحلة التعليم الابتدائي على الأقل يتقاضون أجوراً أعلى بكثير من الأجور التي يتقاضاها الأشخاص الحاصلون على قدر أقل من التعليم.

الشكل 16: الشابات من سكان المناطق الريفية هنّ الفئة الأكثر عرضة للافتقار إلى المهارات الأساسية
نسبة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة) الحاصلين على مستوى تعليمي أدنى من مستوى المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي، بحسب نوع الجنس، في المناطق الريفية في بلدان مختارة، وفق أحدث سنة تتوافر بيانات عنها

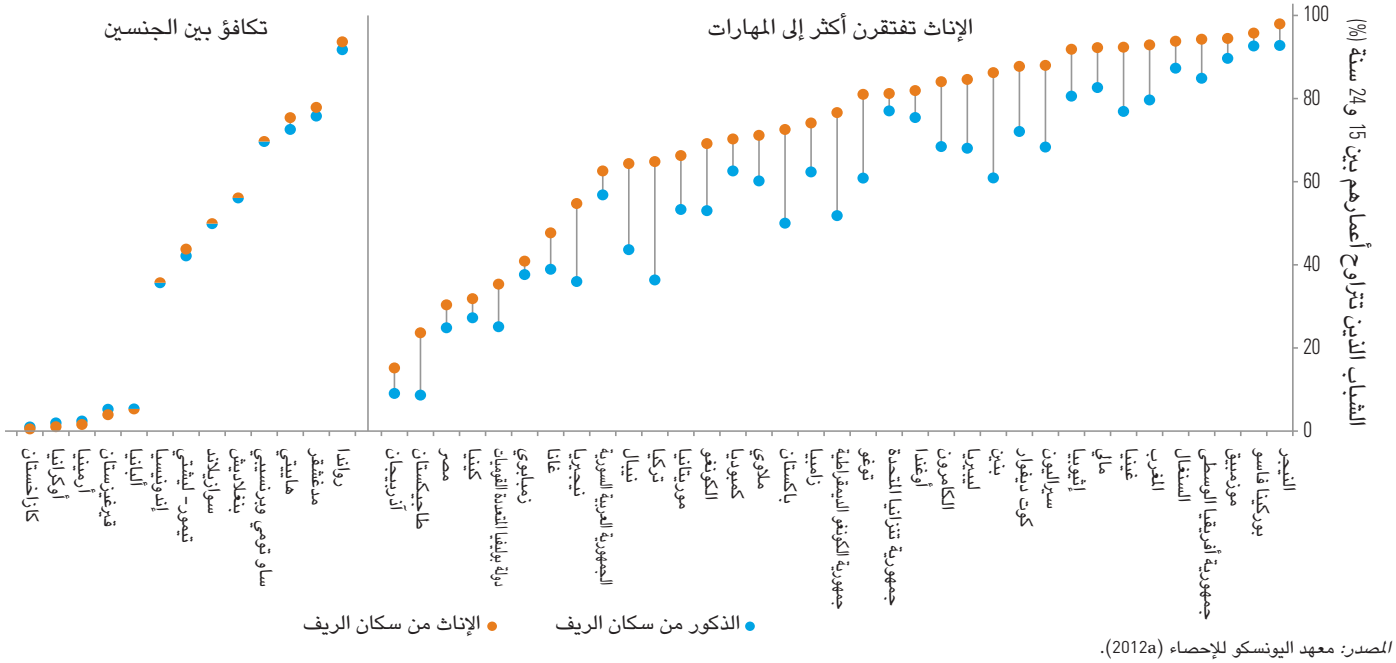

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء (2012a).

وتزداد احتمالات حصول شباب الأرياف على عمل في القطاع غير الزراعي عندما يكونون قد اكتسبوا المهارات الأساسية. ففي ثمانية بلدان تناولها تحليل أجري لأغراض إعداد هذا التقرير، اتضح أن ارتفاع المستوى التعليمي يزيد من احتمالات مزاولة الشباب لأعمال غير زراعية، وذلك في صفوف النساء وفي صفوف الرجال على حد سواء. ففي تركيا، تصل نسبة الأشخاص غير الحاصلين على التعليم الذين يزاولون أنشطة غير زراعية إلى 23%، بينما تبلغ هذه النسبة 40% في صفوف الأشخاص الحاصلين على تعليم ابتدائي، و64% في صفوف الأشخاص الذين أتموا مرحلة التعليم الثانوي على الأقل.

في ملاوي، كثيراً ما يكون أداء الملتحقين ببرامج الفرصة الثانية أفضل من أداء الملتحقين بالتعليم الابتدائي

تلبية احتياجات سكان الأرياف في مجال التدريب

من بين البلدان الستة والأربعين التي تناولها تحليل أجري لأغراض إعداد هذا التقرير، لا تقر سوى ما يقارب 50% منها في خططها الوطنية باحتياجات سكان الأرياف الفقراء في مجال التدريب واكتساب المهارات، وهذا في حين أن البلدان التي تعطي الأولوية لاحتياجات الفقراء من سكان الأرياف يمكن أن تحقق قدراً من المكاسب. ففي الصين، أفضت التدابير التي اتخذت اعتباراً من السبعينيات من القرن الماضي لتعزيز إنتاجية المزارعين الذين يعملون في مؤسسات صغيرة والأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص في القطاع غير الزراعي، إلى خفض عدد الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر.

ويشكل تزويد جميع الشباب من سكان المناطق الريفية بالمهارات الأساسية تحدياً كبيراً جداً بسبب الأعداد الهائلة للشباب وتشتتهم الجغرافي. وعلى أي حال، فإن شباب الأرياف لن يتمكنوا من الانتفاع ببرامج التدريب إذا كانوا يفتقرون إلى المهارات الأساسية التي تتيح لهم فهم التكنولوجيات الجديدة وتطبيقها في مجال التجارة والزراعة. وتُمثل زيادة عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الابتدائي والتعليم الثانوي في إطار النظم الرسمية وتعزيز جدوى الأنشطة التعليمية في هاتين المرحلتين بالنسبة إلى خصائص المناطق الريفية أولويتين رئيسيتين. كما ينبغي التشديد على برامج "الفرصة الثانية" التي تتيح اكتساب المهارات الأساسية وتوفر في ذات الوقت تدريباً على المهارات المتعلقة بالأنشطة الزراعية وغير الزراعية التي يضطلع بها سكان الأرياف.

ففي ملاوي التي يعيش 85% من سكانها في مناطق ريفية ويتسرب حوالي نصف عدد الأطفال الذين يلتحقون فيها بالتعليم الابتدائي، حقق برنامج تدريبي خاص بتوفير فرصة ثانية لاكتساب المهارات نجاحاً مذهلاً. فقد انتهى أكثر من نصف عدد الدارسين الذين شاركوا في هذا البرنامج المخصص لسكان الأرياف الذين لم يلتحقوا بالمدرسة قط أو الذين تسربوا منها بعد التحاقهم بها، بإتمام التدريب أو بالالتحاق مجدداً بالتعليم الابتدائي. وكانت النتائج التي حققها المشاركون في البرنامج من حيث القراءة والكتابة والحساب أفضل من النتائج التي حققها الطلاب الملتحقون بالتعليم النظامي. وينبغي القيام بمبادرات مماثلة في الكثير من البلدان الفقيرة التي تضم أعداداً كبيرة من سكان الريف الحاصلين على قدر قليل من التعليم أو غير المتعلمين.

ويجب أن تعالج البرامج أيضاً ما تواجهه الشابات من صعوبات محددة. ففي مصر، كانت نسبة الريفيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 17 و22 سنة والتحقن بالتعليم المدرسي لمدة تقل عن سنتين، تبلغ 20% في عام 2008. ويُرجح أن تتزوج كثير من الريفيات في سن مبكرة. ويرمي برنامج "إشراق" الذي أُعد في مصر إلى معالجة الأفكار النمطية الاجتماعية بطريقة مباشرة، وذلك عن طريق التعاون مع الأسر الريفية والقادة المحليين والمجتمعات

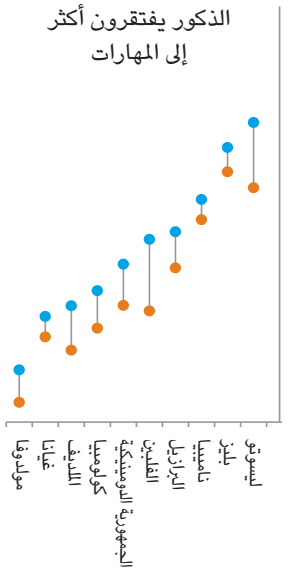

المحلية بغية إشراكهم في تحديد مسوغات البرامج الرامية إلى تنمية مهارات القراءة والكتابة والحساب في صفوف الفتيات. ومن الجدير بالذكر أن أكثر من تسعة أشخاص من بين كل عشرة أشخاص من أفراد الدفعة الأولى من خريجي برنامج "إشراق" نجحوا في الامتحانات النهائية.

ويفضي إدراج التدريب على مهارات القراءة والكتابة والحساب وغيرها من المهارات، في برامج التمويلات الصغيرة وبرامج الحماية الاجتماعية الموجهة إلى النساء الفقيرات من سكان الأرياف، إلى تعزيز احتمالات خروجهن من دائرة الفقر. وتُعد لجنة بنغلاديش للنهوض بالريف و"الحملة من أجل تعليم الإناث" في أفريقيا من الجهات التي اتخذت خطوات رائدة في هذا المجال. فتقدم لجنة بنغلاديش للنهوض بالريف إلى الأسر الفقيرة في الأرياف مواد محددة (بقرة على سبيل المثال) لتعتمد عليها في معاشها. كما توفر اللجنة تدريباً في مجال التمويلات الصغيرة والتسويق لتحسين فعالية الاستثمارات من حيث التكاليف. وقد أدى ذلك إلى ازدياد دخل كل فرد من أفراد الأسر المعنية بمقدار ثلاثة أضعاف تقريباً. أما "الحملة من أجل تعليم الإناث"، فترمي إلى تزويد المراهقات من سكان الريف الفقراء بمهارات محددة في مجال إدارة الأعمال التجارية وتوفر لهن أيضاً منحة وقروضاً صغيرة وتتيح لهن تبادل الإرشاد فيما بينهن. ونتيجةً لهذا النهج، تمكنت نسبة تزيد على 90% من الشابات من تحقيق أرباح في الشركات التي أنشأتها.

توفير مهارات إضافية لشباب الأرياف

من أجل أن تكون الأعمال المتاحة في المناطق الريفية جذابة بالنسبة إلى الشباب، من الجوهري أن يتم توفير تدريب يتيح اكتساب مهارات أخرى غير المهارات الأساسية بغية تمكين المزارعين ذوي المزارع الصغيرة من تحسين إنتاجية أنشطتهم الزراعية، وتمكين العمال غير المزارعين من تعزيز مهاراتهم في مجال الأعمال التجارية والتمويل.

ومن شأن تشكيل الرابطات أن يساعد المزارعين ذوي المزارع الصغيرة على اكتساب المهارات اللازمة وعلى إسماع أصواتهم على نحو أفضل. ويُعد النهجان القائمان على إنشاء المدارس الميدانية للمزارعين وإنشاء التعاونيات من النهوج التي ثبتت فعاليتها. فقد أفضى إنشاء المدارس الميدانية للمزارعين في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا إلى تحقيق تحسينات كبيرة. وعاد هذا النهج بالكثير من الفوائد على الأشخاص الذين لا يتمتعون إلا بقدر محدود من مهارات القرائية. فارتفعت قيمة محاصيل الفدّان الواحد في المتوسط بنسبة 32% في هذه البلدان الثلاثة، وبنسبة 253% فيما يخص الأشخاص الذين لم يتلقوا أي تعليم نظامي. كما ارتفع متوسط الدخل بنسبة 61% وبنسبة 224% فيما يخص الأسر التي لم يحصل أربابها على تعليم مسبق.

تحقق مدارس المزارعين الميدانية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فوائد للمزارعين الحاصلين على قدر محدود من التعليم

وتتمثل إحدى الوسائل الفعالة لتشجيع التعلّم المثمر والتطبيق العملي للمهارات الجديدة في إثبات جدوى هذين الأمرين باستخدام البث الإذاعي وتسجيلات الفيديو. وتبين تجربة كل من بوركينا فاسو والنيجر والهند الفوائد التي يمكن أن تتأتى من زيادة الدورات التدريبية القائمة على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، التي تتيح الوصول إلى أعداد كبيرة من المزارعين من الفئات المحرومة، ومنها الإذاعات بوجه خاص.

ومن شأن برامج التدريب المبتكرة الخاصة بالأعمال غير الزراعية أن تساعد على تشجيع الشباب على البقاء في المناطق الريفية. فقد جرى في عدد من المناطق الريفية في أمريكا اللاتينية إعداد مجموعة من البرامج الواسعة النطاق ترمي إلى تنمية مهارات الشباب من الفئات المحرومة، بما في ذلك الشباب من السكان الأصليين، في مجال مزاولة الأعمال التجارية وإقامة المشروعات التجارية الصغيرة. وقد حقق العديد من هذه البرامج نتائج هامة.

واستُهلت في المكسيك في عام 2004 مبادرة "برنامج أصحاب المشروعات الريفيين من الشباب وصندوق الأراضي" بغية معالجة النقص في الفرص المتاحة للشباب للانتفاع بالأراضي، وإعداد جيل جديد من أصحاب المشروعات الشباب في الأرياف. وكان هدف هذه المبادرة التي كانت تتوجه إلى جماعات السكان الأصليين، تتمثل في تمكين المستفيدين منها من إقامة مشروعات زراعية مستدامة ومربحة. وقد زاد المشاركون في هذه المبادرة دخلهم بمقدار الخُمس في غضون سنة واحدة.

ويجب تكييف الدورات التدريبية، سواء أكانت مخصصة للمزارعين أم لغير المزارعين، مع السياقات المحلية بغية سد الثغرات الواضحة في مجال المهارات على المستوى المحلي. ويقوم برنامج "التدريب من أجل التمكين الاقتصادي الريفي" الذي صممته منظمة العمل الدولية، على هذا النهج، إذ إنه يساعد على التوفيق بين العرض والطلب في سوق العمل. وقد أفضى هذا التدريب إلى تحقيق نجاحات بارزة في سياقات متنوعة جداً في قارات مختلفة. ففي بنغلاديش، أتاح التدريب للنساء أن يزاولن أعمالاً غير تقليدية مثل تصليح الأدوات والحواسيب. ويجمع هذا النهج بين الدورات التدريبية في المجال التقني والتجاري ودورات تدريبية تتعلق بقضايا الجنسين وبجلسات ترمي إلى توعية أسر المتدربين والمجتمعات المحلية والمنظمات الشريكة بأهمية المساواة بين الجنسين.

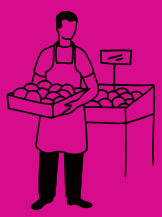

تزويد الشباب بالمهارات، سبل إلى تحقيق مستقبل أفضل

أصبحت الحاجة إلى اتخاذ تدابير لدعم الأنشطة الرامية إلى تنمية مهارات الشباب حاجة ملحّة. ويحدد *التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع* لهذا العام أهم عشر خطوات ينبغي اتخاذها في هذا الصدد. ويمكن تكييف هذه الخطوات لمراعاة الظروف والاحتياجات الخاصة لمختلف البلدان.

1 *توفير برامج الفرصة الثانية في التعليم للأشخاص الذين يملكون قدراً محدوداً من المهارات الأساسية أو يفتقرون إلى هذا النوع من المهارات*

إن توفير برامج الفرصة الثانية في التعليم للأشخاص الذين لم يتمّوا التعليم الابتدائي في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، والبالغ عددهم 200 مليون نسمة، يتطلب توافر عدد أكبر بكثير من البرامج المنسقة جيداً والتي تحظى بقدر كاف من التمويل. وينبغي أن تجعل الحكومات، مع الدعم من جانب الجهات المانحة للمعونة، هذه المسألة من أولويات السياسات الحكومية، وذلك عن طريق إدراجها في الخطط الاستراتيجية لقطاع التربية التي تحدد تدابير معيّنة لتحقيق تخفيض كبير في العدد الهائل للشباب المفتقرين إلى المهارات الأساسية. وينبغي أن يتم تحديد الاعتمادات المالية اللازمة استناداً إلى أعداد الشباب من الفئات المحرومة الذين يحتاجون إلى فرصة ثانية في التعليم، وأن تُدرج هذه الاعتمادات في تقديرات الميزانية الوطنية.

© Sven Torfinn/PANOS

2 *معالجة العوائق التي تحد من إمكانية الالتحاق بالمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي*

يتعين على البلدان التي تضم أعداداً كبيرةً من الشباب المفتقرين إلى المهارات الأساسية أن تبدأ بمعالجة العوائق التي تمنع الكثير من الأطفال والمراهقين من الفئات المحرومة، من المشاركة في التعليم والتقدم فيه حتى نهاية المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي على الأقل. وتشمل التدابير الرئيسية التي يمكن اتخاذها لتحسين إمكانية الالتحاق بالمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي إلغاء الرسوم المدرسية، وتوفير الدعم المالي لفئات محددة، وربط المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي بمرحلة التعليم الابتدائي، وإعداد منهج دراسي أساسي مشترك يكفل تمكين جميع الأطفال من اكتساب المهارات الأساسية، وتأمين توافر ما يكفي من مقاعد الدراسة في المدارس الحكومية، وضمان إمكانية الانتفاع بالتعليم في المناطق الريفية.

وينبغي تحديد هدف على الصعيد العالمي يتعلق بضمان انتفاع جميع الشباب بالمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي من أجل تحقيق الهدف المتمثل في تحقيق تعميم الانتفاع بتعليم ذي نوعية مقبولة في المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي بحلول عام 2030. كما ينبغي تحديد الاستراتيجيات والموارد المالية اللازمة لتحقيق هذا الهدف في الخطط التربوية الطويلة الأجل.

3 *زيادة فرص التحاق الشباب من الفئات المحرومة بالمرحلة العليا من التعليم الثانوي وتعزيز جدوى التعليم في هذه المرحلة بالنسبة إلى عالم العمل*

يجب أن يكون التعليم في المرحلة العليا من التعليم الثانوي متماشياً مع المهارات المطلوبة في سوق العمل. فيتعين، أولاً، أن يوفر هذا التعليم توازناً بين المواد الدراسية التقنية والمهنية والمواد الدراسية العامة عن طريق توفير المرونة اللازمة في اختيار المواد وعن طريق إقامة الصلات اللازمة مع أماكن العمل.

وثانياً، ينبغي أن تركز الإصلاحات الخاصة بالمناهج الدراسية للمدارس الثانوية تركيزاً أكبر بكثير على تنمية قدرات الدارسين على حل المشكلات وأن تستغل الإمكانيات التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمساعدة الطلاب على اكتساب المهارات المطلوبة في سوق العمل الذي يزداد ارتكازه على التكنولوجيا.

وثالثاً، ينبغي توفير فرص مرنة للطلاب المعرضين للتسرب من التعليم الثانوي. ويمكن إنشاء مراكز للتعلّم عن بُعد ترمي إلى تلبية الاحتياجات التعليمية للشباب من الفئات المحرومة. كما

ينبغي توفير الاعتراف الملائم بالمهارات المكتسبة عن طريق سبل التعلّم البديلة التي تتيح للشباب الالتحاق مجدداً بالتعليم أو تزودهم بمؤهلات شبيهة بالمؤهلات المكتسبة في التعليم الثانوي ويُعترف بها في أماكن العمل.

4 توفير إمكانيات الانتفاع بالتدريب على المهارات للشباب الفقراء من سكان المناطق الحضرية بغية تمكينهم من الحصول على وظائف أفضل

ينبغي أن ترمي التدابير التي تتخذها السلطات العامة في إطار النظم التقليدية للتدرب المهني إلى تدعيم التدريب الذي يوفره الحرفيون المتمرسون، وتحسين الظروف التي يعمل فيها المنتفعون بفرص التدرب المهني، وضمان اضطلاع الأطر الوطنية للمؤهلات بالاعتراف بالمهارات المكتسبة. فيتيح هذا النوع من التدابير تعزيز الاعتراف الذي تحظى به الأشكال التقليدية للتدرب المهني، وضمان وفاء هذه البرامج بالمعايير المعتمدة في قطاعي الأعمال التجارية والصناعة، وتحسين إمكانية حصول المنتفعين بفرص التدرب المهني على مجموعة أوسع من الوظائف التي تتيح الحصول على أجور أفضل.

وينبغي ألا تقتصر الاستراتيجيات على توفير تدريب على المهارات للشباب الذين يطمحون إلى مزاولة أعمال حرة. فتمكين الشباب من الانتفاع بالأموال اللازمة لإقامة المشروعات التجارية يمكن أن يساعدهم على النجاح في تطبيق ما اكتسبوه من مهارات. ويمكن أن يشمل هذا النوع من الدعم تدابير ترمي إلى مساعدة الشباب على ضمان جودة عمليات الإنتاج والتسويق والبيع والمحاسبة.

5 تخصيص سياسات وبرامج محددة لصالح الشباب في المناطق الريفية المحرومة

يحتاج عدد كبير من شباب الأرياف إلى فرصة ثانية لاكتساب المهارات الأساسية وإلى دورات تدريبية خاصة بالتقنيات الزراعية التي يمكن أن تساعدهم على زيادة إنتاجيتهم. وتشكل الأنشطة التعليمية للمدارس الميدانية للمزارعين والدورات التدريبية التي تتم من خلال التعاونيات والتي تراعي الاحتياجات المحلية للمزارعين أمثلة ناجحة جداً في هذا الصدد. وبما أن الكثير من شباب الأرياف يعملون في القطاع غير الزراعي، فإن التدريب في مجال مزاولة الأعمال التجارية والإدارة المالية يمكن أن يوسع نطاق الفرص المتاحة لهم. ويتسم هذا الأمر بالأهمية بالنظر إلى قلة توافر مساحات الأراضي المتاحة للزراعة ومن أجل توفير الفرص اللازمة لتشجيع الشباب على البقاء في المناطق الريفية.

6 ربط التدريب على المهارات بالحماية الاجتماعية لمنفعة الشباب من الفئات الأفقر

ثمة أدلة تشير إلى أن الربط بين توفير التمويلات الصغيرة أو الحماية الاجتماعية، كتقديم تحويلات نقدية لأغراض الإنتاج، وبين التدريب في مجال تنمية مهارات القراءة والكتابة والحساب والمهارات المعيشية يشكل نهجاً ناجحاً في المساعدة على التصدي لأوجه الحرمان المتعددة التي يمكن أن تجعل الشباب يقبعون في دائرة الفقر طيلة حياتهم.

© Jon Yamamoto/UNESCO

7 إعطاء الأولوية لتلبية احتياجات التدريب لدى الشابات من الفئات المحرومة

لقد ثبتت فعالية البرامج الرامية إلى معالجة الأسباب المتنوعة للحرمان الذي تعاني منه الشابات. فتزويد الشابات بتمويلات صغيرة، وبأصول تؤمن لهن أسباب العيش، وبمساعدات مالية لمساندتهن إلى أن يبدأن بكسب المال، وتمكينهن من اكتساب المهارات اللازمة للاستفادة إلى أقصى حد من هذه الأصول، يتيحان لهن التحكم بقدر أكبر بمواردهن الخاصة، وذلك بطرائق تعود بالفائدة عليهن وعلى أسرهن.

8 تسخير الإمكانات التي توفرها التكنولوجيا لتعزيز الفرص المتاحة للشباب

يمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتدريب عدد كبير من الشباب على المهارات. فحتى التكنولوجيات البسيطة، مثل البث الإذاعي، يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في توفير التدريب على المهارات، ولا سيما في صفوف سكان المناطق الريفية النائية. فينبغي استغلال هذه الأساليب بقدر أكبر لتعزيز فرص التدريب المتاحة للشباب.

9 تحسين التخطيط عن طريق تدعيم عمليات جمع البيانات وأنشطة تنسيق برامج تنمية المهارات

يُعد الدور القيادي للحكومة عاملاً هاماً في تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها التشكيلة المتنوعة من الجهات الفاعلة المعنية بأنشطة التدريب على المهارات وما يرتبط بها من برامج وذلك من أجل ضمان تجسيد هذه الدورات والبرامج للأولويات الوطنية الخاصة بالاهتمام بأشد فئات الشباب حرماناً. كما أن الاضطلاع بذلك يحد من ازدواجية الجهود وتشتتها ويضمن تكافؤ الفرص المتاحة.

وثمة حاجة إلى بيانات أكثر كماً وأفضل نوعاً لتمكين الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي من رصد إمكانيات الانتفاع ببرامج تنمية المهارات، وبالتالي من تعزيز فعالية التخطيط. وفيما يخص التقارير الخاصة بمعهد اليونسكو للإحصاء، ثمة حاجة إلى توفير معلومات أفضل نوعاً بشأن المرحلتين الدنيا والعليا من التعليم الثانوي. ويشمل ذلك توفير المزيد من المعلومات عن نسب التسرب ونسب إتمام المراحل التعليمية، وعن المواد الدراسية، بما في ذلك تفاصيل عن المجالات الأكاديمية والمجالات التقنية والمهنية، بما يتيح تحليل المواد المختارة بحسب نوع الجنس.

وثمة حاجة أيضاً إلى بيانات أفضل نوعاً بشأن برامج تنمية المهارات المضطلع بها خارج إطار نظام التعليم الرسمي، ومنها برامج "الفرصة الثانية" والأشكال التقليدية للتدرب المهني، مع ضرورة ربط هذه البيانات بمعلومات عن أوضاع سوق العمل. ويمكن لمنظمة العمل الدولية، بالنظر إلى الخبرة التي تتمتع بها في هذا المجال، أن تتولى مسؤولية جمع هذا النوع من البيانات من الحكومات الوطنية ونشرها. كما ينبغي أن يستفيد المجتمع الدولي من التطورات التي حدثت مؤخراً بغية الاضطلاع بصورة أكثر منهجية بقياس مجموعة من المهارات التي يتمتع بها الشباب والكبار.

© Sven Torfinn/PANOS

ويُعد إشراك الشباب، ولا سيما الشباب المنتمين إلى الفئات المحرومة، في عمليات التخطيط أمراً أساسياً لتحديد القيود القائمة والحلول المناسبة. وينبغي كذلك أن توثق الحكومات تعاونها مع المؤسسات التجارية ونقابات العمال من أجل تعزيز جدوى جهود التدريب على المهارات في أماكن العمل.

10 *تعبئة المزيد من الأموال من مصادر متنوعة لتلبية احتياجات التدريب لدى الشباب من الفئات المحرومة*

من الملحّ، لا سيما في البلدان الفقيرة، أن تتوافر موارد لضمان انتفاع جميع الشباب بتعليم أساسي جيد منذ التحاقهم بالمدرسة وإلى حين بلوغهم المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي على الأقل. وينبغي أن تمنح الحكومات الوطنية والجهات المانحة للمعونة الأولوية لتعبئة مزيد من الأموال لدعم برامج "الفرصة الثانية" على نطاق أوسع بكثير. ومن شأن إعادة تخصيص جزء من المبلغ 3,1 مليار دولار الذي يُنفق حالياً لتمويل المنح الدراسية وتغطية التكاليف المرتبطة بالطلاب الوافدين من البلدان النامية للدراسة في البلدان المانحة، أن تساعد إلى حد كبير على تأمين الأموال اللازمة لضمان إتمام جميع الشباب للمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي، وقدرها 8 مليارات دولار.

ويمكن للقطاع الخاص أن يعزز الدعم الذي يوفره لبرامج تنمية المهارات الموجهة إلى الشباب من الفئات المحرومة وذلك من خلال المؤسسات التابعة له. غير أن هذا الدعم ينبغي أن يتاح على نطاق أوسع بكثير، وأن يكون منسَّقاً على نحو أوثق مع الأولويات الوطنية.

ومن الجدير بالذكر أن الصناديق المكرسة لأنشطة التدريب والتي تودع فيها موارد متأتية من الحكومات والجهات المانحة للمعونة والقطاع الخاص حققت بعض النجاحات في الوصول إلى الشباب من الفئات المحرومة، ولا سيما الشباب العاملين في القطاع غير الرسمي. ومن شأن هذه الصناديق أن تتيح تعبئة المزيد من الأموال وأن تحسّن عمليات التنسيق بين الحكومات والشركات والجهات المانحة ونقابات العمال والجماعات الشبابية وغير ذلك من الجهات المعنية.

الشـــباب والمهـــارات
تسخير التعليم لمقتضيات العمل

يبين الإصدار العاشر من *التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع* مدى أهمية الحرص على أن يتمتع جميع الشباب بما يحتاجون إليه من مهارات تكفل ازدهارهم. وكما يعرض التقرير، ثمة في العالم جيل ضائع يتكون من 200 مليون شاب وشابة يتركون المدارس بدون امتلاك المهارات التي يحتاجون إليها. وثمة كثيرون منهم يعانون ظروف الفقر في المناطق الحضرية أو يعيشون في مجتمعات محلية في مناطق ريفية نائية، ولاسيما من الشابات، ويعانون البطالة أو يعملون بأجور متدنية. إن جميع هؤلاء يحتاجون إلى الانتفاع بفرصة ثانية من أجل أن يحققوا قدراتهم الكامنة.

ويصف هذا التقرير المعنون "الشباب والمهارات: تسخير التعليم لمقتضيات العمل" الكيفية التي يمكن أن تتيح بها الحكومات للشباب إمكانية البدء في الحياة بشكل أفضل كي يقبلوا على عالم العمل بثقة. ويشخّص التقرير معالم الوضع الراهن في تمويل العمل من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع، ويحدد الأدوار التي يمكن أن تضطلع بها الحكومات والجهات المانحة والقطاع الخاص في تعبئة موارد جديدة واستخدامها بمزيد من الفعالية.

ويستعرض التقرير الوضع فيما يتعلق بالأهداف الستة للتعليم للجميع في أكثر من 200 بلد ومنطقة، ويبيِّن أن التقدم أخذ يتعثر خصوصاً في وقت ينبغي أن تدفع فيه الضرورة الملحة إلى شحذ الهمم في اندفاعة أخيرة إلى حين حلول الأجل المحدد لتحقيق هذه الأهداف والمتمثل في عام 2015.

ويُعد التحليل القائم على الشواهد والمتبع في *التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع* أداة لا غنى عنها للمعنيين برسم السياسات التعليمية وأخصائيي النمو والباحثين ووسائل الإعلام وكل الذين يهمهم تسخير قوة التعليم لبناء عالم ينعم بمزيد من الازدهار ويتسم بمزيد من الإنصاف.

يتعين على الكليات والمدارس أن تفعل المزيد، وأن لا تكتفي بتخصيص يوم واحد يخرج فيه الطلاب منها لاكتساب شيء من الخبرة العملية؛ فينبغي مثلاً أن تحدد يومين للدراسة وثلاثة أيام للتدريب في مواقع العمل، أو ما شابه ذلك بطريقة تكفل التوازن بين أيام الدراسة وأيام التدريب. فعلى هذا النحو يكون الطالب في المدرسة، ويتعلم ما يحتاج إلى تعلّمه، ويقضي كذلك وقتاً خارج المدرسة يسعى فيه إلى اكتساب بعض الخبرة العملية.

شابة من المملكة المتحدة

أعتقد أن الأمر سيختلف كثيراً عن الوضع الحالي إذا استطعت أن أجد شخصاً متعلماً يرشدني ويزودني بفهم أفضل للمجال المهني الذي يستهويني. وإذا كان هناك مَن يمكن أن يزودني بالمهارات وبفرصة للعمل، فإنني واثقة من أنني سأحقق أهدافي.

شابة من إثيوبيا

سأذهب [خلال فترة تدربي المهني] إلى المركز لأتعلم إصلاح الحواسيب. وخلال دراستي في المعهد يمكنني أن أمارس إصلاح الحواسيب، ثم سأستطيع بعد الحصول على شهادة، أن أعمل مباشرة. إن ما أتعلمه لا يقتصر على أمور نظرية. إنهم يسمحون لي بممارسة تجميع قِطع الحاسوب أو إصلاح الحواسيب.

شاب من فيتنام

عليّ أن أواصل الدراسة إذا كنت أريد أن أصبح شخصاً ذا مرتبة عالية في المجتمع. لكنني لا يسعني البقاء في المدرسة لأسباب اقتصادية. وقد فكرت في أن أترك المدرسة لأخفف من العبء المالي عن كاهل والدَي، وأن أبحث عن وظيفة لتأمين ما أحتاج إليه من مال. إلا أنني لا أستطيع الحصول على عمل؛ فكيف لي أن أواصل الدراسة؟

شاب من المكسيك

على الرغم من أنني لم أتمم تعليمي، فإنني أحتاج إلى فرصة. إننا نريد أن نعمل وأن ننفع البلد.

شابة من مصر

ثمة نقص في الانتفاع بالتعليم، ويحول هذا الواقع دون حصولنا على عمل وتحسين نوعية حياتنا. فآفاق النمو معدومة بالنسبة إلينا.

شاب من الهند

التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع
EFA GMR
UNESCO
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

ED--2012/WS/13

www.unesco.org/publishing
www.efareport.unesco.org